إمكانية الوصول بالتساوي

كيف تشرك الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية

INTERNATIONAL FOUNDATION FOR ELECTORAL SYSTEMS
IFES
25 YEARS

NDI
المعهد الديمقراطي الوطني
للشؤون الدولية

صدر هذا الدليل بغرض عرضه على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمراجعة. وعمل على إعداده كلاً من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (آيفس) والمعهد الديمقراطي الوطني. لا تعكس وجهات نظر المؤلفين المذكورة في هذه المطبوعة بالضرورة وجهة نظر الوكالة الأمريكية أو حكومة الولايات المتحدة.

إمكانية الوصول بالتساوي

كيف تشرك الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية

٢٠١٤ بمعرفة المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. كل الحقوق محفوظة.

تصريح بالإذن: لا يجوز إعادة نسخ هذا العمل بأي شكل أو طريقة سواء إليكترونية أو ميكانيكية من بينها النسخ الفوتوغرافي، أو التسجيل، أو باستخدام نظام لتخزين واسترجاع المعلومات من دون إذن كتابي من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

ينبغي أن تتضمن طلبات الإذن المعلومات التالية:

- وصف للمادة المطلوب الإذن بنسخها.
- الغرض الذي سيتم استخدام المادة المنسوخة فيها وطريقه استخدامها.
- اسمك، ومنصبك، وشركتك أو منظمتك، ورقم تليفونك، ورقم الفاكس، وعنوان البريد الإليكتروني، والعنوان البريدي.

يرجى إرسال جميع طلبات الإذون على:

المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
International Foundation for Electoral Systems
K Street, NW, Fifth Floor 1850
Washington, D.C. 20006
البريد الإليكتروني: editor@ifes.org

رقم الفاكس: ٢٠٢,٣٥٠,٦٧٠١

صورة الغلاف: تشتن دورجي، بوتان.
الصور في صفحة ٢٤، و٢٩، و٥٩ (أعلى وأسفل) ملكية المعهد الديمقراطي الوطني.
كل الصور الأخرى ملكية المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.
الجزئية سهلة القراءة أعدتها منظمة داون سيندروم، أيرلندا، جراين دو بور.

هذه المطبوعة مهداة إلى يوسديانا، سفيرة مجتمع الإعاقة، فقد كانت جهودها الكبيرة التي بذلتها التي إلهامًا لنظرائها على نحو متواصل في جنوب شرق آسيا وأبعد منها.

عن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الديمقراطي الوطني

المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

تدعم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية حقوق المواطنين في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة، فخبرتنا المستقلة تقوي النظم الانتخابية وتبني القدرة المحلية لتقديم حلول مستدامة.

وباعتبارنا قائدًا عالميًا في مجال تعزيز الديمقراطية، ندعم الحكم الرشيد والحقوق الديمقراطية من خلال:

- توفير المساعدة الفنية لمسؤولي الانتخابات.
- تمكين ناقصي التمثيل من المشاركة في العملية السياسية.
- إجراء أبحاث ميدانية لتحسين الدورة الانتخابية.

تحظى المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بخبرات واسعة وعالمية في مجال قيادة المبادرات التي تعزز منح الحقوق الانتخابية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتتعاون المؤسسة مع منظمات متنوعة معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والحكومة، ويتضمن ذلك توجيه الخبرات إلى أدوات عالمية مثل ElectionAccess.org، أول مورد عالمي على الإنترنت حول المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وعرفانًا بهذه الجهود، فازت المؤسسة بجائزة Interaction Disability Inclusion لعام ٢٠١١.

عملت المؤسسة منذ عام١٩٨٧ في ما يزيد على ١٣٥ بلدًا، من ديمقراطيات نامية إلى ديمقراطيات راشدة. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.IFES.org وElectionAccess.org.

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير ربحية، غير حزبية، وغير حكومية تتجاوب مع تطلعات الشعوب حول العالم لتعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعززها.

منذ تأسيس المعهد الديمقراطي في ١٩٨٣، عمل المعهد وشركاؤه المحليون على دعم وتقوية المؤسسات والممارسات الديمقراطية من خلال تقوية الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وضمان الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكومة. وبفضل توافر موظفين وممارسين سياسيين متطوعين من أكثر من ١٠٠ بلد، يجمع المعهد الأفراد والجماعات لتبادل الأفكار، والمعرفة، والتجارب، والخبرات، حيث يتعرف الشركاء على نحو متعمق على أفضل الممارسات في التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها لتتناسب مع احتياجات بلدانهم، فالمنهج متعدد الجنسيات الذي يتبناه المعهد يقوي من الرسالة التي تفيد بعدم وجود نموذج ديمقراطي واحد ولا مبادئ أساسية معينة تشترك فيها كل الديمقراطيات.

ويدعم عمل المعهد المبادئ المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يعزز إنشاء قنوات اتصال ذات طابع مؤسسي بين المواطنين، والمؤسسات السياسية، والمسؤولين المنتخبين، ويقوي من قدرتهم على تحسين جودة حياة كل المواطنين. للمزيد من المعلومات عن المعهد، يرجى زيارة www.ndi.org.

شكر وتقدير

كتب دليل إمكانية الوصول بالتساوي فيرجينيا أتكينسون من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وآرون أزيلتون وكنت فوج من المعهد الديمقراطي الوطني.

ويود كلاً من أيفس والمعهد الديمقراطي التعبير عن عميق عرفانهما للمنظمات والأشخاص الكثيرون الذين شاركوا بخبرتهم ووقتهم في وضع هذا الدليل. فقد استفاد المنتج النهائي استفادة عظيمة من التغذية الراجعة المستنيرة التي قدمها المراجعون الزملاء والمنظمات الزميلة:

- باتريك كلارك – المدير التنفيذي، منظمة متلازمة داون بأيرلندا.
- كريستينا فرانشيسكو – مؤسس دائرة النساء ذوات الإعاقة، جمهورية الدومينيكان.
- سوزان هندرسون – المدير التنفيذي، صندوق الدفاع عن حقوق وتعليم الإعاقة.
- أنا لوسون – أستاذ مشارك، حقوق وقانون الإعاقة، جامعة ليدز.
- فاراي موكوتا – المدير التنفيذي، الجمعية الوطنية لجمعيات رعاية المعاقين، زيمبابوي.
- أليكسندريا بانيهال– الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية\ جمهورية الدومينيكان، رئيس البعثة.
- هشام رشيدي – مستشار، الجمعية المغربية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- سوزان سيجال، عضو مؤسس والمدير التنفيذي لموبيليتي انترناشيونال الولايات المتحدة الأمريكية.
- ستيفان ترومال – المدير التنفيذي، الاتحاد الدولي للإعاقة.
- يوسيندا، مستشار حقوق الإعاقة، جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بإندونيسيا.
- مركز توجيه المجتمع، صربيا.
- منتدى الشباب ذوي الإعاقة، صربيا.

كما يود كلاً من أيفس والمعهد الديمقراطي التعبير عن شكرهما الحار للزملاء الذين قدموا الدعم الفني بناء على تجاربهم في العمل مع هيئات إدارة الانتخابات وجمعيات المجتمع المدني من بينهم: ديفيد إينيس، وكايل لومارجي، وماكسيمو زالفادير من المؤسسة الدولية وجيلينا أبراموفيتش، وبات ميرلو، وتوماس كيلي من المعهد الديمقراطي. وقد أصبح هذا الدليل منتجًا أفضل بفضل دقة إيريكا شين وموهبة تصميم الجرافيك التي تتمتع بها كل من بيلا ديزاي وجاين ميلر من أيفس.

وأخيرًا، لم يكن من الممكن وضع دليل إمكانية الوصول بالتساوي من دون دعم قوي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونتوجه بشكر خاص لروب هورفاث ولي ماكسون.

جدول المحتويات

الاختصارات ٣

تعريف المصطلحات الأساسية ٥

ملخص تنفيذي سهل القراءة ٨

ملخص تنفيذي ١٥

مقدمة ١٩

القسم الأول: الإعاقة ١٠١ ..... ٢٥
ما هي الإعاقة؟ ٢٥
اللغة القائمة على الحقوق ٢٦
تنوع مجتمع الإعاقة ٢٧
المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة ٢٨
تقسيم مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٩
الأساس القانوني للحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ٣٠
سياسات الإعاقة بين وكالات دعم التنمية ٣٢
كسر العوائق ٣٤
استراتيجيات دعم العمليات الانتخابية والسياسية الشاملة ٣٥
الدورة الانتخابية ٣٦

القسم الثاني: فترة ما قبل الانتخابات ٣٩
التقييمات من منظور الإعاقة ٤٠
إصلاح قانون الانتخابات ٤٠
إدارة الانتخابات الشاملة ٤٢

القسم الثالث: فترة الانتخابات ٥١
المراقبة ٥١
الترشيح ٥٣
الحملات ٥٤
تنفيذ اليوم الانتخابي ٥٦
نقل النتائج ٥٦
حل النزاعات الانتخابية ٥٦

القسم الرابع: فترة ما بعد الانتخابات ٥٩
مراجعات اللجان الانتخابية ٥٩

تحديد الدروس المستفادة ٦٠
إمكانية الوصول إلى المؤسسات الحكومية ٦٠
بناء قدرات المنظمات المعنية بذوي الإعاقة ٦٠
معايير اختيار مفوضية الانتخابات ٦١
التثقيف المدني الشامل ٦١

القسم الخامس: التحديات ٦٣
نقص البيانات ٦٣
التمييز ٦٣
بيئة العمل ٦٤
التصويت الإجباري ٦٤
القيادة ٦٤
تكنولوجيا سهلة الاستخدام ٦٥
المتابعة والتقييم ٦٥
تبادل الدروس المستفادة ٦٦

القسم السادس: دراسة حالة جمهورية الدومينيكان ٦٩
نظرة عامة ٦٩
كيف شمل المشروع الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والحياة السياسية؟ ٦٩
التحديات والدروس المستفادة ٧٢
الأثر ٧٣
التوصيات ٧٣

ملحق: محطات هامة في مشوار المشاركة في الانتخابات ٧٥
ديسمبر ١٩٨٤ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – مادة ٢١ ..... ٧٥
مارس ١٩٧٦ – العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية – مادة ٢٥ ..... ٧٥
سبتمبر ٢٠٠١ – الاتفاقية الأمريكية بشأن إزالة كل أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة –مادة ٣ ..... ٧٦
مايو ٢٠٠٨ – اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – مادة ٢٩ ..... ٧٦
مايو ٢٠١٠–المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان – كيس ضد المجر ٧٧
نوفمبر ٢٠١١ – إعلان بالي بشأن تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إتحاد دول جنوب شرق آسيا ٧٨
نوفمبر ٢٠١١ – توصية مجلس أوروبا (٢٠١١)١٤ الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة ٧٨
ديسمبر ٢٠١١ – إعلان لجنة فينيسيا التفسيري لميثاق الممارسة الجيدة في الأمور الانتخابية بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ٧٩
ديسمبر ٢٠١١ – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي – جلسة تشاور أصحاب المصالح الإقليمية للاجتماع بين الحكومي عالي المستوى بشأن المراجعة النهائية لتنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادي للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٣ – ٢٠١٣ (الجلسة الثانية) ٨١
ديسمبر٢٠١١ – دراسة مواضيعية أجراها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة ٨٢
نوفمبر٢٠١٢ – التزامات بالي بشأن إمكانية الوصول بالتساوي إلى الانتخابات ٨٣

الاختصارات

ADA	Americans with Disabilities Act	قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة
AGENDA	General Election Network for Disability Access in Southeast Asia	شبكة الانتخابات العامة لإمكانية وصول ذوي الإعاقة في جنوب شرق آسيا
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	إتحاد دول جنوب شرق آسيا
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
CSO	Civil society organization	منظمة مجتمع مدني
DPO	Disabled persons' organization	منظمة أشخاص ذوي إعاقة
EMB	Election management body	هيئة إدارة انتخابات
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
IFES	International Foundation for Electoral Systems	المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
INGO	International non-governmental organization	منظمة غير حكومية دولية
LGBT	Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender	المثليون من الرجال والسيدات، وثنائيو الجنس، ومغايرو الهوية الجنسية
NDI	National Democratic Institute	المعهد الديمقراطي الوطني
NGO	Nongovernmental organization	منظمة غير حكومية
PSA	Public service announcement	إعلان الخدمة العامة
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UDHR	Universal Declaration of Human Rights	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
UN ESCAP	United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي
UN OHCHR	United Nations Office for the High Commissioner for Human Rights	مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية

تعريف المصطلحات الأساسية

يتكرر استخدام المصطلحات المدرجة أدناه في هذا الدليل، ويعرف الشكل ١ الكلمة المستخدمة في هذا السياق ويقدم مثالاً للمزيد من الإرشاد.

الشكل١: تعريف المصطلحات الأساسية

المصطلح	التعريف	المثال
سهل الدخول والاستخدام	أي موقع، أو مبنى، أو بيئة عمل، أو خدمة، أو برنامج يسهل الوصول إليه، أو دخوله، أو تشغيله، أو المشاركة فيه، أواستخدامه بأمان وبصورة مستقلة مع الحفاظ على كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة أو جميعهم.	لجنة انتخابية يستطيع أي ناخب يستخدم كرسي متحرك دخولها من دون مساعدة.
أنواع التنسيق سهلة الاستخدام	المعلومات المطبوعة، أو الصوتية، أو المرئية التي يسهل للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول عليها.	طريقة برايل، وطريقة اللمس، والطباعة كبيرة الحجم، ولغة الإشارة، ومواد يسهل قراءتها
أداة مساعدة	جهاز يساعد على استكمال مهمة قد تكون صعبة أو مستحيلة.	دليل التصويت باللمس، أوعدسة مكبرة
برايل	نظام كتابة يتكون من نقاط بارزة يستخدمه فاقدوا البصر أو ضعيفو البصر.	
منظمة معنية بأنواع مختلفة من الإعاقات	منظمة تتكون من أشخاص يعانون من أنواع مختلفة من الإعاقات.	الشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة [١] هي شبكة من المنظمات الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.
منظمة أشخاص ذوي الإعاقة	منظمة مجتمع مدني تدار عن طريق ولصالح أشخاص ذوي إعاقة.	الجمعية النيجيرية الوطنية للصُم [٢] تتكون من نيجيريين يعانون من الصمم وضعف السمع وتعمل على تعزيز وحماية حقوقهم.
مواد يسهل قراءتها	نص يتسم محتواه، ولغته، ورسومه الإيضاحية، وتقسيمه البياني بالبساطة لتسهيل استخدامه للأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية أو غير الناطقين بلغة ما كأهلها أو كليهما.	توصيات أوروبا للإشراك من أجل انتخابات يسهل المشاركة فيها في أوروبا [٣] أو الملخص التنفيذي في صفحة ٨ من هذا الدليل.

١ الشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة "http://www.dpi.org"
٢ الجمعية النيجيرية الوطنية للصُم "http://www.nnadeaf.org"
٣ جمعية الدمج في أوروبا «توصيات من أجل انتخابات يسهل المشاركة فيها في أوروبا»
"http://www.inclusion-europe.org/images/stories/documents/Project_ADAP/ETR_Policy_Recommendations_EN.pdf".

الإشراك	يشترك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأنشطة الانتخابية على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين، ويتضمن ذلك المراكز القيادية، بدلاً من القبول بالتسويات التي قد تفصل الأشخاص ذوي الإعاقة عن المواطنين الآخرين.	بدلاً من وجود صندوق انتخابي متحرك واحد يأخذ ورقة الاقتراع إلى منزل الناخب، ينبغي أن يكون الناخب قادرًا على الوصول إلى المركز الانتخابي بسهولة بحيث يتمكن الناخب من التصويت في نفس المكان كالمواطنين الآخرين، إذا ما رغب أو رغبت في ذلك.
الإعاقة الفكرية	يستخدم المصطلح عند وجود حدود لقدرة الشخص على التعلم ليصل إلى مستوى متوقع والتصرف في الحياة اليومية.	متلازمة داون أو التوحد.
الدمج	عملية يتم فيها دمج الأشخاص ذوي الإعاقة كي يصبحوا مشاركين وقادة مساويين في برامج المساعدة وفي المجتمع.	عمل إعلان عن خدمة عامة تتضمن أطراف من ذوي الإعاقة في الإعلان التليفزيوني كما تم عمله في جواتيمالا[٤]
إعاقة نفسية اجتماعية	الظروف التي تؤثر على الإدراك، والمشاعر، والسلوك.	الاكتئاب وانفصام الشخصية.
ترتيبات معقولة	توفير المواد أو البيئة التي تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة والاسهام على أساس مساو كالآخرين.	يعد دليل التصويت باللمس وسيلة مساعدة معقولة لأنه يعطي الناخبين من فاقدي أو ضعاف البصر نفس الفرصة للتصويت بسرية من دون مساعدة.
اللمس	رموز بارزة يمكن استخدامها في السياقات التي لا يستطيع الأشخاص فهم طريقة برايل جيدًا.	
المنهج الثنائي	يتضمن دمج الإعاقة في الأنشطة والسياسات، بالإضافة إلى وضع برامج مخصصة للإعاقة. ويعد هذا هو المنهج المفضل للوكالة الأمريكية لتحقيق تنمية تشمل المعاقين.	يصور أشخاص ذوي إعاقة في مواد تثقيف ناخبين، بالإضافة إلى تصميم مواد لتثقيف الناخبين تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة دون غيرهم.
مجموعة مظلية	منظمة معنية بأشخاص ذوي إعاقة تتكون من منظمات أعضاء تركز على نوع محدد من الإعاقة أو فئة من الأشخاص ذوي الإعاقة.	يشمل الإتحاد الوطني لذوي الإعاقة في نيبال[٥] أعضاء كمؤسسة الصحة العقلية في نيبال وجمعية السيدات ذوات الإعاقة في نيبال.
تصميم عام	كل المباني، والمواد، والعمليات مصممة كي تكون سهلة الاستخدام بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة من البداية.	مبنى جديد مجهز بمنحدرات للدخول ومصاعد بدلاً من إضافة هذة الخواص بعد الإنتهاء من تشييد المبنى.

٤ لجنة الانتخابات الجواتيمالية. كلنا الآن في نفس الفريق نصوت من أجل جواتي. لجنة الانتخابات الجواتيمالية، ٢٠١١..

٥ جمعية الدمج في أوروبا «توصيات من أجل انتخابات يسهل المشاركة فيها في أوروبا». الإتحاد الأوروبي.
"http://www.inclusion-europe.org/images/stories/documents/Project_ADAP/ETR_Policy_Recommendations_EN.pdf".

إمكانية الوصول بالتساوي: كيف نشرك أشخاص ذوي إعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية

يعرفك هذا الدليل بالطرق التي يمكن من خلالها للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في الانتخابات والسياسة.

ويشرح هذا الدليل كيف يمكن للمشاركة في السياسة مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في التأثير على **السياسات** المهمة لحياتهم.

تعتبر **السياسات** خطط عمل تنفذه الحكومة.

ومن ضمن الطرق التي يشارك بها الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسة التصويت في الانتخابات.
فالتصويت يعطي الأشخاص ذوي الإعاقة صوت سياسي أقوى.
إذ أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يصوتون غي الانتخابات يعرفون الناس أنهم مواطنين مساويين.

ويحدد هذا الدليل التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة عند المشاركة في السياسة.
ويقدم الدليل أفكار حول كيفية التعامل مع هذه التحديات.

كما يقدم الدليل أفكار حول مختلف الطرق التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة من خلالها المشاركة في الانتخابات والسياسة.
ويوضح أهمية العمل ضمن شراكات.
حيث يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاشتراك في صناعة القرارات التي سوف تؤثر على حياتهم.
يعد السياسيين والعاملين في مجال الإعلام والمنظمات المعنية بالإعاقة من بين الفئات التي ينبغي أن تعمل معًا.

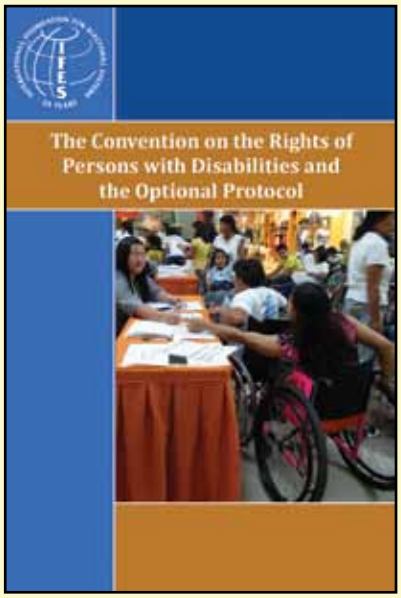

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعروفة اختصارًا باتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.
تعد الاتفاقية وثيقة قانونية معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتشجيعهم على المشاركة في الحياة العامة.
وتتحدث أجزاء معينة من هذه الوثيقة وهي المادة ١٢ والمادة ٢٩ على وجه التحديد عن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات.

ويدعم هذا الدليل الأهداف المذكورة في الاتفاقية، فهو يقدم أربع أفكار رئيسية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في السياسة بدرجة أكبر.

١. تقديم تدريب حول السياسة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بالإعاقة.

٢. دعم الحكومات والأشخاص العاملين في مجال السياسة لوضع سياسات وشراكات تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في السياسة بدرجة أكبر.

٣. إشراك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في تنظيم حملات تثقيف حول التصويت من أجل العامة.

٤. مساعدة الأحزاب السياسية على إشراك أشخاص ذوي إعاقة في التخطيط للانتخابات والتحضيرات لها.

هناك أربعة أجزاء رئيسية في هذا الدليل.

يشرح الجزء الأول الكلمات السليمة التي ينبغي استخدامها عند الحديث عن مختلف الإعاقات.

ويتحدث الجزء الثاني عن ما يحدث قبل الانتخابات، ويتعلق هذا الجزء بضمان أن الأشخاص ذوي الإعاقات يمكنهم أن يصبحوا جزءًا من الانتخابات والسياسة. وتتضمن بعض الأفكار المذكورة في هذا القسم:

- التأكد من تميز المعلومات المتعلقة بالانتخابات بسهولة الفهم.

> كما تعني مكان يسهل على الشخص دخوله.
> كما تعني معلومات يمكن للناس فهمها.

- تغيير القوانين التي تصعب من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات.

كما يتحدث الجزء الثاني عن البرامج التي يمكن للمنظمات المعنية بالإعاقة استخدامها لمساعدتهم في أن يكون لهم صوت أقوى في أوقات مختلفة من الانتخابات.

بينما يتحدث الجزء الثالث عن ما يحدث أثناء الانتخابات.

ويقدم الجزء الثالث أفكار حول:

- المنظمات المعنية بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة العاملين ضمن شراكات مع مجموعات أخرى، ويتلخص دور الشراكة في مراقبة الانتخابات من أجل ضمان أن الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على المشاركة في الانتخابات.
- البحث عن طرق للتأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على الترشح إذا رغبوا.
- مساعدة الأحزاب السياسية في توفير المعلومات في أشكال يسهل الحصول عليها.
- مساعدة المنظمات المعنية بالإعاقة في أن يكون لها صوت أثناء الانتخابات.
- وضع قواعد معنية بضمان سهولة الحصول على معلومات حول الانتخابات.
- المساعدة في ضمان سهولة التصويت في الانتخابات.
- التأكد من سهولة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على نتائج الانتخابات.

يتحدث الجزء الرابع عن ما يحدث بعد الانتخابات.

بينما يتحدث الجزء الأخير من الدليل عن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والسياسة في جمهورية الدومينيكان.

ملخص تنفيذي

إمكانية الوصول بالتساوي: كيف تشرك الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية هو دليل يقدم استراتيجيات وأدوات لتقوية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية. وبناء على خبرات المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (أيفس) والمعهد الديمقراطي الوطني، يقر هذا الدليل بالدور الأساسي الذي تلعبه المشاركة السياسية في مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في التأثير على السياسات المؤثرة على حياتهم وفي وضع أساس للإشراك في كل نواحي المجتمع.

وتوفر الانتخابات فرصة فريدة لزيادة المشاركة وتغيير المنظور العام لقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، ونتيجة لذلك يمكن أن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة صوت أعلى وأن يتم الاعتراف بهم كمواطنين متساويين بصورة أكبر، وهو ما يمهد الطريق للمشاركة المستمرة في مجتماعتهم والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

ويحدد دليل الوصول بالتساوي التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية ويوفر طرق للتخفيف من أثارها، كما يقر هذا الدليل بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون نفس التحديات التي تؤثر على المواطنين في الديمقراطيات الجديدة والناشئة، بالإضافة إلى هذه العوائق الفريدة. كما يتضمن دليل الوصول بالتساوي إرشادات حول كيفية تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل لعب أدوار نشيطة في العملية السياسية كمسؤولين عن إدارة الانتخابات، وموظفين باللجان الانتخابية، وناخبين، ومرشحين، ومدافعين عن سياسات، ومراقبين، ومسؤولين تثقيف، ومسؤولين حملات، فالإشراك يُمَكن الأشخاص ذوي الإعاقة ويشكل نواتج العملية السياسية والتحول الديمقراطي تشكيلاً إيجابيًا.

وتؤكد الكثير من المناهج التي يحددها دليل الوصول بالتساوي على شراكات مع مجموعة من أصحاب المصالح كالمسؤولين الانتخابيين، والإعلام، والأحزاب السياسية، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، لكن بقطع النظر عن المنهج المستخدم لزيادة الإشراك السياسي، فمن الأهمية بمكان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة من بداية تصميم البرنامج، وهو ما يضمن تمتع المستفيدين الذين هم أيضًا شركاء متساويين بصوت في القرارات التي تؤثر علي حياتهم.

تعد اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة إطارًا إرشاديًا للدليل، حيث تعمل كأساسًا قانونيًا وتوفر مجموعة من المعايير من أجل المشاركة الكاملة والمساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، حيث تختص المادتين ٢٩ و١٢ على وجه الخصوص بالأنشطة المرتبطة بالانتخابات.

ودعمًا لأهداف اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، يقدم الدليل أربع استراتيجيات داعمة لبعضها البعض لزيادة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة:

- بناء قدرات المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين أعضائها من خلال التدريب على النظام الانتخابي، وهيكل الحكومة، والمهارات التنظيمية الأساسية، ومهارات المدافعة الأساسية، وهو ما يساعد على بناء السجل السياسي للمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين المنظمات من إدراج قضاياها على الأجندة السياسية.

- دعم مؤسسات الحكومة كالمجلس التشريعي وهيئات إدارة الانتخابات من أجل وضع إطارات قانونية وتنظيمية توفر فرصة لزيادة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيع الشراكات مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

إشراك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في إئتلافات المجتمع المدني واسعة النطاق لتنفيذ مراقبة محلية للانتخابات أو حملات لتثقيف الناخبين.

مساعدة الأحزاب السياسية في تنفيذ حملات هادفة للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة عند وضع استراتيجيات للحملات الانتخابية وإتخاذ مواقف ذات علاقة بالسياسات، وتشجيع الأحزاب على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كمرشحين وفي مناصب قيادية.

بدأ هذا الدليل بمراجعة لمفاهيم ومصطلحات الإعاقة، مع التأكيد على تنوع مجتمع الإعاقة وأفضل الممارسات في التشاور مع مجتمع الإعاقة المحلي حول المصطلحات المفضلة، بينما يدور الجزء الأوسط من دليل الوصول المتساوي حول الدورة الانتخابية، مع التأكيد على كيفية تعامل البرامج مع العوائق ورفع قدرة المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة على التأثير على مختلف مراحل الانتخابات، ثم يختتم الدليل بدارسة حالة حول الجهود التي بذلتها جمهورية الدومنيكان لزيادة إمكانية المشاركة في الانتخابات مُقدمًا دروس مستفادة وشرح لكيفية زيادة تأثير البرنامج.

كما يؤكد الدليل على التحديات التي تواجه عملية تصميم برامج انتخابات شاملة تتضمن:

- نقص المعلومات المتاحة حول عدد ومكان الأشخاص ذوي الإعاقة في السياقات النامية.
- التمييز المجتمعي.
- بيئات العمل المليئة بالتحديات السياسية حيث لا تشجع السلطات الحكومية على مشاركة المواطنين.
- أحكام التصويت الإجباري التي تفرض غرامات على الأشخاص ذوي الإعاقة لعدم إدلائهم بأصواتهم أو تحذفهم تلقائيًا من قوائم الناخبين.
- ندرة فرص القيادة المتوفرة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- القدرة المحدودة للهيئات المحلية لإدارة الانتخابات على تنفيذ حلول تكنولوجية سهلة الاستخدام.

وعلاوة على ذلك، يناقش الدليل مزايا مراقبة وتقييم أثر برامج الانتخابات التي تقسم البيانات حسب الإعاقة وتجمع بيانات كيفية حول دمج الإعاقة، فقد أطلقت أيفس موقع ElectionAccess.org كي يعمل كمساحة للتشارك في الدروس المستفادة بشأن التعامل مع هذه التحديات.

إذ يمكن أن تساعد المناهج والبرامج التي أبرزها الدليل على ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية كمواطنين متساويين، وللتعامل مع كل العوائق، يجب ألا تركز الجهود على ما هو أبعد من اليوم الانتخابي. وبالرغم من أهمية تحقيق سابقة عمل، فإن انتخابات واحدة لا تكسر كل العوائق المادية والاجتماعية أو تغير الانطباع السلبي السائد عن الأشخاص ذوي الإعاقة. ويسعى دليل الوصول المتساوي إلى تقديم الأدوات والمعرفة الضرورية للحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين في مجال التنمية، والجهات المانحة من أجل ضمان سماع كل صوت في اليوم الانتخابي وما بعده.

تشمل أي ديمقراطية حقيقية كل المواطنين من بينهم أولئك ذوي الإعاقة.

المكونات

القسم ١ يراجع مفاهيم الإعاقة والمصطلحات المفضلة، مؤكدًا على تنوع مجتمع الإعاقة

القسم ٢ يلخص المناهج والاعتبارات التالية في فترة ما قبل الانتخابات:

- تقييمات ما قبل الانتخابات من منظور إعاقة محددة.
- إصلاح القانون للتخلص من عوائق التصويت بالكامل ورفع إمكانية المشاركة في الانتخابات ككل.
- إدارة انتخابات شاملة من منظور الإعاقة في كل مجالات التحضير.

القسم ٣ يفحص الجوانب التالية والتدخلات المحتملة خلال الفترة الانتخابية:

- دعم الشراكات بين منظمات المراقبة المحلية أو الدولية والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كمراقبين وملاحظين قصيري الأجل وطويلي الأجل.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة خلال فترة الترشيح كي يكونوا مرشحين صالحين.
- دعم هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية في تقديم معلومات بطرق بسيطة والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحملات.
- مساعدة المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على وعود انتخابية من المرشحين والأحزاب السياسية لرفع الوعي بشأن مبادرات المدافعة والأمور المثيرة لقلق المؤيدين ولمساءلة المسؤولين المنتخبين.
- تعزيز مدونات السلوك الخاصة بالأحزاب السياسية والمرشحين التي تتضمن نصوص حول توفير معلومات بصورة مبسطة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة.
- تنظيم مناظرات مع المرشحين حول السياسات التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان سهولة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى كل مناظرات المرشحين وحضورها.
- دعم هيئات إدارة الانتخابات لتنفيذ أحكام الوصول في اليوم الانتخابي.
- نقل النتائج في أشكال بسيطة.
- ضمان إمكانية الوصول إلى آليات نزاع الانتخابات وعمليات البت في الشكاوى.

القسم ٤ يدرس الفرص التالية من أجل إشراك مستمر في فترة ما بعد الانتخابات:

- مراجعات اللجان الانتخابية التي تتضمن سلطة فرض العقوبات في حالة عدم اتباع معايير إمكانية الوصول.
  عملية مراجعة شاملة لتحديد الدروس المستفادة وتقييم أثر الخطوات المتخذة لزيادة إمكانية الوصول.
- ضمان إمكانية الوصول إلى مؤسسات الحكومة.

ويختتم الدليل بدراسة حالة لجمهورية الدومينيكان التي:

- تقدم الدروس المستفادة.
- توضح كيفية زيادة أثر البرنامج من خلال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم البرنامج.

ناخب ليبي يغمس إصبعه بالحبر دلالةً عل أنه أدلى بصوته في اليوم الانتخابي.

مقدمة

((علينا واجب أخلاقي يلزمنا بإزالة عوائق المشاركة واستثمار تمويل وخبرات كافية لاكتشاف القدرات الكبيرة التي يتمتع بها الأشخاص ذوي الإعاقة.))

ستيفن هوكينج
مؤلف، وفيزيائي، ومدافع
التقرير العالمي بشأن الإعاقة الصادر عن منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١

يشمل التطور الديمقراطي الفعال ضمان تمتع الأكثر فقرًا والأكثر تهميشًا بصوت قوي في القرارات التي تؤثر على رفاهتهم، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين غالبًا ما يكونون من الأكثر فقرًا عادة ما يتم تجاهلهم ويناضلون من أجل تحقيق مستوى حياة أفضل. وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، ١٥٪ من سكان العالم لديهم إعاقة، يعيش ٨٠٪ منهم في بلدان نامية مع احتمالية تواجد نسب أكثر من ذلك في الدول الخارجة من صراعات.

ويمكن لبرامج دعم الديمقراطية تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لكي يشاركوا سياسيًا ويصبحوا أعضاء عاديين في المجتمع لهم الحقوق التي يتمتع بها كل المواطنين وعليها ما عليهم من مسؤوليات ولهم ما لهم من احترام، حيث إن الأشخاص ذوي الإعاقة أعضاء في جماعات عرقية ودينية واجتماعية اقتصادية وجنسانية مختلفة، فعدم مشاركة جزء من المجتمع بهذا الحجم والتنوع في السياسة يمنع الديمقراطية من الترسخ ومن خدمة كل المواطنين.

يشارك الأشخاص ذوي الإعاقة سياسيًا لأسباب مختلفة، ففي بعض الحالات، يسعون لتحقيق مصالح ترتبط بإعاقتهم على وجه التحديد مثل تسهيل الدخول إلى المباني العامة أو توفير لغة إشارة في المدارس. وفي حالات أخرى، تتقابل المصالح مع قطاعات أوسع من المجتمع عندما يتعلق الأمر باحتياجات الإنسان الأساسية كإمكانية الحصول على مياه نظيفة، أو التعليم لأطفالهم، أو توفير مجتمع آمن. وككل المواطنين، يريد الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على الفرصة لتشكيل مجتمعاتهم وأن يتم الاعتراف بهم وتقديرهم باعتبارهم أعضاء في المجتمع نتيجة لذلك.

ولتحقيق ذلك، يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المشاركة سياسيًا، إذ توفر الانتخابات لهم فرصة ممارسة سلطتهم وتأثيرهم وتقويتهما. وكما هو الحال بالنسبة للمواطنين الآخرين، تعد الانتخابات إحدى الطرق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة للتعبير عن تفضيلاتهم وتشكيل النواتج السياسية. كما تسمح الانتخابات للأشخاص ذوي الإعاقة بتطوير المهارات القيادية والتنظيمية، وبناءالعلاقات، وإثارة القضايا الهامة لهم علانية، وإظهار قدراتهم، وتمهيد الطريق للمشاركة والقيادة المستمرة، ولهذا السبب، فبرامج الانتخابات التي يشير إليها الدليل موضوعة كطرق لوضع الأشخاص ذوي الإعاقة في موضع المواطنين المساوين والناشطين والمشاركين قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها.

وبينما يمكن أن يكون تقديم المساعدة المالية جزء من المعادلة، فهناك الكثير من الطرق الإضافية التي يمكن من خلالها إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية بداية من إشراكهم في قرارات التخطيط للبرامج، وهو ما يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن يكون لهم دائمًا صوت في البرامج التي تؤثر عليهم، ويعد مبدأ «لا شيء يخصنا من دوننا» حجر الزاوية في دمج الإعاقة.

عن هذا الدليل

يهدف دليل الوصول بالتساوي: كيف تشرك الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية إلى مد الحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين في مجال التنمية، والجهات المانحة بالأدوات والمعرفة اللازمة لتقوية المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في برامج الانتخابات والعملية السياسية بحيث يحصلوا على صوت أعلى في القرارات التي تؤثر على رفاهتهم ومجتمعاتهم. ويستند الدليل إلى خبرات من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (أيفس) والمعهد الديمقراطي الوطني ويؤكد على الشراكات مع هيئات إدارة الانتخابات والمنظمات التي يديرها أشخاص ذوي إعاقة.

مزايا تصميم برامج انتخابات تشمل ذوي الإعاقة

يعد إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أمرًا ضروريًا لتحقيق الديمقراطية، إذ لا يعد البلد ديمقراطيًا ديمقراطية حقيقية من دون إشراك جميع المواطنين، فإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية يضع أساسًا لتعميم إشراكهم في كل نواحي المجتمع. وخلال الانتخابات، غالبًا ما يتم استخدام مفهوم المواطنة بشكل مركز في وسائل الإعلام التابعة للدولة وغير التابعة للدولة، وبالتالي يتضح لدى الوعي العام، وهو ما يوفر فرصة فريدة لمحو وصمات المجتمع من خلال ضمان ظهور الأشخاص ذوي الإعاقة جمبًا إلى جمب مع غيرهم من المواطنين كمشاركين نشطين في العملية السياسية حيث يستطيع الأشخاص ذوي الإعاقة لعب نفس الأدوار كالمواطنين الآخرين في العمليات الانتخابية، من بينها العمل كمسؤولين عن إدارة الانتخابات أو موظفين باللجان الانتخابية، والتصويت، والترشح للمناصب، والمدافعة عن السياسات، ومراقبة التصويت وعملية الفرز، ورفع التقارير، وتثقيف الناخبين، وإدارة الحملات للمرشحين والأحزاب السياسية. فالاشتراك في هذه الأنشطة المختلفة لا يقتصر على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بل يمتد إلى المساعدة في تغيير العملية الانتخابية والإدراك العام، وهو ما يمهد الطريق للمشاركة والإدماج المستمرين في المجتمع ضامنًا حقوق متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن خلال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بإتخاذ مكانهم جمبًا إلى جمب مع المواطنين الآخرين، تنكسر العوائق وتتعزز المساواة، فعلى سبيل المثال، تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل في اللجان الانتخابية يُمَكن موظفي اللجان الانتخابية الأفراد ويوفر فرصة ثمينة للقضاء على الصور النمطية، وبالمثل فإن ضمان إشراك السيدات ذوات الإعاقة في البرامج المصممة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة يقدم فرصة لتغيير النظرة إلى الإعاقة والنوع الاجتماعي.

تتضمن المزايا الإضافية لتصميم برامج انتخابات تشمل ذوي الإعاقة:

سياسات حكومة أكثر إشراكًا:

يمكن لتصميم برامج الانتخابات أن يؤدي إلى سياسات حكومة أكثر إشراكًا للجميع على حد سواء، فإذا عبر الأشخاص ذوي الإعاقة عن أعدادهم واهتماماتهم في الصندوق الانتخابي، سيكون السياسيين أكثر استعدادًا لوضع سياسات جاذبة لهذه القاعدة كالتعليم، والتوظيف، والنقل، والرعاية الصحية الشاملين. ومن خلال المشاركة في الحياة السياسية، يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بفرصة التأثير على مجموعة كبيرة من السياسات، فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تشتمل العملية السياسية على مراجعة للإطار القانوني الانتخابي، وهو ما يعطي فرصة لدمج المفاهيم القانونية التقدمية حول الإعاقة في التشريع الوطني الهام.

رجل في غواتيمالا يجرّ إبنته أمامه، مستخدماً ممراً منحدِراً يؤدّي إلى مركز الاقتراع في يوم الانتخاب.

المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة التي تم تمكينها كقيادات المجتمع المدني الفاعلة

يمكن أن تكون المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في وضع يؤهلها للعمل في النشاط السياسي، إذ أنها غالبًا ما تنظمها أنواع مختلفة من مجموعات وشبكات الدعم، ويمكن من خلال بعض الدعم الفني يمكن تعبئتها باعتبارها قطاع مفعم بالنشاط والحماس، فالمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة سباقة في بعض النواحي على منظمات المجتمع المدني الحديثة نسبيًا التي قد لا يكون لها مجال عمل واضح أو مجموعة محددة من القضايا المؤثرة تأثيرًا كبيرًا وتتطلب عملاً سياسيًا. وبينما لا تزال الكثير من المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة تتطلب قدرات إضافية للمشاركة بفاعلية في السياسة، تمدهم ميزتهم الرئيسية بأساس قوي للتنظيم والنشاط السياسي.

إشراك أكبر لجميع المواطنين

يمكن لتصميم برامج انتخابات شاملة أن يفتح العملية للمواطنين الآخرين، حيث عادة ما تستهدف الكثير من الإصلاحات أشخاص ذوي إعاقة قطاع أكبر من السكان، فعلى سبيل المثال، يعد تبسيط عملية تسجيل الناخبين مفيدة للأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية، وكبار السن، والمهاجرين، وذوي مهارات القراءة الضعيفة. كما يعد ضمان تميز اللجان الانتخابية بسهولة الدخول إليها مفيدًا للأباء الذين يستخدمون عربات الأطفال، وكبار السن، والناخبين الذين يعانون من إصابات مؤقتة مثل كسر الرجل، حيث يعرف مفهوم تصميم كل المباني والمواد والعمليات كي تكون سهلة الاستخدام بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة بالتصميم العام.

فرص التعامل مع العوائق التي تواجه أغلب السكان

مساعدة الشركاء المحليين الذين يعيشون في ظل أنظمة قمعية في القيام بالمدافعة يمكن أن تنطلق في بعض الأحيان من خلال أنشطة لا تعتبرها الحكومة «تهديدًا»، فهيئات إدارة الانتخابات غير الراغبة في مناقشة مجموعة كبيرة من الاصلاحات غالبًا ما تكون على استعداد لمناقشة قضايا محايدة مثل تحسين إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات. وعليه فمشاركة الفئات المهمشة الأخرى يمكن أن تكون مسألة مثيرة للخلاف من الناحية السياسية، إلا أن هذه فرصة فريدة يمكن أن يؤدي فيها السلوك «الخيري» لمسؤولي الحكومة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة إلى زيادة الحقوق. ويمكن للمناقشات الأولية حول حقوق ذوي الإعاقة أن تقود إلى مناقشة حقوق الإنسان بارتياح أكبر وبصورة أكثر عمومية. كما أن تشجيع السياسيين ومؤسسات الحكومة على الدخول في شراكات مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة تشكل سابقة لإشراك المجتمع المدني قد تؤدي إلى تبني هذه الممارسة في مجالات أخرى.

كيف تستخدم هذا الدليل

يحدد هذا الدليل العوائق التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عند المشاركة في الحياة السياسية ويقدم طرقًا للحد من هذه العوائق، حيث تحدد الخطوات التي يمكن لأصحاب المصالح الرئيسيين المشتركين في العمليات الانتخابية كمسؤولي الانتخابات، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية إتخاذها لتعزيز المزيد من الإشراك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد خضعت المناهج الثنائية إلى المناقشة التي وضحت أن بعض أفكار تصميم البرامج تستهدف على وجه الخصوص مجتمع ذوي الإعاقة، بينما تقدم غيرها اقتراحات حول كيفية إدخال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صلب أعمال المساعدة التي تستهدف كل السكان.

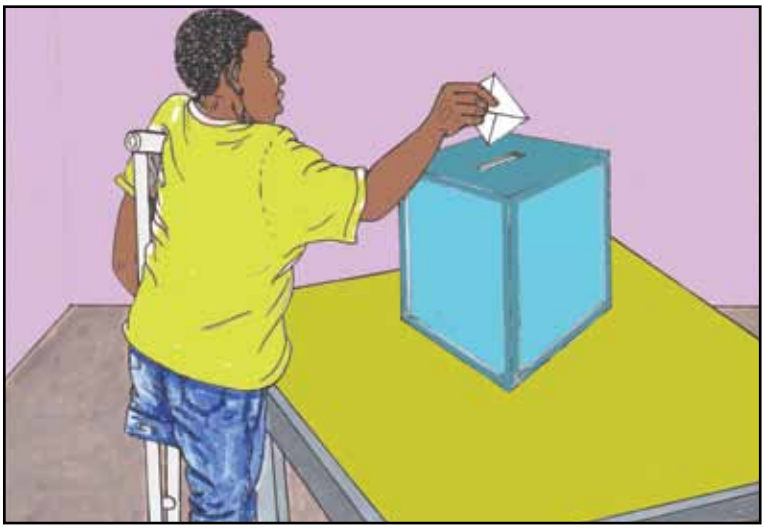

إستُخدِمَت هذه الصورة في إطار حملة لتوعية الناخبين في غواتيمالا في العام ٢٠١٢. فمن شأن استخدام الصور لشرح آلية الاقتراع أن تساعد ذوي الإعاقة الفكرية وغير الملمّين تماماً بالقراءة والكتابة في فهم هذه الآلية.

كما سيتم مناقشة خطوات عملية لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية، فلا يوجد حلول سهلة لكل العوائق، ولا يوجد أي ممارسات فضلى واضحة في بعض الحالات، إلا أن هذا الدليل يلخص بعض من هذه القضايا وخيارات التعامل معها، بالإضافة إلى مواطن العيوب المحتملة من منظور معايير الانتخابات.

ويؤكد هذا الدليل على عدد من الدروس، أولها قيمة التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لفهم احتياجاتهم واهتماماتهم وتوقعاتهم ولبناء علاقات تساعد على وضع المناهج في سياقات. وبالتالي ينبغي ألا يؤدي الخوف من قول شيء خطأ أو التسبب في إساءة إلى منع التواصل والتفاعل طالما أن الاحترام المتبادل والاستعداد للتعلم متوفرين. ويقترح هذا الدليل بدء عملية التعلم المذكورة مع الاقرار بأن المصطلحات المفضلة ووسائل الاتصال قد تختلف من موقف لآخر.

يقدم الجزء الافتتاحي من هذا الدليل خلفية ومنظور مقبول على نطاق واسع بشأن ذوي الإعاقة، بينما ينصب تركيز باقي الدليل على الإشراك في الانتخابات والعمليات السياسية بالإضافة إلى أنه مرتب على نحو يركز على دورة الانتخابات،[٦] ويغطي القسم الثاني فترة ما قبل الانتخابات، ويركز القسمان الثالث والرابع على فترتي الانتخابات وما بعد الانتخابات على التوالي، ويعرض القسم الخامس دراسة حالة تشرح بعض القضايا والفرص المرتبطة ببرامج الانتخابات والعمليات السياسية الشاملة.

٦ يرجى الرجوع إلى الشكل ٤.

ناخب ليبري يستخدم دليل التصويت باللمس.

إمرأة تدرج ورقة الاقتراع ضمن ملف أبّان انتخابات ٢٠١٣ في الفليبين.

القسم الأول: الإعاقة ١٠١

يقدم هذا القسم نظرة عامة على مفهوم الإعاقة والمصطلحات المستخدمة في مجتمع حقوق الإعاقة، ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن فكرة الإعاقة قد تطورت، وبالتالي فالمصطلحات قد تختلف من بلد لبلد، إلا إن عدم التأكد من كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لا يعد مشكلة، فكل ما عليك فعله هو سؤالهم عن ما يفضلوه.

كما يقدم القسم الأول معاييردولية أساسية تتعلق بالحقوق الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية دعم بعض وكالات التنمية الدولية لهذه الحقوق، ويختتم هذا القسم بمناقشة الفرص التي يمكن للانتخابات أن تقدمها للأشخاص ذوي الإعاقة عند التخلص من العوائق.

ما هي الإعاقة؟

يختلف تعريف ذوي الإعاقة من بلد لبلد، ويستخدم هذا الدليل التعريف الموجود في المادة ١ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:[٧]

> يشمل مصطلح «الأشخاص ذوي الإعاقة» كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

هناك العديد من المناهج للتعامل مع الإعاقة بداية من الاعتبارات الخيرية والطبية إلى النماذج الأكثر عصرية الاجتماعية والقائمة على الحقوق، وتساعد النماذج على وصف أنماط السلوك الاجتماعي تجاه الإعاقة كما أنها لا تتعارض مع بعضها البعض. مدرج أدناه وصف مختصر لكل منهج:

النموذج الخيري – يفترض أن الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على أن يكونوا مشاركين كاملين في المجتمع ويحتاجون إلى المساعدة. يقع الأشخاص ذوي الإعاقة في موضع شفقة.

النموذج الطبي – يتم التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وكأن إعاقتهم هي السبب في كل العوائق، ويحفز هذا النموذج الأشخاص ذوي الإعاقة على التكيف مع بيئتهم بدلاً من العكس.

النموذج الاجتماعي – يشير إلى الإعاقة باعتبارها نتيجة لتفاعل الشخص مع بيئته، إذ تنص ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على «أن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين.»

النموذج الحقوقي – ينقل الاهتمام من الاعتمادية إلى التمكين، فالأشخاص ذوي الإعاقة لديهم نفس حقوق الإنسان الأساسية ككل المواطنين الآخرين، وينبغي على الحكومات أن تضمن الحقوق وأن يتم مساءلتها عن حمايتها.

٧ المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، «اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»
"http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/Books/2012/CRPD Final.pdf"

ويمكن لنواحي النموذجين الاجتماعي والحقوقي أن يرشدا استراتيجيات المشاركة السياسية الشاملة، فالنموذجين الاجتماعي والحقوقي يكملان بعضهما البعض، حيث يؤكد النموذج الاجتماعي على أنها عوائق وضعها المجتمع الذي يستبعد الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما يؤكد النموذج الحقوقي على حقوق الإنسان المتساوية لجميع المواطنين وعلى دور الناشط للأشخاص ذوي الإعاقة.

تعهّدٌ يحمل توقيع حزب سياسي في مقدونيا، واعداً التصديق على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في غضون أول مئة يوم من عمل البرلمان الجديد، عقب انتخابات ٢٠١١.

اللغة القائمة على الحقوق

هناك العديد من وجهات النظر المتعلقة بالكلمات المستخدمة لوصف الإعاقة، فمُنظري النموذج الاجتماعي يفضلون استخدام مصطلح «الشخص المعاق» لأنه يتسق مع فكرة أن ذوي العاهات قد يكونوا «معاقين» بسبب قوى خارجية ومجتمعية بدلاً من عاهتهم، ويستخدم هؤلاء المنظرون مصطلح «الإعاقة» للإشارة إلى الاستبعاد الناتج عن العملية المجتمعية بدلاً من العاهة.

غير إنه هناك طريقة أخرى تتمثل في استخدام لغة قائمة على فكرة «الناس أولاً»، وطبقًا لهذه الطريقة، فإعاقة الشخص ليست الصفة المميزة لديه، بل واحدة من الكثير من الصفات، وبالتالي يمكن استخدام عبارتي «الأشخاص ذوي الإعاقة» و«ذوي الإعاقة» بشكل تبادلي. أما هذا الدليل فيستخدم لغة الناس أولاً باعتبارها المعيار الذي حددته أفضل الممارسات طبقًا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.لكن استثناء لهذه القاعدة يُستخدم مصطلح منظمة معنية بأشخاص ذوي إعاقة لوصف المنظمات التي تتكون من أشخاص ذوي إعاقة يعملون على إدراتها أيضًا، وبالرغم من أن المصطلح لا يتسق ولغة الناس أولاً، فقد صار المصطلح المفضل والشائع استخدامه للإشارة إلى هذا النوع من منظمات المجتمع المدني. لذا لا تتفاجأ إذا ما أشار بعض الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أنفسهم باستخدام كلمات يعتبرها غيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة سلبية، فالإعاقة مفهوم مستمر في التطور، ويطرح الجدول أدناه بعض الأمثلة للغة الناس أولاً.

الشكل ٢: لغة الناس أولاً

قل:	بدلاً من:
الأشخاص ذوي الإعاقة	ذوي الاحتياجات الخاصة، المعاقين
يستخدم كرسي متحرك	سجين الكرسي المتحرك\رهن الكرسي المتحرك
ناخبون من دون إعاقات	أشخاص عاديون\أصحاء\قادرون
لديها إعاقة بدنية	إنها كسيحة
إنها صماء\ضعيفة السمع	إنها معاقة سمعيًا
لديه توحد	إنه متوحد
لديها إعاقة فكرية\نفسية اجتماعية	إنها متخلفة عقليًا
طفل لديه متلازمة داون	طفل داون
فرد لديه إيدز	إنه يعاني من الإيدز\مبتلى بالإيدز\ضحية للإيدز

تنوع مجتمع الإعاقة

عند دعم الإشراك السياسي، ينبغي الالتفات إلى الاختلافات والفروق بين الأشخاص ذوي الإعاقة، فالأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا متطابقين إذ يوجد بينهم الرجال والنساء، والكبار والشباب، والمثليين والمستقيمين، والمسلمين واليهود، والأغنياء والفقراء ، كما ينتمي الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كل جماعة إثنية، وغالبًا ما يؤدي المزج بين هويات متعددة إلى تهميش مزدوج أو ثلاثي.

ويجدرالإشارة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون أنواع مختلفة من التحديات الفريدة من نوعها، فمثلا غالبًا ما يكون من الأسهل على الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية والبصرية أن يتفاعلوا مع أشخاص من غير ذوي الإعاقة نظرًا لعدم وجود عائق في التواصل، بينما غالبًا ما يواجه الصُمّ من ناحية أخرى صعوبة أكبر في محاولة التواصل مع من لا يعرفون لغة الإشارة، ويمكن لهذه الفجوة في التواصل أن تؤدي إلى المزيد من التهميش، وهو ما يعني في سياق الانتخابات والعمليات السياسية أن الأطراف السياسية كهيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية يجب أن يكونوا على دراية بمختلف طرق التواصل التي تتضمن على سبيل المثال لغة الإشارة أو التعليقات في مقطع فيديو تواصلي كخطوة إشراكية، لكن ينبغي أن يكون الأطراف مدركين أن لكل بلد لغة الإشارة الخاصة به وأنه في بعض البلدان تكون هناك اختلافات إقليمية في الإشارات خاصة بين مجتمعات الصم الأصلية. وحتى داخل مجتمع الإعاقة، غالبًا ما يعاني الأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية والنفسية الاجتماعية من التجاهل والاستبعاد بسبب التمييز، كما أن هناك بعض الإعاقات التي لا تظهر بشكل مباشر، مثل الاضطراب ذو الاتجاهين أو الألم المزمن، ويشار إلى هذه الأنواع من الإعاقات بالإعاقات غير الظاهرة، نظرًا لهذه الاختلافات، ينبغي ألا تتم معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة كفئة متطابقة.

وتعد الإعاقة أمرًا فريدًا من نوعه بما أنها قد تحدث لأي شخص في أي وقت ويمكن أن تكون مؤقتة، كما تختلف طرق تجاوب الحكومات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، فرغبة الحكومة في مساعدة مصابي الحروب يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى توفير أفضل للخدمات لمجتمع الإعاقة بأسره والاعتراف بحقوقه، فعلى سبيل المثال، في أرمينيا، تتم معاملة مصابي الحروب بإجلال مما يؤدي إلى استعداد الدولة إلى تحسين إمكانية الوصول. كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤدي بالحكومات إلى التركيز على إشراك ذوي الإعاقة، ففي بورما لم تبدأ الحكومة في وضع سياسات تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة حتى وقوع إعصار ٢٠٠٨، غير إنه في غالبية الظروف، يتطلب المزيد من الإشراك قيام مجتمع ذوي الإعاقة المحلي والأبطال ذوي العقليات التقدمية في الحكومة بالمدافعة.

السيدات ذوات الإعاقة

غالبًا ما تواجه السيدات ذوات الإعاقة ضعف التمييز بسبب إعاقتهن ونوعهن الاجتماعي، كما تنخفض احتمالات تمكن السيدات ذوات الإعاقة من الحصول على تعليم أو تدريب مقارن، أو رعاية صحية وتأهيل، أو فرص توظيف مقارنة بالسيدات من غير ذوات الإعاقة، ونتيجة لذلك ترتفع احتمالات معيشتهن في فقر وعزلة بعيدًا عن الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعاتهن.

وطبقًا للوكالة الأمريكية،[٨] تشكل السيدات ذوات الإعاقة حوالي ثلاثة أرباع إجمالي عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ومع تلك النسبة المرتفعة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون عوائق باعتبارهن سيدات، فمن الأهمية بمكان فهم التحديات القائمة على النوع الاجتماعي التي تعوق السياسية الكاملة، حيث تعيق المشاركة السياسية للسيدات مجموعة متنوعة من العوائق المؤسسية والاجتماعية\الثقافية التي غالبًا ما تشكلها الإعاقة.

هذه المطوية تستهدف نساء من بورما قبل انتخابات ٢٠١٢، وتشمل أيضاً النساء ذوات الإعاقة.

٨ السيدات ذوات الإعاقة. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
."http://www.usaid.gov/what-we-do/gender-equality-and-womens-empowerment/women-disabilities"

فعلى المستوى المؤسسي، غالبًا ما يكون الوفاء بشروط المواطنة أو التوثيق اللازمة لتسجيل الناخبين أصعب على السيدات منه على الرجال بسبب قوانين المواطنة التمييزية في الكثير من البلدان، حيث أن التسجيل للتصويت وعملية التصويت غالبًا ما يصحبهما أوقات انتظار طويلة أو مسافات سفر كبيرة تتعارض مع المسؤوليات المنزلية للسيدات، أو جداول عملهن، أو نقص ما لديهن من أموال وحرية حركة. في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، تعيش ٦٥–٧٠٪ من السيدات ذوات الإعاقة في مناطق ريفية مما يزيد من صعوبة وصولهم إلى اللجان الانتخابية.[٩]

كما تمثل مشكلات السلامة المتعلقة بالعنف الانتخابي القائم على النوع الاجتماعي عائق آخر أمام المشاركة السياسية للسيدات، إذ تبلغ احتمالات تعرض السيدات ذوات الإعاقة إلى عنف بدني أو جنسي ثلاثة أضعاف احتمالات تعرض السيدات غير ذوات الإعاقة له.[١٠]

ممارسة سليمة

في بورما، وفّرت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية التدريب لبناء قدرات النساء ذوات الإعاقة وسواهنّ، المصنفّات ضمن فئة القيادات الشعبية، لتعزيز ثقتهن بأنفسهن وتمكينهن من المشاركة في العملية الانتقالية والمدافعة عن الأولويات الخاصة بهن.

وتتضمن العوائق الاجتماعية والثقافية التي تواجه مشاركة المرأة الافتقار إلى الوعي المدني والسياسي الذي غالبًا ما ينتج عن انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة والتعليم بين السيدات، إلا أن المستويات الأقل من التعليم التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا ما تكون أعلى بين السيدات، حيث يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأشخاص ذوي الإعاقة ب٣٪، بينما تنخفض تلك النسبة إلى ١٪ بين السيدات ذوات الإعاقة عالميًا.[١١]

ويمكن للتقاليد الثقافية التي تقيد استقلالية المرأة أو ترهب المرأة عن ممارسة اختيارتها الفردية أن تسفر عن التصويت بالوكالة،[١٢] لكن في حالة السيدات ذوات الإعاقة اللاتي تعتمدن بشكل أكبر على الدعم الأسري يزداد هذا الخطر.

وبالرغم من أن القانون يعترف بكل حقوق المرأة تقريبًا، فإن تحقيق التقدم في المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها غالبًا ما يتخلف عن مؤشرات التنمية الأخرى، وفي الوقت ذاته لا يزال عدد المشروعات، والعاملات في مجال إدارة الانتخابات، وقياديات الأحزاب السياسية صغيرًا بشكل مخيف مع توافر مستويات أقل من التمثيل للسيدات ذوات الإعاقة، ويمكن لتواجد السيدات في مناصب قيادية مع زملائهن من الرجال المراعون لمسألة النوع الاجتماعي أن يلعب دورًا هامًا في عكس هذا التوجه. ففي بعض البلدان كالعراق ورواندا، تحققت بعض المكاسب في المجالس التشريعية من خلال حصص النوع الاجتماعي، حيث إن المشاركة الكاملة للسيدات في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا تفيدهن وحدهن، بل تفيد عائلاتهن ومجتمعاتهن وبلادهن أيضًا.

المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة

يتولى قيادة الحركة العالمية لحقوق الإعاقة في الأساس أشخاص ذوي إعاقة من خلال المدافعة والتنظيم. ويشير مصطلح منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المنظمات التي يديرها أشخاص ذوي إعاقة ولصالحهم، ومع أن الأشخاص غير ذوي الإعاقة يحتلون في بعض الأحيان عضوية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، فغالبية العضويات والقيادات يجب أن تذهب لذوي الإعاقة حتى يمكن اعتبار المنظمة منظمة أشخاص ذوي إعاقة، وتتواجد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في كل بلد تقريبًا وتميل إلى الالتفاف حول شعار موحد هو «لا شيء يخصنا من دوننا».

---

٩ «ورقة حقائق: العنف ضد السيدات والفتيات ذوات الإعاقة» وومن ووتش. الأمم المتحدة.
"http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw57/side_events/Fact sheet VAWG with disabilities FINAL .pdf".

١٠ البنك الدولي\جامعة ييل. «الإيدز والإعاقة: تسجيل الأصوات المختفية» أبريل ٢٠٠٤:١٠.
"http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Health-and-Wellness/HIVAIDS.pdf".

١١ تأهيل الأمم المتحدة.»ورقة حقائق تأهيل الأمم المتحدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة». الأمم المتحدة
"http://www.un.org/disabilities/default.asp?

١٢ التصويت بالإنابة هو قيام الشخص بتسمية شخصًا آخر للتصويت نيابة عنه.

لذلك يعد إشراك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة خطوة أولى وأساسية على طريق تصميم البرامج الشاملة، فهي تقدم خبرة ذوي الإعاقة في عملية تصميم البرامج الشاملة، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقييمها، ويمكنها تعبئة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال شبكاتها للمشاركة. وهناك منظمات اشخاص ذوي إعاقة تركز على نوع معين من الإعاقة على المستوى الوطني ومجموعات مظلية تشمل أعضاء من جميع أنحاء البلاد لديهم كل أنواع الإعاقة، كما أن هناك العديد من التجمعات الإقليمية والدولية كالشبكة الأفريقية للشباب ذوي الإعاقة[١٣]، والمنتدى الأوروبي للإعاقة[١٤]، والتحالف الدولي للإعاقة.[١٥] والمنظمات التي تعمل لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة دون أن تشملهم بالضرورة في كل مستويات عضويتها يمكنها أن تكون شركاء مجتمع مدني مفيدين أيضًا، إلا إنه يفضل العمل مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدراج منظور الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ البرامج.

نساء في بورما يدونّ ملاحظاتهن بطريقة برايل أثناء تدريب حول الحقوق المدنية والانتخابية.

تقسيم مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة

قبل التعامل مع أي شريك محلي، من المفيد دائمًا مقابلة مجموعة من المنظمات، وهو ما يتضمن منظمات تمثل أنواع معنية من الإعاقة، بالإضافة إلى منظمات معنية بأنواع مختلفة من الإعاقة تمثل كل أنواع الأشخاص ذوي الإعاقة، فالمنظمات التي تعمل في مناطق ريفية غالبًا ما يكون لديها أولويات واهتمامات مختلفة، وبالتالي ينبغي إشراكهم في عملية تصميم البرامج مع المنظمات التي تعمل في مراكز حضرية. ففي حالة الدخول في شراكة مع منظمة معنية بأشخاص ذوي إعاقة، هناك العديد من العوامل التي تتطلب المزيد من الدراسة وقد تؤدي إلى الحاجة إلى تخصيص وقت إضافي لتقسيم مجتمع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد يكون هناك تقسيمات داخل مجتمع الإعاقة قائمة على مواقف المنظمات من القضايا واهتمامهم بالنشاط السياسي، فمن الصعب التحرك في مجتمع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، إذ قد تشعر منظمات معينة بالحاجة إلى تجنب الحراك السياسي العلني نظرًا لاعتمادهم على الموارد الحكومية للقيام بمهتمهم الأساسية في تقديم الخدمات. وقد يكون لدى بعض المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة موقف مفضل ناتج عن ارتباطات بحزب سياسي بعينه أو عن تارخيهم باعتبارهم المستفيد الرئيسي من الموارد الحكومية، كما قد يكون هناك استياء بين منظمات مختلفة تتنافس على مجموعة محدودة من الموارد، حيث تعتمد بعض المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة على تمويل من جهات مانحة أو مقدمي دعم يؤثر موظفيهم على أعمال وشراكات المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٣ الشبكة الأفريقية للأشخاص ذوي الإعاقة "http://aywdn.wordpress.com".
١٤ المنتدى الأوروبي للإعاقة "http://www.edf-feph.org".
١٥ التحالف الدولي للإعاقة "http://www.internationaldisabilityalliance.org/en".

إلا إنه في بعض الحالات، يمكن للمنظمات المعنية بأنواع مختلفة من الإعاقة أن تكون أكثر استعدادًا للدخول في الحراك السياسي من المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة التي تمثل فئة واحدة، فالمنظمات التي تمثل إعاقة واحدة غالبًا ما تكون أكثر ارتباطًا بالوضع الحالي وقد لا ترى فائدة من رفع أصواتها أو من الدخول في شراكات مع منظمات أشخاص ذوي إعاقة أخرى تنظر إليها باعتبارها منظمات تأخذ التركيز والموارد من مجتمعاتهم، إلا أن هذا لا يعني أن المنظمات المعنية بأنواع مختلفة من الإعاقة هي وحدها من يمثل الشركاء المناسبين في برامج المساعدة الديمقراطية، بل يعني فقط أن المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لديها دوافع وقضايا متشابكة في كل موقف، ففي الكثير من المواقف، قد يكون من المفيد تقديم المساعدة لمجموعة متنوعة من المنظمات في البداية، ثم البحث عن فرص تتقاطع فيها الاحتياجات والاهتمامات وتتضح فيها فوائد العمل الجماعي بصورة أكبر.

وقد يكون هناك فجوة بين الأجيال الأكبر والأجيال الأصغر فيما يتعلق بمستوى استعدادهم للمشاركة سياسيًا، وهو الأمر المرتبط بمجتمع الإعاقة في سياقات بلدان محددة، حيث إن الأجيال الأكبر قد تكون أكثر حذرًا في المخاطرة بالروابط السياسية والدعم الحكومي وأقل ميلاً للمشاركة في المنظمات والجهود الخاصة بأنواع مختلفة من الإعاقة.

ممارسة سليمة

في بحثه عن شركاء لبرنامج يستهدف مساعدة مجتمع ذوي الإعاقة، تواصل المعهد الديمقراطي الوطني مع منظمات غير حكومية أخرى تهتم بشؤون الإعاقة في البلد، بما فيها المنظمة الدولية للمعوقين. وبعد أن رصد عدداً من المنظمات البارزة المعنية بذوي الإعاقة، قيّم المنظمات الأكثر أهلية للمساعدة في بناء المهارات السياسية، عاقداً في النهاية الشراكة مع المنظمات التي بدت أكثر رغبةً واهتماماً في الانخراط في العمل السياسي. لا شكّ أنّ رسم هذه الخريطة الأولية قبل الشروع بتنفيذ البرنامج جنّب المعهد الارتباط بمنظمات يؤخذ عليها انحيازها السياسي أو عدم اهتمامها بالمسار الإصلاحي.

الأساس القانوني للحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة[١٦]

يعد مفهوم «الشخص الواحد والصوت الواحد» جوهري لتحقيق الديمقراطية، فالحق في التصويت يوفر فرصة لكل الأشخاص كي يؤثروا على القرارات التي تؤثر على حياتهم، لكن الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا ما يعانون من التمييز ضدهم في هذا الصدد.

وتعتبر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعيار الدولي الإرشادي فيما يخص إشراك ذوي الإعاقة، فقد وقع عليها ٨٢٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وصدق عليها ٧٢٪ من هذه الدول[١٧]، حيث تنص المادة ٢٩ من الاتفاقية على المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتطالب الدول ب«أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية.»

بينما تركز المادة ١٢ على الأهلية القانونية، وهي مسألة غالبًا ما تؤثر على حق الأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية أو النفسية الاجتماعية، وهي المادة التي تشترط أن تضمن الحكومات «حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتراف بهم في كل مكان كأشخاص أمام القانون»، وأن «يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع آخرين»، وأن يتم السماح لهم بالحصول على دعم في ممارسة هذه الحقوق. وهو ما يعني في سياق الانتخابات والعمليات السياسية أن قوانين الانتخابات ينبغي ألا تحتوي على نصوص تقيد حق الأشخاص الخاضعين إلى الوصاية في التصويت، وفي حالة احتياج أي ناخب إلى المساعدة، ينبغي توفيرها له أو لها.

وقد أدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى رفع التركيز على الإعاقة حول العالم، إذ وفرت فرصة لرفع الوعي العام بشأن حقوق الإعاقة، وفرصة لدفع هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الجهات الحكومية في البلدان التي وقعت على الاتفاقية

١٦ مقتطفات من المعايير الموجودة في الملحق.
١٧ تأهيل الأمم المتحدة «التوقيعات والتصديقات القائمة على اتفاقيات والاختيارية» الأمم المتحدة
http://www.un.org/disabilities/countries.asp?navid=12&pid=166. تم الدخول على الاتفاقية أخر مرة في٢٧ نوفمبر، ٢٠١٣.

للوفاء بالتزاماتها الدولية، كما توفر الاتفاقية مساحة سياسية جديدة يمكن من خلالها للأشخاص ذوي الإعاقة مساءلة الحكومات بصورة أكبر بشأن القضايا التي تهمهم، فوجود هذه الوثيقة المعترف بها دوليًا يعطي المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة فرصة مطالبة الدول بالتوقيع على النصوص المدرجة في الاتفاقية والتصديق عليها وتنفيذها بالكامل. ويمكن لمتابعة تنفيذ الاتفاقية أن يؤدي إلى فتح حوار أوسع بين صناع القرار بشأن العوائق التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عند المشاركة في كل بلد وبشأن وضع سياسات عامة أشمل.

ممارسة سليمة

وزّعت المنظمة المظلة المعنية بذوي الإعاقة في زيمبابوي نسخاً عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المسؤولين في هيئات إدارة الانتخابات على المستوى المحلي، وذلك في إطار مبادرة تهدف إلى توعية الموظفين على هذه الحقوق.

ويمكن لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فتح المجال لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الانتخابات، وبالإضافة إلى النصوص التي تضمن الحق في المشاركة، يمكن للمواطنين استخدام المعايير الموضحة في الاتفاقية باعتبارها نقطة بداية لاشراك جوهري وأساس للمدافعة عن قضايا معينة تمثل أهمية، وهكذا تخلق الاتفاقية بيئة مناسبة لإجراء مناقشات سياسية بشأن قضايا الإعاقة التي لم يكن من المحتمل إجرائها في ظروف أخرى، فهي تسمح للمواطنين بالدخول في مناقشات طبقًا للمعايير والشروط الدولية المقبولة بموجب إلزامات المعاهدة وتخلق مستوى إضافي من التحديد في المناقشات، إذ توفر الاتفاقية نقطة بداية لتفاعل ذو معنى وليس سطحيًا.

وتحمي المعاهدات الدولية الأخرى حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت والانتخاب، كما هو الحال في المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[١٨]، والمادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٩].

منظمة مكسيكية معنيّة بذوي الإعاقة تقدّم عرضاً أمام المجلس الوطني لدمج وتنمية الأشخاص ذوي الإعاقة قبل انتخابات ٢٠١٢.

لكن التعليق العام ٢٤(٤) على العهد الدولي يسمح للدول بتنفيذ الحرمان من حق التصويت أو تقلد المناصب بسب «القدرة العقلية».[٢٠] وقد فتح العهد الدولي المجال للتوقيع في ١٩٦٦، فالتوجهات الحديثة في القانون الدولي كاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والفقه القانوني المرتبط بها مثل قضية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كيس ضد المجر تعد دليلاً على أن الحقوق قد تطورت وأن المعايير الحديثة تنتشر على عكس التعليق العام. ففي حكم المحكمة الأوروبية في قضية كيس ضد المجر، رجعت المحكمة إلى قانون القضية الذي قال أن «الحق في التصويت ليس منحة. ففي القرن الواحد وعشرين يجب أن يكون الافتراض في دولة ديمقراطية لصالح الإشراك، حيث صار الاقتراع العام هو المبدأ الأساسي».[٢١]

١٨ «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» – الأمم المتحدة http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx.

١٩ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». الأمم المتحدة http://www.un.org/en/documents/udhr.

٢٠ الأمم المتحدة: مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان» التعليق العام رقم ٢٥: الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحقوق التصويت، وحق الحصول على الخدمة العامة بالتساوي (المادة ٢٥).١٩٩٦ http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/d0b7f023e8d6d9898025651e004bc0eb?Opendocument.

٢١ ألاجوس كيس ضد المجر. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ٢٠ مايو ٢٠١٠. قضية الاجوس كيس ضد المجر. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/pages/search.aspx?i=001-98800.

((أعتقد أن تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من التصويت والمشاركة في تلك العملية يربطنا بالمجتمع وبمواطني البلد الذي نعيش فيه، لذا فهي مسألة شديدة الجدية.))

شارلوت ماكلين– نالابو
منسق تنمية إشراك ذوي الإعاقة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

وهناك أيضًا معايير إقليمية مثل إعلان بالي بشأن تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إتحاد دول جنوب شرق آسيا[٢٢]، وإعلان فينيسيا المراجع والتفسيري لمدونة الممارسة الجيدة في الأمور الانتخابية بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة[٢٣].

سياسات الإعاقة بين وكالات دعم التنمية

تبنت الكثير من وكالات الدعم سياسات إشراك لإعاقات متعددة لضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التنمية وتأثرهم بها تأثرًا إيجابيًا[٢٤]، فمثل هذه السياسات تساعد على إعطاء إشراك الإعاقة أولوية وتقديم أطر يسترشد بها العاملون في مجال التنمية في عملهم.

لذلك طرحت الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية واحدة من أكثر سياسات إشراك الإعاقة شمولاً في ٢٠٠٨ تحت عنوان «التنمية للجميع»[٢٥]. والناتج الرئيسي للاستراتيجية الموضوعة بالتشاور مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات الحكومة المسؤولة في ٢٠ بلد من متلقي المساعدة يتمثل في «دعم الأشخاص ذوي الإعاقة لتحسين مستوى حياتهم من خلال إمكانية أفضل للحصول على نفس الفرص في المشاركة، والاسهام، وصناعة القرار، والرفاهة الاجتماعية كالآخرين». وضمن إطار هذه الاستراتيجية، توجه الوكالة الأسترالية الموارد للحد من مواطن الخلل التي يمكن تجنبها في البرامج التي تركز على مجالات كأمن الطرق والعمى الذي يمكن تجنبه. وبالإضافة إلى هذه السياسة المستهدفة، أدرجت الوكالة الأسترالية «تعزيز حياة الأشخاص ذوي الإعاقة» كواحد من أهداف التنمية الكلية العشرة ضمن سياسة أستراليا في الدعم. وقد كشف تقييمًا لاستراتيجية الدعم للجميع جرى في ٢٠١٢ عن التمويل المخصص وعن إرشادات واضحة وموظفين ملتزمين في كلا من كانبيرا والعديد من المواقع حول العالم مما أدى إلى تطورات ملحوظة في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان المستفيدة[٢٦].

ولدى الوكالة الأمريكية سياسة إعاقة مطبقة منذ ١٩٩٧ تحث الشركاء والموظفين «على تجنب التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج التي تمولها الوكالة الأمريكية وعلى تحفيز إشراك شركاء، وحكومات، ومنظمات منفذة، وغيرهم من الجهات المانحة من البلد المضيف في تعزيز مناخ محارب للتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير فرصة مساوية لهم[٢٧]. وتؤكد السياسة على أن القضايا المرتبطة بالإعاقة ضرورية للتنمية الدولية، وأن التشاور مع أعضاء مجتمع الإعاقة شديد الأهمية، وأن الاستثمار في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتقويتها خطوات أساسية لتعزيز حقوق الأنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٢ اتحاد دول جنوب شرق آسيا «إعلان بالي بشأن تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في اتحاد دول جنوب شرق آسيا» "http://www.asean.org/archive/documents/19th summit/Bali_Declaration_on_Disabled_Person.pdf".

٢٣ مجلس أوروبا ولجنة فينيسيا «الإعلان المراجع والتفسيري لمدونة الممارسة الجيدة في الأمور الانتخابية بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة» <http://www.venice.coe.int/webforms/documents/CDL-AD(2011)045.aspx>.

٢٤ مجموعة سياسات إشراك إعاقة من إعداد موبيليتي إنترناشيونال متاح على: http://www.miusa.org/idd/resources/dispolicies/index_html.

٢٥ «الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية «التننمية للجميع: تجاه برنامج دعم أسترالي شامل للإعاقة ٢٠٠٩–٢٠١٢» <http://aid.dfat.gov.au/Publications/Pages/8131_1629_9578_8310_297.aspx>.

٢٦ كيلي، وليندا، ولوريان وابلينج. أستراليا.الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. استراتيجية التنمية للجميع: مراجعة نصفية. ٢٠١٢. <http://aid.dfat.gov.au/aidissues/did/Documents/dfa-mtr.pdf>.

٢٧ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. مكتب تنسيق السياسة والبرنامج. ورقة سياسة الوكالة الأمريكية بشأن الإعاقة، واشنطن العاصمة، ١٩٩٧. <http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PDABQ631.pdf>.

ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي على التزام الوكالة الأمريكية بتحقيق التنمية الشاملة، أصدرت الوكالة توجيهين بسياسات:

- توجيه سياسة المساعدة في الشراء ٠٤–١٧ (AAPD) الداعم لسياسة الإعاقة الخاصة بالوكالة الأمريكية في العقود، والمنح، والعقود التعاونية: تم وضع هذا التوجيه من أجل ضمان التزام المتعاقدين ومتلقي المنح لأقصى درجة ممكنة وضمن إطار المنحة بسياسة الإعاقة الخاصة بالوكالة الأمريكية، فهي تحتوي على نصوص يجب إضافتها في كل الطلبات والمنح الناتجة عن ذلك للعقود، والمنح، والعقود التعاونية.

- AAPD ٠٥–٠٧ الداعم لمعيار الوكالة الأمريكية لإمكانية وصول المعاقين في العقود، والمنح، والعقود التعاونية: يشترط هذا التوجيه توافر نصًا ملزمًا في كل العقود، والمنح، والعقود التعاونية بمعايير إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في كل البنايات أو المنشأت الجديدة أو التي خضعت لأعمال تجديد أو تغيير.

كما أن الوكالة الأمريكية لديها قائمة بريدية لأبطال الإعاقة تشجع العاملين في المقر الرئيسي وفي مقار البعثات على التشارك في الدروس المستفادة وعلى طلب الإرشاد بشأن ممارسات الإعاقة الشاملة.

وعلاوة على ذلك، تؤكد وكالات الحكومة الأمريكية الأخرى على أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتهم، حيث يشير مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية تحديدًا إلى إشراك الإعاقة في معايير مراجعة المقترحات الخاصة بهم، فقسم «متابعة وتقييم البرنامج» يوصي بتصنيف البيانات تبعًا للإعاقة، وتنص «جودة فكرة البرنامج» على أن البرامج ينبغي أن تنمي حقوق «السكان المعرضين للخطر أكثر من غيرهم والأضعف، من بينهم المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة...» وبالتالي يعد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مثالاً جيدًا على الجهة المانحة التي تؤكد على أهمية إشراك الإعاقة في الأنشطة، والأهداف، والأغراض المقابلة، وينفذ هذه السياسة من خلال منح نقاط إضافية للمقترحات الشاملة.

وعلى نحو مماثل، الوكالة السويدية للتنمية الدولية وضعت سياسة إشراك في ٢٠٠٩ تحت عنوان حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة[٢٨]، وكان الهدف الموضح للسياسة احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والرجل والفتاة والفتى من ذوي الإعاقة، وتوفير فرص أفضل، وتوفير المجال لتحسين ظروفهم الحياتية في البلدان التي تقدم فيها السويد تعاون تنموي. وتنادي السياسة بالالتفات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وعمليات إتخاذ القرار الخاصة بالوكالة السويدية، كما تضيف نصوص لضمان تحقيق فهم وتوفير معرفة أكبر لأفراد ومنفذي الوكالة السويدية حول موقف حقوق الإنسان والظروف الحياتية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تمثل السياسة جهدًا يهدف إلى استخدام بيان السياسة العامة للسويد القائمة على الحقوق بشأن التنمية العالمية الذي يقول بأن «منظور الحقوق يتضمن تركيزًا على الفئات التي يقع عليها تمييز من بينها الأفراد والفئات المهمشة، إذ ينبغي أن يكون الناس قادرين على التمتع بحقوقهم بغض النظر عن النوع الاجتماعي، أو العمر، أو الإعاقة، أو المجموعة الإثنية، أو التوجه الجنسي.» لكن الأهم أن السياسة تم وضعها بعد إجراء تحليل يقول بأن ورقة الموقف الصادرة عن الوكالة السويدية في ٢٠٠٥ تحت عنوان الأطفال والبالغين ذوي التحديات لم تحقق أثرًا كافيًا فيما يخص ضمان إشراك الإعاقة في أعمال الوكالة. ويعد هذا التقييم المنتظم لتأثير السياسة والتطويرات التالية جانب أساسي آخر في سياسة الوكالة السويدية.

وقد ألف صندوق حقوق الإعاقة بالتعاون مع الجهات المانحة ومجتمع الإعاقة كتاب تحت عنوان ما بعد العمل الخيري\دليل الجهة المانحة للإشراك[٢٩] يتحدث عن كيفية استغلال اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة وكيفية استخدام الجهات المانحة لمنهج قائم على الحقوق للتعامل مع الإعاقة في برامج التنمية الدولية.

---

٢٨ دالستروم، وأنيتا، وشارلوتا بريدبيرج، ولیندا ليندبلوم،وكريستين لوندبرج، وجون نوركفيست، وكاميلا أوتوسون، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، ٢٠٠٩. <http://sidapublications.citat.se/interface/stream/mabstream.asp?filetype=1&orderlistmainid=294&printfileid=294&filex=402323664960>.

٢٩ داوني بروس، ولوريان وابلينج «ما بعد العمل الخيري\دليل الجهة المانحة للإشراك» صندوق حقوق الإعاقة. <http://www.disabilityrightsfund.org/files/beyond_charity._a_donors_guide_to_inclusion.pdf>.“

كسر العوائق

كما هو مذكور من قبل، لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الرغبة والقدرة على المشاركة في صناعة القرارات التي تؤثر على حياتهم، وعلى الرغم من ذلك، فهم يواجهون عوائق تحد من قدرتهم على الوصول أو تمنعهم منه. ويوضح شكل ٣ العوائق الشائعة التي يواجهها الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة مصنفة على حسب الوصمات الاجتماعية، والأطر\الأساسات القانونية التميزية، والمناهج الراعية لصانعي القرار، إلا أن بعض العوائق تعتبر فريدة إذ تتواجد في مناطق بعينها، فعلى سبيل المثال، في بعض السياقات الأفريقية تعتبر الإعاقة في بعض الأحيان لعنة وقعت بسبب حماقة في حياة سابقة. وسوف يتم التعامل لاحقًا مع العوائق الأخرى التي تخص أنواع بعينها من الإعاقات وتخص المراحل المميزة لدورة الانتخابات.

الشكل٣: العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة

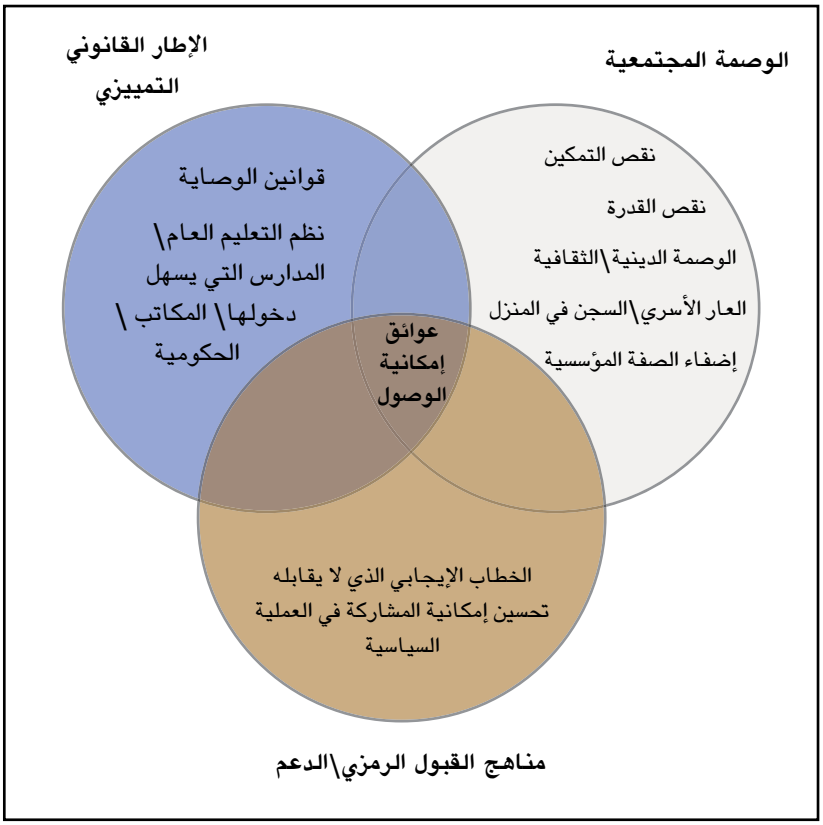

وبالإضافة إلى هذه العوائق الفريدة، يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة نفس التحديات التي تؤثر على المواطنين الآخرين، ففي الكثير من الديمقراطيات الجديدة والناشئة، يفتقر غالبية السكان إلى تجربة التصويت وغيرها من أشكال المشاركة السياسية، وبالمثل، فإن المجالس التشريعية والأحزاب السياسية قد لا تتواصل مع المواطنين خلال وضع السياسات أو قد لا تقدر الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يلعبه في الرقابة على المؤسسات الحاكمة، حيث تؤثر محدودية المساحة السياسية وغياب مساءلة الحكومة في هذه المواقف سلبًا على كل المواطنين بصرف النظر عن الإعاقة. وبالتالي يجب على برامج التطور الديمقراطي الهادفة إلى تحقيق إشراك أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة الالتفات إلى تحديات البيئة الكلية والأخذ في الاعتبار الدور الذي يمكن أن يلعبه الأشخاص ذوي الإعاقة في مساعدة الديمقراطية على التوسع والتعمق.

((من الأهمية بمكان أن يتم النظر إلى الأشخاص المعاقين باعتبارهم جزء من الكل، وأن تعترف الحكومة والمجتمع المدني بالحاجة إلى القدرة على مساعدة أكبر عدد ممكن من الناس الراغبين في المشاركة في الانتخابات على التصويت فعليًا، فهذا هو ما نطمح فعلاً إلى تحقيقه.))

جوديث هيومان
مستشار خاص في حقوق الإعاقة الدولية، وزارة الخارجية

استراتيجيات دعم العمليات الانتخابية والسياسية الشاملة

تتبع الأقسام من الثاني إلى الرابع في هذا الدليل الدورة الانتخابية، حيث يمثل كل قسم مرحلة مختلفة من الدورة ويناقش تحديات محددة يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، فالاقتراحات يتم عملها لتحسين إمكانية الوصول وتقوية الإشراك السياسي.

ينصب تركيز الاقتراحات على أربع استراتيجيات داعمة لبعضها البعض.

١. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة

الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة شركاء هامين في البرامج التي ينصب تركيزها على الانتخابات والعملية السياسية، فمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة توفر منبرًا سابق التجهيز لتعبئة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمثيل مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، لذلك ينبغي إشراكهم في كل مراحل دورة البرنامج التي تتضمن مراحل التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم. ومن أجل العمل بفاعلية، يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من التدريب على مختلف جوانب النظام الانتخابي والهيكل الحكومي، وبالتالي فبناء القدرات لتطوير المهارات التنظيمية الأساسية مثل الإدارة والعلاقات العامة، ومهارات المدافعة التي تساعد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على التفاعل مع المسؤولين الحكوميين، والإعلام، والمنظمات الدولية، وغيرها من المنظمات تعد مفيدة، وقد يتضمن هذا التدريب موضوعات تدور حول كيفية بناء التحالفات والحصول على الدعم المالي، فهذا الدعم يمكن أن يشكل الصورة السياسية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ويساعدهم على إدراج قضاياهم على الأجندة السياسية. ويجدر الإشارة إلى أن قيام الجهات المانحة الدولية والشركاء المنفذين بتشغيل أشخاص ذوي إعاقة كموظفين خاصة في المناصب القيادية يقوي العمليات الانتخابية والسياسية.

٢. دعم المؤسسات الحكومية

البرامج التي تقدم الدعم للمؤسسات الحكومية كالمجالس التشريعية وهيئات إدارة الانتخابات توفر فرصة زيادة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، فمن خلال توفير المساعدة الفنية للهيئات الحكومية التي تضع الأطر القانونية، يمكن لبرامج تطوير الديمقراطية بناء مهارات هذه المؤسسات لإجراء تقييمات لحقوق مجتمع الإعاقة أو الأثار التي سوف تتركها السياسات المقترحة على ذلك المجتمع. كما تشجع البرامج الهيئات الحكومية على الدخول في شراكات مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من جهودهم داعمين لوجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم مواطنين مُمكنين ينبغي استشارتهم بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم دعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التواصل مباشرة مع أصحاب المصالح الحكوميين، حيث يعد نشر الوعي بين صانعي القرار خطوة أساسية في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة مشاركة كاملة في الحياة السياسية من خلال تغيير القوانين والسياسات الاستبعادية.

٣. إشراك الشركاء من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تحالفات منظمات المجتمع المدني

غالبًا ما تتضمن برامج دعم الديمقراطية الخاصة بالانتخابات دعم فني ومالي

للشبكات والتحالفات التي تنفذ أنشطة كالمراقبة المحلية للانتخابات أو تثقيف الناخبين، فهذه الجهود تعد ضرورية لمساعدة المواطنين لأن يكون لهم صوتًا أكثر استنارة ولتعزيز عمليات الانتخابات التي تتمتع بمصداقية. ويحقق إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الشبكات والتحالفات أهداف متعددة، أولها هو السماح لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة باكتساب الخبرة وتعلم أفضل الممارسات من منظمات المجتمع المدني الزميلة، فمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تكتسب مهارات في تحديد القضايا وعمل الحملات، وغالبًا ما تزداد ثقتهم من خلال العمل مع منظمات زميلة. ويعتبر هذا الإحساس المعزز بالكرامة ضروري لإلهام منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لاستكمال الإشراك السياسي والانتقال إلى أدوار قيادية. أما الهدف الثاني فيتمثل في جعل التفاعلات تشجع شركاء التحالف الآخرين لكي يتخذوا منهجًا أكثر نشاطًا لدعم مجتمع الإعاقة ولتبني وجهة نظر استبطانية لإلهام منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مبني على جهودهم الداخلية في الإشراك، فعلى سبيل المثال قد تجد منظمة مجتمع مدني تعمل مع الشباب قصورًا في فهمها للشباب ذوي الإعاقة، أو تدرك منظمة أشخاص ذوي إعاقة حاجتها إلى توسيع قيادتها لتوظيف المزيد من السيدات في مناصب قيادية. أما الهدف الأخير فيتمثل في إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه التحالفات يرسخ من ممارسة السعي للحصول على معلومات من مجتمع الإعاقة ويعمل على تعزيز صورة الأشخاص ذوي الإعاقة كمواطنين قادرين وممكنين.

ممارسة سليمة

إنّ شبكة الانتخابات العامة لإمكانية وصول ذوي الإعاقة في جنوب شرق آسيا جمعت منظمات معنيّة بذوي الإعاقة وبمراقبة الانتخابات من إندونيسيا والفليبين وماليزيا وفيتنام ولاوس وكمبوديا وبورما وتايلند، من أجل إجراء أبحاث ومراقبة الانتخابات المتمحورة حول سهولة الوصول والمدافعة على المستوى المحلي ولدى مسؤولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا. يعقد شركاء هذه الشبكة اجتماعات سنوية، ويتبادلون أفضل الممارسات من خلال نشرات دورية وأدوات إعلامية متعددة الوسائط على مدار السنة.

٤. مساعدة الأحزاب السياسية في التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

كما يقدم دعم التنمية الموجه إلى الأحزاب السياسية فرص لتعزيز إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، فمن خلال البرامج الموضوعة لمساعدة الأحزاب السياسية في أنشطة مثل تشكيل المنابر، أو تدريب أعضاء ومرشحي الأحزاب للمناصب، أو وضع استراتيجيات الحملات الانتخابية، يمكن لمنظمات المساعدة الديمقراطية الربط بين الأحزاب ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن القضايا التي تؤثر عليهم، حيث لا يرفع دعم الأحزاب في هذه الجهود التواصلية من الوعي بحقوق الإعاقة فقط، بل يشجعهم أيضًا على دمج المواطنين أثناء فترة الحملة بصورة أكبر، مما يعزز مساحة المشاركة السياسية المتاحة لكل المواطنين. وينبغي تشجيع الأحزاب السياسية أيضًا على ترشيح الأشخاص ذوي الإعاقة وتعيينهم في أدوار قيادية داخل الحزب.

الدورة الانتخابية

تم ترتيب هذا الدليل ليغطي مراحل الدورة الانتخابية من أجل وضع تصور أفضل للمكونات المترابطة لعملية الانتخابات، واحتياجات التنمية وفرص الإشراك. وتقدم الدورة الانتخابية إطارًا للتحليل ولوضع استراتيجيات مساعدة التنمية التي تدعم عمليات انتخابات أكثر انفتاحًا وإشراكًا ومصداقية، ويمكن تقسيمها إلى ما يقارب ثلاث فترات متداخلة: ما قبل الانتخابات، والانتخابات، وما بعد الانتخابات. وكما يوضح الشكل التالي، فإن نقاط البداية والنهاية في هذه الدورة غير ثابتة وتدور كل فترة حول نواحي أساسية مختلفة تساعد على ضمان عمليات انتخابات أكثر استدامة. فعلى سبيل المثال، فترة ما قبل الانتخابات هي وقت التخطيط، ووضع الميزانيات، والتدريب، والتسجيل، أما فترة الانتخابات فهي وقت الحملات، والتصويت، والفرز، الشكاوى، وفترة ما بعد الانتخابات هي وقت المراجعة، والاصلاحات، ووضع الاستراتيجيات، ويقدم الشكل أمثلة توضيحية لأصحاب مصالح وأعمال معينين يمكن دعمهم كل فترة، مع الإشارة إلى بعض العناصر التي تغطي الدورة بالكامل مثل التثقيف المدني وإشراك المواطنين.

ويمكن للبرامج المعززة للمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الانتخابات التعامل مع كلا من العوائق التي تواجه إمكانية وصول منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وعجزهم عن ممارسة السلطة والتأثير. كما توفر الانتخابات فرص متعددة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتحسين صورتهم السياسية من خلال زيادة المناقشة بين المرشحين حول القضايا التي تمثل أهمية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تعزز في الوقت ذاته العلاقات مع واضعي السياسات وتقوي من قدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تنفيذ حملات مدافعة مع الأطراف الأخرى. ويمكن لهذا المنهج الثنائي أن يعمل كأساس لإشراك سياسي أكبر بعد الانتخابات.

شكل ٤: الدورة الانتخابية

منشّط محلي يدير جلسة لتوعية الناخبين على
أوضاع الناخبين ذوي الإعاقة في نيبال.

القسم ٢: فترة ما قبل الانتخابات

العوائق المحتملة

- عدم تغطية التقييمات الفنية لفترة ما قبل الانتخابات لقضايا إمكانية المشاركة في الانتخابات.
- قانون الانتخابات التمييزي.
- عدم تخصيص موارد من الميزانية الخاصة بهيئات إدارة الانتخابات لعمل ترتيبات معقولة.
- اختيار مراكز انتخابية لا يمكن الوصول إليها.
- عدم تدريب موظفي اللجان على إجراء عملية التصويت للأشخاص ذوي الإعاقة.
- صعوبات في الحصول على بطاقة إثبات الشخصية.
- تسجيل الناخبين الذي يجري في مواقع لا يمكن الوصول إليها.
- عدم توزيع تثقيف ومعلومات الناخبين بشأن برامج\مرشحي الأحزاب السياسية في أشكال بسيطة.
- عدم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كمراقبين.
- افتقار منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخبرة في المدافعة عن الحقوق السياسية.

تركز فترة ما قبل الانتخابات على التحضير للانتخابات. لكن لكي يتم التخطيط لانتخابات يسهل المشاركة فيها، لا يمكن لبرامج المساعدة الانتظار حتى تصبح الانتخابات على الأبواب ويتم تجهيز الإطار بالكامل. إذ يجب على أصحاب المصالح الرئيسيين استغلال فترة ما قبل الانتخابات للقيام بالتجهيزات التي ستحسن من العملية في فترة الانتخابات. وبينما تتطلب بعض الأمور موارد مالية إضافية، لا تحتاج غيرها إلى تكاليف إضافية إذا تم التخطيط لها مسبقًا، وهناك بعض الأنشطة ليس لها أي تكاليف مترتبة.

يسلط هذا القسم الضوء على أدوار ومسؤوليات هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة الزمنية الحرجة السبقة لمرحلة قبل الانتخابات مع التركيز على الأنشطة التالية:

إجراء تقييم فني لمرحلة ما قبل الانتخابات.

- وضع وصياغة قوانين وقواعد الانتخابات.
- التخطيط المالي والإداري.
- تشغيل وتدريب موظفي الانتخابات.
- التخطيط الانتخابي والمشتروات الانتخابية.
- إجراء تسجيل الناخبين وتسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين.
- تنفيذ حملات تثقيف الناخبين.
- إعتماد مراقبي الانتخابات

ممارسة سليمة

في العام ٢٠٠٣، عاينت المحكمة الدستورية في سلوفينيا مدى تطابق أحكام قوانين الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية لجهة تسجيل الأشخاص الذين يتمتعون بكامل الأهلية القانونية فقط، مع مواد الدستور. فتبيّن لها أنّ هذه القوانين الانتخابية كانت منافية للدستور، إذ نصّت على أنّ: «القدرة على ممارسة حق الاقتراع يستحيل أن تُحدّد بالأهلية القانونية».[٣٠]

٣٠ الدورية الرسمية لجمهورية سلوفينيا . ٧٣,٢٩ (٢٠٠٣): ١١٢١٢–١١٢١٦

التقييمات من منظور الإعاقة

الخطوة الأولى في تحديد العوائق والخطوات المحتملة تتمثل في إجراء تقييم. وينبغي على التقييمات الفنية لمرحلة ما قبل الانتخابات التي تراجع كل جوانب العملية الانتخابية أن تحلل كل مجال من منظور الإعاقة. وبالإضافة إلى إدراج تحليل إعاقة في التقييمات العامة، يمكن لتقييم منفصل يتركز تحديدًا على إشراك الإعاقة مساعدة الجهات المانحة والمنفذين على التعامل مع العوائق المحددة التي تواجه هذا المجتمع. وبالتالي ينبغي على فرق التقييم أن تلتقي بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للتعرف على العوائق من منظورهم وعلى توصياتهم لتفاديها، وحتى إذا لم تكن البلاد قد صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد، أي توصيات للإصلاح ينبغي أن تتبع روح المادة ٢٩ من المعاهدة. كما سيوفر اللقاء مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لمقدمي المساعدة والجهات المانحة الفرصة لتقييم قدراتهم وتحديد مجالات الدعم المستهدفة.

إصلاح قانون الانتخابات

يعد الإطار القانوني والتنظيمي من أهم عناصر العملية الانتخابية، حيث إنه يحدد معالم بالسياسات التي تحكم المشاركة الانتخابية ويعرفها.

ملصق معروض في أرمينيا يرفع الشعار التالي: «مجتمع يرعى المساواة هو مجتمعٌ سليم.»

وبالرغم من التطورات الإيجابية الكثيرة حول العالم التي تعزز إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام في العمليات الانتخابية والسياسية، لا يزال الأشخاص ذوي الإعاقات الفكرة أو النفسية الاجتماعية يعانون من الوصمة بشكل متكرر، إذ غالبًا ما يواجهون قيود على حقهم في التصويت بسبب إعاقتهم وحدها أو بسبب حقيقة أنهم تحت الوصاية. هذه القضايا محل مناقشة في الولايات المتحدة، فمثلاً تسمح ١٢ ولاية حاليًا للمواطنين الذين تحت الوصاية بالتصويت. وتقر المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة «بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع آخرين في جميع مناحي الحياة» من بينها قانون الانتخابات[٣١].

وفي ديسمبر ٢٠١١، أصدر مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرًا حول مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة[٣٢]. وقد وجد التقرير أنه في غالبية الدول التي خضعت للمراجعة، يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية أو النفسية الاجتماعية من الحرمان من حقهم في التصويت ومن الانتخاب بناء على نصوص دستورية أو قانونية تربط بين هذه الحقوق والأهلية القانونية. وقد استخلص التقرير أن هذه القيود «لا تتسق مع الالتزامات التي إتخذتها الدول الأعضاء بموجب المادتين ٢، و١٢، و٢٩ من الاتفاقية، وينبغي أن يتم حذفها من التشريع والممارسات الوطنية باعتباره أولوية»[٣٣].

٣١ الأمم المتحدة. «المادة ١٢ – الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع آخرين أمام القانون» اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة <http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=272>.

٣٢ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان « دراسة مواضيعية أجراها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة» الأمم المتحدة ٢١ ديسمبر ٢٠١١. <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Disability/SubmissionThematicStudy/A.HRC.19.36_en.doc>.

٣٣ في نفس الموضع.

وحتى في البلدان التي إتخذت خطوات لمحاذاة قانونها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مثل غانا، هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. ففي ٢٠١٢، مررت الحكومة الغانية قانونًا للصحة العقلية يحمي الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية. وبينما يسمح القانون الجديد الآن للمقيمين في مستشفي الطب النفسي بالتصويت للرئيس، فسياسات تسجيل الناخبين تعني أن بعض المقيمين لا يستطيعون التصويت للمرشحين الإقليميين مثل أعضاء البرلمان، إذا كانوا مسجلين في دائرة تختلف عن الدائرة التي تقع المستشفى في نطاقها.

ممارسة سليمة

في غواتيمالا، إستقطبت هيئة إدارة الانتخابات متطوعين مصابين بمتلازمة داون لتوضيب المواد الانتخابية. كما عرضت صوراً لهم في مواد ترويجية وإعلانات الخدمة العامة، من قبيل توعية المواطنين حيال قدرات ذوي الإعاقة.

كما قد يؤثر قانون الانتخابات على السياسات المتعلقة بالتصويت من خلال مساعد، ففي بعض الحالات، قد يطلب الناخبين ذوي الإعاقة المساعدة عند الإدلاء بأصواتهم. ويمكن لاختيار المساعد أن يؤثر على سرية وأمن الصوت، حيث يمكن للمساعد أن يرهب الناخب أو يتلاعب به، وللحد من هذا الخطر، تفاوضت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في عملية صياغة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على شرط السماح للناخبين ذوي الإعاقة «باختيار شخص يساعدهم على التصويت» كما تنص المادة ٢٩ من الاتفاقية، إلا أن الكثير من الدول تنتهك هذا التوجيه ولا تسمح إلا لموظفي اللجان بتوفير المساعدة في التصويت.

كما يمكن لقانون الانتخابات أن ينص على إجراءات بديلة مؤقتة للجان الانتخابية التي لا يمكن الوصول إليها في حالة عدم إمكانية تسهيل الوصول إلى اللجان الانتخابية في الوقت المناسب للانتخابات، وبينما ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو تسهيل الوصول إلى كل اللجان الانتخابية، إذا كان لا يمكن الوصول إلى اللجان الانتخابية بعد، يمكن لإجراءات كالتصويت المبكر والصناديق الانتخابية المتحركة تسهيل عملية الوصول بشكل أكبر. لكن كلا هذين الشرطين يثيران في بعض الأحيان القلق بشأن التزوير أو السرية أو كليهما، وبالتالي فتوفير كابينة تصويت منفصلة في الدور الأرضي يمكن أن يساعد على التخفيف من هذا القلق. وبالرغم من أن هذه الشروط قد تكون مفيدة كتدابير قصيرة الأجل أو انتقالية، ينبغي ألا يتم استخدامها كبديل دائم لتسهيل الوصول إلى كل المراكز الانتخابية.

وتنص بعض قوانين الانتخابات على أن من يتحدثون اللغة الأم للبلاد هم وحدهم من يمكنهم الترشح للمناصب، وقد يتسبب هذا النوع من الشروط في استبعاد المرشحين الصم ومن لا يستخدمون لغة شفهية.

وللتخفيف من حدة العوائق التي تسببها قوانين الانتخابات التميزية، يمكن للجهات المانحة الدولية والمنظمات المنفذة أن تدعم مراجعة قوانين الانتخابات، وتقدم أمثلة إقليمية، وتساعد في صياغة قوانين أكثر شمولاً، ففي مصر مثلاً، أجرت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مراجعة لقانون الانتخابات وقدمت تعليقات لهيئة إدارة الانتخابات حول الطرق التي يقيد القانون من خلالها حقوق الناخبين ذوي الإعاقة، ثم قامت مجموعة من المنظمات المحلية بقيادة حملة توعية ينتج عنها التزام مجلس حقوق الإنسان المصري بتأسيس لجنة للإعاقة مما يوفر فرصة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ينبغي أن تتسم قوانين الانتخابات الشاملة بالخصائص التالية:

- ✓ اقتراع عام يشمل الأشخاص الخاضعين للوصاية.
- ✓ عدم وجد شروط طبية أو لغوية للمرشحين أو الناخبين.
- ✓ المرونة في البحث عن حلول ابتكارية لأماكن الانتخاب التي يصعب الوصول إليها، مع تبني هدف نهائي يتمثل في تسهيل الوصول إليها بشكل دائم.
- ✓ الحق في التصويت بسرية وبمساعدة شخص يختاره الناخب إذا ما رغب في ذلك.
- ✓ توفير ترتيبات معقولة مثل إرشادات الأوراق الانتخابية الملموسة.

إدارة الانتخابات الشاملة

ينبغي أن يتم دعم هيئة إدارة الانتخابات في فترة ما قبل الانتخابات لتيسير إجراءاته عندما يكون من الأسهل والأوفر القيام بعمل «ترتيبات تيسيرية معقولة». وتعرف المادة ٢ الترتيبات التيسيرية المعقولة بالتعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئًا غير متناسب أو غير ضروري لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فمثل يسهل تصميم أوراق الاقتراع المزودة بصور للمرشحين أو شعارات الأحزاب أو كليهما على الناخبين ذوي الإعاقات الفكرية تحديد مختلف الخيارات، إلا أنه ينبغي تقييم إضافة الصور مقابل أي تمييز قائم على الجماعة الإثنية أو النوع الاجتماعي.

وينبغي أن تلتفت عملية وضع الميزانية ووضع الخطط الاستراتيجية لهيئة إدارة الانتخابات إلى إشراك الإعاقة، ومن الطرق السهلة التي يمكن من خلالها ضمان دمج منظور الإعاقة في هذه المرحلة الحرجة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة كمسؤولين لدى هيئة إدارة الانتخابات. وينبغي أن يحصل كل مسؤولي هيئة إدارة الانتخابات على تدريب على المعايير الدولية مثل تلك المدرجة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريب على كيفية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية.

ممارسة سليمة

إليك في ما يلي مثل عن سؤال إحصائي حول حالات الإعاقة المدعومة من واشنطن سيتي غروب:

١) هل تجد صعوبة في الرؤية، حتى عندما تضع نظارات؟

أ. لا – لا صعوبة
ب. نعم – بعض الصعوبة
ج. نعم – صعوبة كبيرة
د. لا أستطيع الرؤية إطلاقاً

ويوفر تشجيع الحكومات على حصر أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في تعدادات السكان التي تجريها على توفير بيانات ذات صلة إلى المسؤولين عن إدارة الانتخابات، واستخدام أسئلة نموذجية مثل تلك الخاصة بواشنطن سيتي جروب[٣٤] يمكن أن يساعد في تنظيم عملية جمع البيانات، وتتلخص الفائدة من هذه الأسئلة في أنها تسأل عن العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة بدلاً من أن تسأل عن أنواع محددة من الإعاقات. وتعد هذه الطريقة أكثر فاعلية لأن بعض الناس قد يترددوا في الإفصاح عن إعاقتهم، وقد يختلف تعريف الإعاقة بناء على سياق البلد. ومن منظور هيئة إدارة الانتخابات، تبسط هذه الأسئلة من عملية تحديد نوع الترتيب الذي يحتاجه الناخب، فهي لا تحتاج مثلاً إلى معرفة ما إذا كان الناخب يعاني من إصابة في الحبل الشوكي، لكنها تحتاج فقط إلى معرفة أن المركز الانتخابي الخاص بالناخب ينبغي أن يكون سهل الوصول إليه.

تعقد هيئة إدارة الانتخابات والمنظمات المعنيّة بذوي الإعاقة طاولات مستديرة حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية في ليبيا.

٣٤ مراكز مكافحة الأمراض واتقائها «أسئلة التعداد بشأن الإعاقة بدعم من مجموعة واشنطن» <http://www.cdc.gov/nchs/data/washington_group/WG_Short_Measure_on_Disability.pdf>.

المراكز الانتخابية

تنعقد غالبية عمليات الانتخاب في مباني عامة مثل المدارس والمراكز المجتمعية، وبالتالي ينبغي أن تكون هذه المباني سهل الوصول إليها بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنه غالبًا ما يكون الوضع غير ذلك في الكثير من البلدان. ويمكن لهيئات إدارة الانتخابات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تستفيد من التدريب حول كيفية تحديد العوائق في المراكز الانتخابية وإجراء التحسينات عليها لضمان سهولة أكبر في الدخول إلى المباني، فالعوائق يمكن أن تكون في الداخل (مثل الإضاءة الضعيفة) أو في الخارج (مثل السلم باعتبارها الوسيلة الوحيدة لدخول المبنى).

وقد صممت الكثير من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة حلول مبتكرة لتحسين إمكانية الوصول إلى اللجان الانتخابية، ففي ٢٠١٢، أجرى الائتلاف الجورجي للمعيشة المستقلة مسح من خلال حملة لطرق الأبواب لتحديد أين يعيش الأشخاص ذوي الإعاقة في البلاد، ثم قدموا هذه المعلومات إلى هيئة إدارة الانتخابات للمساعدة في اختيار المراكز الانتخابية وتوزيع الأجهزة المساعدة.

وسيلة إعلامية تجري مقابلة مع ناخب خارج مركز اقتراع في جورجيا

في ٢٠٠٩، دخل اتحاد المقعدين اللبنانيين والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في شراكة مع شركة نظام معلومات جغرافي للقيام بنشاط يتعلق برسم الخرائط لتحديد مواقع المراكز الانتخابية التي يصعب دخولها، ثم أدخلوا هذه المعلومات في قاعدة بيانات تشاركوا فيها مع الحكومة ونشروها على الإنترنت. وقد قيم المشروع اللجان الانتخابية على أساس ستة معايير أساسية لإمكانية الوصول مثل ركن السيارات، والمداخل، وتوافر دورات المياه. ونتيجة لهذا الجهد، قدمت الحكومة تمويلاً لتسهيل الدخول إلى ١٨ مبنى قبل الانتخابات، وهو ما تم القيام به بالإضافة إلى تحسينات أخرى لا تزال جارية.

أما في أرمينيا، أنشأت حملة في ٢٠٠٧ سلالم متنقلة للجان الانتخابية بالإضافة إلى حملة تثقيف ناخبين تستهدف الناخبين ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة. وقد أنتجت بارون، وهي منظمة أشخاص ذوي إعاقة محلية، مقطع فيديو[٣٥] يلقي الضوء على التحسينات التي جرت والحاجة إلى سلالم متنقلة إضافية. ونتيجة لهذه الحملة، مول حزب سياسي بناء سلالم متنقلة إضافية، وقد اختارت منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة المواقع لضمان من أنها لم تكن مجرد مناطق مثلت موطن قوة بالنسبة للحزب.

ممارسة سليمة

نشرت وزارة العمل والدمج الاجتماعي في النروج دليلاً للمجالس البلدية حول كيفية تيسير الوصول في الانتخابات. ويتضمّن هذا الدليل قائمة مرجعية تستعرض بالتفصيل بعض جوانب المعلومات والبنية التحتية المرتبطة بهذا الشأن.[٣٦]

وضعت وزارة العدل الأميركية قائمة مرجعية بمراكز الاقتراع التي تصدر توجيهات بشأن تيسير الوصول إلى مكان الاقتراع، من مختلف الجوانب، بما في ذلك مواقف السيارات، والأرصفة، والمداخل، والممرات، وقاعة الاقتراع بحدّ ذاتها.[٣٧]

٣٥ المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. أرمينيا: ناخبين ذوي إعاقة ، إعلان خدمة عامة. يوتيوب ٢٠١٠. <http://www.youtube.com/watch?v=eXvLtnAHaOI&noredirect=1>.

٣٦ «إمكانية المشاركة في الانتخابات: دليل البلديات» المديرية النرويجية للصحة. <http://helsedirektoratet.no/publikasjoner/accessibility-to-elections-guide-for-the-municipalities/Publikasjoner/accessibility-to-elections-guide-for-the-municipalities.pdf>.

٣٧ وزارة العدل الأمريكية. قائمة منظمة الأمريكيين ذوي الإعاقة بأماكن الانتخاب، ٢٠٠٤. <http://www.ada.gov/votingck.htm>.

الأدوات المساعدة

تعاون الأدوات المساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في استكمال المهام وغيرها من الوظائف اليومية، وهناك أنواع متعددة من الأدوات المساعدة التي يمكن أن تسهل المشاركة في العملية السياسية، فهيئات إدارة الانتخابات غالبًا ما تحتاج إلى الدعم في عمل هذه الأدوات. وتعتبر إرشادات أوراق الاقتراع الملموسة ملفات يمكن وضع أوراق الاقتراع فيها تستخدم طريقة برايل أو رموز باللمس لتحديد المرشحين، مما يساعد في ضمان سرية تصويت الأشخاص المصابين بالعمى. ويجب أن تكون هذه الإرشادات مصممة بشكل جيد قبل الانتخابات، حيث إن تصميم ورقة الاقتراع يمكن أن يتأثر بتصميم الدليل والعكس صحيح. وتتماشى الثقوب الموجودة في الملفات مع المربعات الموجودة على ورقة الاقتراع بحيث يستطيع الناخبون قراءة برايل\الرموز ويضعوا علامة على ورقة الاقتراع بنفس الطريقة التي يتبعها الناخبون الذين لا يستخدمون الدليل.

صممت بعض هيئات إدارة الانتخابات أوراق اقتراع بطريقة برايل، إلا أن الأدلة تعد حلاً أفضل لسببين، أولهما أنه غالبًا ما لا يستخدم أوراق الاقتراع المطبوعة بطريقة برايل إلا بعض الناخبين في كل صندوق انتخابي، مما يسهل من التعرف على توجه أولئك الذين استخدموا أوراق اقتراع بطريقة برايل فيما يتعلق بالتصويت. أما السبب الثاني، أدلة التصويت باللمس غالبًا ما تكون خيارًا أقل تكلفة، فهيئات إدارة الانتخابات لا تحتاج إلا إلى توفير القليل من الأدلة لكل مركز انتخابي، بينما يتطلب توفير أوراق الاقتراع بلغة برايل المزيد من التجهيزات اللوجيستية لضمان توافر أوراق اقتراع كافية بطريقة برايل في كل لجنة.

وتساعد كبائن التصويت المنخفضة التي يسهل على مستخدمي الكراسي المتحركة استعمالها على ضمان سرية التصويت، وتوضح الملصقات الملموسة أو أغطية الصناديق للناخبين المصابين بالعمى أي أوراق اقتراع يجب وضعها في أي صندوق عند وضعهم لأوراق اقتراع في أكثر من صندوق في اليوم الانتخابي. كما تعد العدسات المكبرة والأضواء المتحركة والأقلام الكبيرة أدوات تساعد الناخبين ذوي الإعاقة.

وينبغي على هيئات إدارة الانتخابات وضع خطة لشراء وتوزيع الأدوات المساعدة في مرحلة ما قبل الانتخابات، وخلال عملية وضع الميزانية، وينبغي على هيئات إدارة الانتخابات إضافة بند للترتيبات المعقولة، فتحضير الأدوات المساعدة في اللحظة الأخيرة لا يترك وقتًا كافيًا للتخطيط للنواحي اللوجيستية المتعلقة بتوزيعها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ترك الأدوات المساعدة في مراكز تخزين في اليوم الانتخابي، وبالتالي ينبغي التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة دورية عند تحضير الأدوات المساعدة بحيث تفي الأدوات باحتياجات الناخبين.

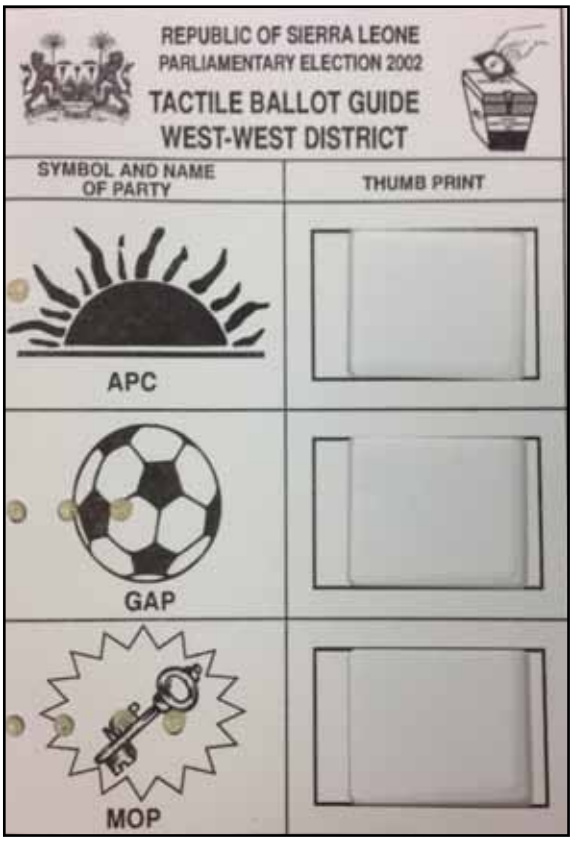

دليل التصويت باللمس في سيراليون في العام ٢٠٠٢.

يتضمّن هذا الدليل الموجّه لموظفي اللجان الانتخابية في غواتيمالا فقرة حول إدارة تصويت الأشخاص ذوي الإعاقة.

إمرأة نيبالية تقرأ بطريقة برايل المعلومات المتعلقة بتسجيل الناخبين.

التدريب

غالبًا ما تفتقر هيئات إدارة الانتخابات إلى الوعي بالعوائق التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة عند محاولتهم التصويت وبطرق التخفيف من هذه العوائق. ويجب توفير المزيد من التدريبات لصناع القرار ومسؤولي هيئات إدارة الانتخابات الذين هم في منتصف حياتهم المهنية، خاصة على الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك تدريب إعاقة مستهدِف لموظفي اللجان الانتخابية الذين يمثلون واجهة هيئة إدارة الانتخابات في اليوم الانتخابي، وحتى إذا كان لدى البلاد قوانين انتخابات شاملة، فإن عدم كفاية التدريب المقدم لموظفي اللجان قد يؤدي إلى استبعاد الناخبين ذوي الإعاقة، إذ تنص الاتفاقية مثلاً على إنه إذا احتاج ناخبًا للمساعدة عند إدلائه بصوته، يمكنه أو يمكنها اختيار مساعدًا، لكن بعض موظفي اللجان غير مدربين على ذلك ويرفضون السماح إلا إلى لأحد موظفي اللجنة بمساعدة الناخب.

كما يجب تدريب موظفي اللجان على كيفية استخدام دليل أوراق الاقتراع الملموسة، وبالرغم من أن هيئات إدارة الانتخابات من سيراليون إلى كوسوفو قد وضعت أدلة لأوراق الاقتراع الملموسة، فقد شهد المراقبون موظفي لجان إما لا يقدمون الأدوات للناخبين المصابين بالعمى\ضعاف البصر أو يشرحون كيفية استخدام الأداة شرحًا غير صحيح في اليوم الانتخابي. ولإصلاح ذلك، أضافت العديد من هيئات إدارة الانتخابات فصلاً مكملاً للدليل التدريبي الخاص بموظفي اللجان يشرحون فيه كيفية الإدلاء بالأصوات للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما ينبغي أن يغطي الدليل سياسة هيئة إدارة الانتخابات في اليوم الانتخابي فيما يخص الطوابير. هل يحظى الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والحوامل بأولوية في التصويت، أم هل يجب عليهم الوقوف في الطابور؟ وهل على الناخبين أن يطلبوا تخطي الطابور أم هل يعتبر تحديد الناخبين الذين قد يحتاجوا إلى الاستفادة من الألولوية في التصويت مسؤولية موظفي اللجان؟ وهل تتوفر الكراسي؟ يمكن أن تختلف على هذه الأسئلة من بلد لآخر، إلا أن هيئة إدارة الانتخابات ينبغي أن يكون لها خطة موضوعة.

ممارسة سليمة

نفي الفليبين، دعمت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية جهود هيئة إدارة الانتخابات لتشكيل شبكة منظمات غير حكومية، مشتركة بين الوكالات، حول تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ترفع مجموعة العمل هذه توصيات بشأن سياسات الدمج، تتحدث مثلاً عن حملة واسعة النطاق لتسجيل هؤلاء الأشخاص في سجلات الناخبين. وتنظّم هيئة إدارة الانتخابات «أسبوع الأشخاص ذوي الإعاقة»، حيث يتمّ تشجيعهم على تسجيل أسمائهم للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات. إلى جانب الحملة الإعلامية التي واكبت نشاطات هذا الأسبوع، إستخدمت الهيئة بعض مباني البلد الأكثر يسراً للوصول، أي مراكز التسوق، كمراكز لتسجيل الناخبين، كما أنشأت موقعاً إلكترونياً سهل الوصول.

تسجيل الناخبين

يعد الدعم الفني لعملية تسجيل الناخبين واحد من أهم طرق ضمان تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الانتخابات، فإذا كان الناخبين ذوي الإعاقة غير مسجلين لن يتمكنوا من الاستفادة من أي شرط من شروط إمكانية الوصول في اليوم الانتخابي، فبالإضافة إلى القضايا التي تؤثر على العملية الانتخابية بالكامل كالمعلومات والمواقع التي يصعب الوصول إليها، أو استخراج بطاقة إثبات شخصية أو شهادة ميلاد الذي قد يشكل عائق إضافي للتسجيل.

غالبًا ما يستلزم التسجيل للتصويت بطاقة إثبات شخصية أو شهادة ميلاد، لكن في بعض البلدان، لا يصدر للأطفال ذوي الإعاقة هذه الأوراق عند ولادتهم نظرًا لافتراض أنهم لن يكونوا مواطنين نشطين. وغالبًا ما لا يتم توزيع حصرًا بالحقوق الناشئة عن الحصول على بطاقة إثبات شخصية بطرق سهلة، ونتيجة لذلك قد لا يعرف الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجتهم لهذه البطاقة للتسجيل للتصويت.

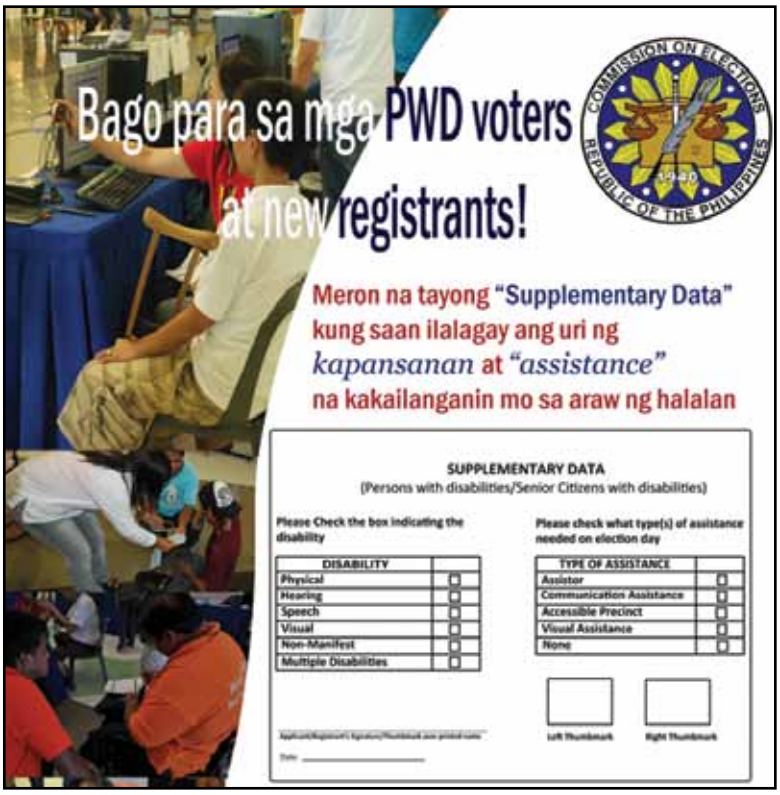

تستعرض عملية تسجيل الناخبين في الفلبين معلومات عن الترتيبات المطلوبة لتسهيل الوصول في اليوم الانتخابي.

في بعض البلدان، يتم جمع معلومات حول الإعاقة باعتبار ذلك جزء من عملية التسجيل، وهي المعلومات التي يتم إدراجها في بعض الأحيان في بطاقة إثبات الشخصية والاحتفاظ بها للاستخدام الداخلي لدى هيئة إدارة الانتخابات، فتوافر هذه البيانات يسمح لهيئات إدارة الانتخابات بالتخطيط لتوزيع الترتيبات كالأوراق الانتخابية الملموسة توزيعًا أفضل، لكن له سلبياته أيضًا. فهناك خطر يتمثل في ذكر حالة الإعاقة في بطاقات إثبات الشخصية مما يؤدي إلى التمييز في مجالات أخرى في الحياة، لذا ينبغي أن يتم إتخاذ القرار بجمع بيانات حول الإعاقة وإضافتها على بطاقة إثبات الشخصية بالتشاور مع مجتمع الإعاقة المحلي، ويجب على هيئات إدارة الانتخابات شرح كيفية استخدامها لهذه البياتات بوضوح، فالتثقيف بشأن فوائد التعريف الذاتي قد يؤدي إلى تقديم الخدمات بصورة أفضل للجميع بالتساوي دون الاقتصار على اليوم الانتخابي وحده، لكن حق مجتمع الإعاقة في الخصوصية ينبغي أن يكون دائمًا الاهتمام الأول.

ينبغي أن تتسم عمليات تسجيل الناخبين الشاملة بالخصائص التالية:

- ✓ إجراءات سهلة وشاملة لاستخراج شهادات الميلاد وبطاقات إثبات الشخصية.
- ✓ أماكن تسجيل يسهل دخولها.
- ✓ توزيع معلومات سهلة الفهم بأساليب بسيطة.
- ✓ شرح فوائد وسلبيات جمع بيانات تخص الإعاقة وتقييمها بوضوح.
- ✓ إتخاذ القرارات المتعلقة بجمع معلومات تخص الإعاقة بطريق تعاونية.

تثقيف الناخبين

ينبغي استخدام منهج ثنائي في تثقيف الناخبين، وبالتالي ينبغي أن يتم بذل جهود لتثقيف الناخبين تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص، كما ينبغي أن يتم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود تثقيف الناخبين. لكن تعميم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تثقيف الناخبين لا يستلزم بالضرورة رفع تكلفة الأنشطة، فهيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية يمكن مثلا أن تشرك طرفًا من ذوي الإعاقة في إعلاناتهم التليفزيونية من دون تكلفة إضافية.

وبالإضافة إلى قيام هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية بإجراء تثقيف الناخبين، ينبغي على الجهات المانحة دعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من منظمات المجتمع المدني كي يجروا حملات لتثقيف الناخبين تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يعد أمرًا ذو صلة إذا كان هناك تدريبًا محددًا مطلوبًا مثل كيفية استخدام دليل أوراق الاقتراع الملموسة، وقد أثبتت التجارب أن الناخبين يكونون على الأرجح على دراية بالدليل، ويعرفون كيف يستخدمونه إذا قامت هيئة إدارة الانتخابات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بتثقيف موظفي اللجان الناخبين على حد سواء.

كما يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية أو ذوي قدرات القراءة والكتابة الضعيفة الاستفادة من مواد تثقيف الناخبين المتوفرة بأساليب يسهل قراءتها مدعمة صور، أو يمكنهم الاستفادة من حملات طرق أبواب تهدف إلى تثقيف الناخبين يحصلون من خلالها على فرصة التحدث إلى مسؤول تثقيف شخصيًا. وتعد مربعات الصور أداة أخرى تستخدم في التثقيف المدني وتثقيف الناخبين على مستوى القواعد الشعبية. وخلال جلسة مربعات الصور، يعرض ميسر مدرب مجموعة من الصور مصممة لإثارة النقاش بين المشاركين حول موضوعات تتعلق بالانتخابات.

ممارسة سليمة

إنّ الشبكة السودانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، التي تضمّ أكثر من ٧٠ منظمة أهلية ومجموعات دينية، عقدت الشراكة مع منظمة تهتمّ بالأشخاص ذوي الإعاقة. في الفترة التي سبقت أول انتخابات شهدها جنوب السودان، إستهدفت حملات التوعية الجمهور العام فزوّدته بمعلومات عن توفير الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة في الدستور الانتقالي لجنوب السودان. فكانت أن أسفرت هذه الحملات المتمحورة حول الأشخاص ذوي الإعاقة عن حشد عدد أكبر من الناخبين ذوي الإعاقة. أما النتائج الأخرى فقد تمثّلت في تكييف مساعي التوعية والتواصل مع أشكال أخرى من مشاركة الفئات المهمّشة في السودان.

شكل ٥: مثال على الأساليب السهلة

الأساليب سهلة الفهم	يساعد
الصوت	من يعانون من العمى أو ضعف البصر ومن لديهم قدرات قراءة وكتابة ضعيفة.
طريقة برايل	المصابين بالعمى أو ضعيفي البصر
التعليقات	من يعانون من الصمم أو ضعف السمع
أسلوب سهل القراءة	ذوي الإعاقات الفكرية أو قدرات قراءة وكتابة ضعيفة أو غير متحدثي اللغة الأم.
نص إليكتروني يستخدم مع برنامج قراءة على الشاشة	من يعانون من العمى أو ضعف البصر، وذوي الإعاقات الفكرية أو المرتبطة بالتعلم، أو من لديهم قدرات قراءة وكتابة ضعيفة
طباعة كبيرة الحجم (١٦ – ٢٠ حجم الفونط)	ضعاف البصر
الصور	ذوي الإعاقات الفكرية، أو من لديهم قدرات قراءة وكتابة ضعيفة، أو غير متحدثي اللغة الأم
لغة الإشارة	من يعانون من الصمم أو ضعف السمع
اللمس	من يعانون من العمى أو ضعف البصر، لكن لا يعرفون لغة برايل ومن يعانون من الصمم والعمى

ينبغي أن تكون المعلومات الموزعة على المواقع الإليكترونية الخاصة بهيئة إدارة الانتخابات متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وينص القسم ٥٠٨ من قانون إعادة التأهيل الأمريكي على إرشادات يمكن استخدامها لضمان سهولة الدخول على المواقع[٣٨]. كما أن هناك إرشادات أخرى خاصة بإمكانية الوصول كإتحاد ديزي[٣٩]، وبوبي أبروفد[٤٠]، وإتحاد الشبكة العالمية.[٤١]

وبالإضافة إلى معرفة مكان التصويت وكيفية سير العملية، يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى معلومات حول برامج ومرشحي الأحزاب السياسية بأساليب سهلة لإتخاذ قرارات مستنيرة. ويقدم هذا الجدول أمثلة على أكثر الأساليب السهلة استخدامًا ويوضح من سيستفيد من هذا النوع من المعلومات.

شكّل مربّع الصورة هذا واحداً من سلسلة مربّعات استُخدِمت في جمهورية الكونغو.

وينبغي على هيئات إدارة الانتخابات، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ضمان أن ميزانيات مواد تثقيف الناخبين تشمل تكاليف التوزيع بأساليب سهلة مثل لغة الإشارة، وطريقة برايل، والطباعة كبيرة الحجم، ونصوص سهلة القراءة مزودة بالصور.وتتضمن مواد تثقيف الناخبين التي ينبغي أن تكون سهلة:

- ✓ المواقع الإليكترونية لهيئة إدارة الانتخابات.
- ✓ حملات مطبوعة كالمطويات، والملصقات، ورسائل البريد الإليكتروني.
- ✓ إعلانات الخدمة العامة على التليفزيون والراديو.
- ✓ بيانات\برامج الأحزاب السياسية ومعلومات بشأن المرشحين.

٣٨ وزارة العدل الأمريكية. نظرة عامة على القسم ٥٠٨، ١٩٩٨.
٣٩ إتحاد ديزي <http://www.daisy.org/>.
٤٠ كوجان، دونالد «مواقع بوبي أبروفد: تحسين إمكانية دخول الأشخاص ذوي الإعاقة على الشبكة <http://www.bobby-approved.com/>
٤١ إتحاد الشبكة العالمية <http://www.w3.org/> .W3C.

أستاذ التربية المدنية يشرح كلمة «تصويت» بالإشارات في مدرسة للصمّ في إحدى مدارس كوناكري، في غينيا.

ناخب غواتيمالي يرفع إصبعه المغمّس بالحبر بعد الإدلاء بصوته في يوم الانتخاب.

القسم ٣: فترة الانتخابات

العوائق السياسية

- لا يراقب المراقبون مشكلات إمكانية الوصول.
- لا تتعامل الأحزاب السياسية مع القضايا التي تهم الناخبين ذوي الإعاقة ولا ترشح مرشحين ذوي إعاقة.
- بيانات الأحزاب السياسية غير متاحة بأساليب سهلة.
- صعوبة الدخول إلى اللجان الانتخابية.
- قوات الأمن غير مدربة على كيفية توفير بيئة آمنة للناخبين ذوي الإعاقة.
- لا تنشر وسائل الإعلام معلومات بأساليب سهلة.
- صعوبة الوصول إلى عملية البت في الشكاوى.

إلا أن الفترة الانتخابية لا تقتصر على اليوم الانتخابي، بل تتضمن ما هو أكثر من ذلك، فمن بين أهم الفاعليات:

- المراقبة.
- ترشيح الأحزاب والمرشحين.
- حملات الأحزاب السياسية والمرشحين.
- الاقتراع والفرز.
- جدولة وإعلان نتائج الانتخابات.
- حل النزاعات الانتخابية.

المراقبة

يمكن للجهات المانحة الدولية والشركاء المنفذين تيسير الشراكات بين منظمات المراقبة المحلية والدولية وبين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كمراقبين قصيري الأجل وطويلي الأجل. وتبدأ عملية المراقبة طويلة الأجل في مرحلة ما قبل الانتخابات وتتضمن مراقبة عمليات كتسجيل الناخبين، وينبغي تعميم الأسئلة المتعلقة بإمكانية المشاركة في الانتخابات على استمارات المراقبين، وينبغي تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على كيفية مراقبة إمكانية المشاركة في الانتخابات.

وقد ابتكرت أيفس والعديد من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المراقبة المحلية[٤٢] مجموعة من طرق مراقبة الانتخابات وحزم التدريب التي تركز على إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنواعها في الانتخابات. وتتضمن استمارة مراقبة الانتخابات أسئلة عن تدابير المشاركة التي تتماشى والمعايير الدولية الخاصة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة التي تؤكد عليها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسمح أدوات المراقبة الانتخابات الجديدة المذكورة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الشريكة المحلية باستخدام بيانات مراقبة موثوق بها لتحديد الأولويات واستهداف الفرص بفاعلية لضمان المشاركة في جميع مراحل دورة الانتخابات، وهي الأدوات التي تم استخدامها في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لمساعدة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تحديد الفجوات والمدافعة من أجل المزيد من المشاركة في الانتخابات.

٤٢ الشبكة العامة للانتخابات المعنية بإمكانية مشاركة الإعاقة <http://www2.agendaasia.org/>

وبالإضافة إلى إجراء أعمال مراقبة تتركز تحديدًا على قضايا المشاركة، ينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كمراقبي انتخابات عاديين، وينبغي التأكيد على أن وجود مراقبين ذوي إعاقة في اللجان الانتخابية له تأثير مباشر على تغيير السلوك العام والآراء من خلال توصيل رسالة تفيد بإنهم قادرين على المشاركة في التزامات المجتمع المدني، كما يؤكد ذلك على أن الأشخاص ذوي الإعاقة جزء من المجتمع.

وينبغي على منظمات المراقبة العادية أيضًا أن تضيف العديد من الأسئلة عن المشاركة في الانتخابات في استماراتهم، وهو ما تقوم بعض المنظمات، بينما لا يقوم به الكثيرون. وقد عملت أيفس والمعهد الديمقراطي مع منظمات دولية أخرى على وضع معايير لبعثات مراقبة الانتخابات الدولية ومبادرات المراقبة المحلية، ومن ضمن هذه المعايير الحاجة إلى إضافة تحليل لما إذا كانت إمكانية الوصول المتساوية متوفرة للأشخاص ذوي الإعاقة وتوصية بذكر العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في تقارير بعثات المراقبة الختامية. فذكر قضايا الإعاقة في تقارير المراقبة يتطلب تكلفة أو تدريب إضافي طفيف ويمكن أن يكون طريقة مهمة لضمان احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورات الانتخابات المستقبلية.

ينبغي أن تتسم مراقبة الانتخابات بالخصائص التالية:

- ✓ تتركز المراقبة على إمكانية المشاركة في الانتخابات وحدها.
- ✓ تتضمن المراقبة العادية المشاركة باعتبارها واحدة من الكثير من وحدات القياس.
- ✓ إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في بعثات المراقبة العادية.

ممارسة سليمة

قامت بعثة مراقبة انتخابات مجلس العموم في الجمعية الوطنية الأفغانية بتحليل عدة مواضيع، منها إدارة الانتخابات، ورفع الشكاوى الانتخابية، والأمن، ودور الإعلام، ومشاركة المرأة والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد كشف التقرير النهائي عن أنّ انتخابات ٢٠١٠ لم تكن بمثل انفتاح انتخابات ٢٠٠٥، رغم محافظتها على عدة أنظمة لحماية الناخبين ذوي الإعاقة. رغم ذلك، اعتبر التقرير أنّ هيئة إدارة الانتخابات تمكّنت من استيفاء كوتا الخمسة بالمئة والتي تقضي بتوظيف أشخاص ذوي إعاقة، كما هو محدّد ضمن الأنظمة المعتمدة في العام ٢٠٠٥. إنّ استفاضة تقرير المراقبة في تحليل قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة، وتسليط الضوء على كوتا التوظيف، ضمن أن يرسي تقرير المراقبة الأساس لتعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

لاحظ المراقبون صعوبة الوصول إلى هذا المركز الاقتراعي في أندونيسيا.

« أشعر إنه من حقنا بكل تأكيد الاختيار، لكننا ننسى أن الجزء الثاني هو الانتخاب ونادرًا ما يحصل أي شخص من ذوي الإعاقة على فرصة حقيقية في الفوز، كما لا يتمكن أي شخص ذو إعاقة من الوصول إلى منصب ذو سلطة. إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك، لأن كل شيء يتعلق بصناعة القرار، فالأحزاب السياسية لا تتمتع بالمرونة في هذا الصدد ولا يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة برأي في الأحزاب السياسية. »

إمرأة ضريرة من مدينة جواتيمالا، مقولة لشخص مجهول الاسم من مناقشة مجموعة بؤرية تسجلت في تقييم أيفس لعوائق المشاركة في الانتخابات، جواتيمالا[٤٣].

الترشيح

يجب على الأشخاص ذوي الإعاقة أن ينضموا أولا إلى الأحزاب السياسية وأن يصبحوا ناشطين فيها قبل أن يستطيعوا أن يكونوا مرشحين صالحين. غالبًا ما ينتج انخفاض مستويات المشاركة من العزوف أو الافتقار إلى الثقة أو الضغط الأسري، ويمكن للعزوف أن يؤثر على كل الناخبين، لكن تصميم برامج الاشراك ينبغي أن يضمن أن العزوف ليس ناتجًا عن نقص توافر المعلومات بأساليب سهلة، كما ينبغي أن يضمن التعامل مع التمييز من جانب الأحزاب السياسية غير الراغبة في الترحيب بأعضاء أو مرشحين من ذوي الإعاقة أو كليهما.

بعض البلدان مثل زيمبابوي خصصت حصص لضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة كبرلمانيين، وبينما يعد الهدف من نظم الحصص هدفًا مثيرًا للإعجاب، يتسم التفيذ بالصعوبة، وقد لا ينتج دائمًا عن الحصص ممثلين ممكنين يتمتعون بسلطة مساوية كالأعضاء الآخرين. وكما هو الحال في حصص النوع الاجتماعي، يفتقر الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يصلون إلى مناصب إلى السلطة في بعض الحالات. كما أن هناك العديد من الأسئلة المتعلقة بكيفية إنفاذ حصص الإعاقة. بناء على نوع النظام الانتخابي، هل ينص القانون على أن كل حزب يجب أن يرشح عدد معين من الأشخاص ذوي الإعاقة؟ وكيف تضمن البلدان انتخاب الحد الأدنى من الأشخاص ذوي الإعاقة؟ ومن المؤهل لاعتباره من ذوي الإعاقة؟ وهل يجب أن يكون لدى المرشحين إعاقات واضحة؟ وهل يجب على المرشحين تمثيل مختلف أنواع الإعاقات؟ بدلاً من تخصيص الحصص، قد يكون من الأكثر فاعلية التركيز على مبادرات تثقيف الناخبين التي تعرف عامة الناس بحقوق وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يمكن لجهود المدافعة المستهدفة للأحزاب السياسية أن ينتج عنها تغيير في العقلية داخل الحزب حتى يتم تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في مناصب قيادية والنظر إليهم كأعضاء متساويين. ويعد المنهج المتبع في هذه القضية أمرًا يتم إتخاذ القرار فيه بناء على سياق كل بلد.

ممارسة سليمة

أطلقت منظّمة «متلازمة داون– إيرلندا» مشروع «رأيي، صوتي» في ستّ دول– إيرلندا، إيطاليا، مالطا، المجر، إسبانيا، والدانمارك– لتمكين الأشخاص المصابين بمتلازمة داون من المشاركة بشكل أفضل في كلّ جانب من جوانب العملية الديمقراطية، بما في ذلك التصويت والمدافعة عن القضايا المهمّة بالنسبة لهم. وضمن إطار هذا المشروع، تمّت صياغة البيانات السياسية للأحزاب بشكل سهل القراءة كي يتمكّن المشاركون من اتخاذ قرارات واعية في اليوم الانتخابي.

٤٣ تقييم عوائق إمكانية المشاركة في الانتخابات. المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. <http://www.ifes.org/Content/Publications/News-in-Brief/2012/Dec/~/media/Files/Publications/Reports/2012/Guatemala Report_Survey_DPO Leaders_ FINAL.pdf>.

وبالإضافة إلى الوصمات المرتبطة بالإعاقة، يواجه المرشحون ذوي الإعاقة عوائق تتعلق بالتمويل. لذا أنشأت المملكة المتحدة صندوق الوصول إلى المناصب المنتخبة[٤٤]، وهو الصندوق الذي يساعد المرشحين ذوي الإعاقة في تغطية التكاليف الإضافية مثل وسائل المواصلات سهلة الاستعمال أو مترجمي لغة الإشارة. ويعطي الصندوق المرشحين منحًا تصل قيمتها إلى ١٠،٠٠٠ جنية استرليني (١٦،٠٠٠ دولار أمريكي). وبينما قد لا يكون من الممكن بالنسبة للحكومات في الكثير من البلدان تقديم آليات مماثلة، يمكن للجهات المانحة الدولية والمنظمات المنفذة توفير المساعدة للمرشحين ذوي الإعاقة في صورة تدريب.

الحملات

من أكبر العوائق التي تواجه عملية الحملة الشاملة الافتقار إلى معلومات متوافرة بطرق بسيطة، فالناخبين ذوي الإعاقة يحتاجون إلى معلومات حول بيانات، ومرشحي الأحزاب السياسية وفاعليات الحملات لإتخاذ قرارات مستنيرة. وهناك مجالات متعددة يمكن لدعم المرشحين وهيئات إدارة الانتخابات ضمان تمتع كل الناخبين بفرصة دراسة كل خيارتهم.

الحصول على وعود انتخابية

توفر الفترة الانتخابية فرصة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لدعوة الأحزاب والسياسيين للتوقيع على وعود عامة للتعامل مع القضايا التي تهم الأشخاص ذوي الإعاقة، فعادة ما تكون الأطراف السياسية أكثر ميلاً لقطع الوعود عند محاولتهم جمع أصوات من أكبر عدد ممكن من قطاعات السكان. ويمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة استخدام المساحة السياسية التي وفرتها الانتخابات لجذب الانتباه إلى مبادرات المدافعة المستمرة أو المشكلات التي يواجها جمهورهم. كما يسمح قطع الوعود الانتخابية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بخلق جو من ضغط الزملاء الإيجابي بين الأحزاب والمرشحين للتجاوب مع احتياجات مجتمع الإعاقة حيث يمكنهم الإشارة إلى الموقعين على وعودهم علانية ومطالبة المزيد بالتوقيع. ويمكن لهذه الوعود أن تشكل جزء أساسيًا من استرايجية مدافعة كلية، حيث إنها توفر فرصة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بمراقبة الالتزام بالوعود في فترة ما بعد الانتخابات، كما يعزز ذلك تفاعل الأحزاب السياسية مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن القضايا المؤثرة على مجتمع الإعاقة، مما يمهد الطريق لعلاقة تعاونية بعد الانتخابات.

ممارسة سليمة

في سيراليون، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني ائتلافاً من منظّمات المجتمع المدني ضمّ جمعيةً للأشخاص ذوي الإعاقة على صياغة مسودّة لقواعد سلوك الأحزاب المتنافسة في انتخابات نوفمبر ٢٠١٢. هدفت الوثيقة إلى تعزيز بيئة انتخابية خالية من العنف والترهيب، وتشجيع النساء وبقية المجموعات المهمّشة على المشاركة في العملية الانتخابية. وهي تشير، بشكلٍ واضح وصريح، إلى ضرورة أن تضمّ الأحزاب نساءً وأشخاصاً ذوي إعاقات ضمن لوائح المرشّحين بشكل يلزم الموقّعين على «تمكين وتعزيز مرشّحي الحزب النساء والشباب وذوي الإعاقة لانتخابات البرلمان والمجالس المحلية، من خلال تنظيم الحملات وتأمين النقليات وتوفير المساعدات المالية.» توفّر قاعدة السلوك معياراً يمكن أن تلتزم به منظّمات المجتمع المدني لمساءلة الأحزاب السياسية خلال فترة الحملات. وقد عمد أعضاء الائتلاف الذين صاغوا قواعد السلوك إلى تعزيز مبادرتهم من خلال الوسائل الإعلامية عبر إجراء المقابلات الإذاعية، وتوزيع نسخ مرتّبة عن هذه القواعد على المكاتب الحزبية في مختلف أنحاء البلاد.

إجراء المرشحين لتواصل محدد مع الأشخاص ذوي الإعاقة

بالإضافة إلى ضمان توافر مواد الحملة العامة لكل المواطنين، يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة استغلال الانتخابات كفرصة لجذب اهتمام المرشحين للقضايا المرتبطة بمجتمع الإعاقة على وجه التحديد.

قبل انتخابات يوليو ٢٠١٢، قدم المعهد الديمقراطي الدعم لائتلاف من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المكسيكية في وضع سلسلة منالمقترحات حول قضايا الإعاقة للتشارك فيها مع المرشحين الرئاسيين، وقد نشر الإئتلاف هذه المقترحات على موقعه الإليكتروني وروج لها في وسائل الإعلام الاجتماعي. وبعد نشر هذه المقترحات، رتبت منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة حوارات مع كل المرشحين السياسيين

٤٤ المملكة المتحدة. إمكانية الوصول إلى المناصب المنتخبة. خدمة الحكومة الرقمية، ٢٠١٢.
<https://www.gov.uk/government/news/access-to-elected-office>.

والمرشحين لمنصب عمدة مكسيكو سيتي باستثناء حزب واحد. ومن خلال هذه المناقشات، التي كانت الأولى من نوعها في المكسيك بين مرشحين رئاسيين ومنظمات أشخاص ذوي إعاقة، قدم إئتلاف منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة توصياتهم المتعلقة بالسياسات، وناقش المرشحين برامجهم الخاصة بالإعاقة. وقد حصلت الحوارات على تغطية واسعة في الإعلام الوطني، مما عزز من صورة قضايا الإعاقة وساعد في إشراك الإئتلاف إشراكًا مستمرًا مع المسؤولين الانتخابيين. وقد تواصلت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في جواتيمالا وجمهورية الدومينيكان تواصلاً مماثلاً مع المرشحين.

مدونات السلوك

غالبًا ما تدعم منظمات المجتمع المدني مدونة سلوك للأحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين في الانتخابات للتمكن من مساءلة هذه الأطراف السياسية، حيث تشجع مدونات السلوك الأحزاب السياسية والمرشحين على احترام القواعد المنظمة لعملية الانتخابات ومنع التزوير والتلاعب. ويوفر إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع مدونة السلوك فرصة الحصول على وعود إضافية لجعل الحملات متاحة لكل المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود مدونة سلوك يخلق مساحة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لمساءلة المسؤولين بسأن قضايا الوصول والإشراك.

المناظرات

تعد المناظرات من أهم الطرق التي يمكن للمواطنين من خلالها التعرف على مختلف المرشحين وإتخاذ اختيارات مستنيرة في اليوم الانتخابي. ويمكن للجهات المانحة الدولية والمنظمات المنفذة دعم هيئات إدارة الانتخابات من خلال توفير الإرشاد حول كيفية جعل المناظرات متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، فعلى سبيل المثال في جواتيمالا وفرت هيئة إدارة الانتخابات مترجمين لغة إشارة محترفين في المناظرات حتى يتمكن الصم وضعاف السمع من متابعة المناظرات على التليفزيون. وينبغي على منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الاتصال بمنظمي المناظرات كي يقدموا مدخلات عن المكان ومعلومات، بالإضافة إلى توفير أسئلة مقترحة للمرشحين تتعلق بالقضايا التي تهم مجتمع الإعاقة .

شاب في سيراليون يشارك في مناسبة عامة دعماً لقواعد السلوك الخاصة بالأحزاب السياسية التي ضمّت بنوداً من أجل دمج الأشخاص ذوي الإعاقات.

مناظرات تلفزيونية بين مرشّحين رئاسيين في صربيا عام ٢٠١٢ شارك فيها مترجم للغة الصمّ والبكم.[٤٥]

٤٥ Reč na reč: Debata kandidata za predsednika Srbije 2012.” Radio-televizija Srbije, 16 Jun 2012. <http://www.rts.rs/page/tv/sr/story/22/RTS Satelit/1103434/Reč na reč: Debata kandidata za predsednika Srbije 2012.html>.

تنفيذ اليوم الانتخابي

يمهد التخطيط لمرحلة ما قبل الانتخابات الطريق ليوم انتخابي يتسم بالانفتاح وإمكانية المشاركة. وتؤثرالمجالات التالية على الانتخابات، لكن ينبغي أن تكون حسنة التجهيز قبل الاقتراع:

- قانون الانتخابات.
- سياسات حول أولوية التصويت وأهلية الناخبين.
- اختيار المراكز الانتخابية.
- تصميم دليل أوراق اقتراع ملموس.
- شراء وتوزيع مواد انتخابية سهلة الاستعمال مثل الكبائن المناسبة لمستخدمي الكراسي المتحركو أو العدسات المكبرة.
- تدريب هيئة إدارة الانتخابات، وموظفي اللجان، وخدمات الأمن.
- إعتمادات واستمارات المراقبة.

رجل يستعدّ للتصويت في استفتاء جنوب السودان.

ينبغي أن تكون المساعدة الفنية المركزية متاحة لموظفي اللجان بشأن اليوم الانتخابي حتى يتمكنوا من طلب المساعدة بشأن القضايا التي قد تطرأ. كما ينبغي على هيئة إدارة الانتخابات توفير رقم تليفون للأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرهم كي يتصلوا أو يرسلوا رسائل عليه للإبلا غ عن أماكن التصويت التي يصعب الوصول إليها، أو سوء المعاملة من جانب موظفي اللجان، أو غيرها من المشكلات.

نقل النتائج

ونظرًا لصعوبة الوصول إلى وسائل الإعلام، فالناخبين ذوي الإعاقة يكونوا في بعض الأحيان هم آخر من يعرف نتائج الانتخابات، ولمواجهة هذا التوجه، دخلت الجمعية الوطنية الكينية للصم في شراكة مع القناة الإخبارية التليفزيونية الوطنية لتوفير ترجمة لغة إشارة مباشرة للإعلان عن نتائج انتخابات ٢٠١٣ .[٤٦] وكانت هذه المرة الأولى التي يحصل فيها الصم وضعاف السمع الكينيين على معلومات حول نتائج الانتخابات في نفس الوقت.

حل النزاعات الانتخابية

يعد الحق في حل الشكاوى والنزاعات الانتخابية واحد من المعايير الدولية السبعة الأساسية للنظم الفعالة للبت في الشكاوى[٤٧]. وبما أن الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا ما يتم استبعادهم من عملية البت في الشكاوى، ينبغي أن يكون الناخبين قادرين على رفع قضايا للطعن في نتائج الانتخابات، وتقديم شكاوى حول معاملتهم في اليوم الانتخابي. وينبغي على هيئات إدارة الانتخابات إجراء حملات لتثقيف

٤٦ «إعلان أوهورو كينياتا الرئي الرابع» يوتيوب. <http://www.youtube.com/watch?v=IdMd1rbbbSQ>.

٤٧ فيكري تشاد، رشادات لفهم نزاعات الانتخابات، والبت فيها، وحلها. المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ٢٠١١.
<http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/Books/2011/GUARDE_final_publication.pdf>

الناخبين تشرح كيفية تقديم الشكاوى بطرق سهلة وتضع نظم إدارة قضايا تتضمن خصائص تتعلق بسهولة الوصول مثل البلاغات المقدمة عن طريق الإنترنت أو التليفون، وتقدم تدريبات تعريفية للمحققين والقضاة.

مثلاً هناك إمرأة ذات إعاقة فكرية لم يتم السماح لها بالتصويت في المكسيك في انتخابات ٢٠١٢، ونظرًا لبساطة عملية البت في الشكاوى، تمكنت من تقديم شكوى لدى هيئة إدارة الانتخابات التي حققت في إدعائها. وقد تبين أن مسؤولو اللجان قد منعوا السيدة من التصويت بناء على أحكام تمييزية في القانون الفيدرالي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية الذي ينص على أن الأشخاص المحرومون من قدراتهم العقلية لا يستطيعون التصويت، إلا أن هيئة إدارة الانتخابات أصدرت تعديلات على هذا النص قبل الانتخابات كان من الممكن أن تسمح للسيدة بالتصويت إذا ما كان مسؤولو اللجان على دراية بالتعديل، وهو ما يوضح أهمية تدريب موظفي اللجان تدريبًا جيدًا، وكيف يمكن للمعلومات المتاحة والبسيطة بشأن تقديم الشكاوى أن تؤدي إلى مشاركة أكثر نشاطًا من جانب المواطنين ذوي الإعاقة.[٤٨]

٤٨. Diaz, Ariane. “No dejaron votar a una discapacitada.” La Jornada. 6 Jul 2012: 13. Web. 6 Dec. 2013. <http://www.jornada.unam.mx/2012/07/06/politica/013n3pol>.

مؤدّي عروض في نيبال ينقل معلومات إلى الناخبين حول انتخابات قادمة.

القسم ٤: مرحلة ما بعد الانتخابات

العوائق المحتملة

- عدم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية الدروس المستفادة.
- عدم معرفة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق الانتخابية.
- لا يتعامل التثقيف المدني مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغير متوافر بأساليب مبسطة.
- معايير اختيار أعضاء مفوضية الانتخابات لا تشمل الإعاقة.

تعطي فترة ما بعد الانتخابات فرصة لأصحاب المصالح لتقييم تنفيذ الانتخابات. وتتمثل الأنشطة الأساسية التي ينبغي النظر إليها من منظور إشراك الإعاقة في التالي:

- مراجعات اللجان الانتخابية.
- مراجعة فترتي الدورتين الانتخابيتين السابقتين وتحديد الدروس المستفادة.
- تحسين إمكانية الوصول إلى مؤسسات الحكومة.
- تنفيذ أنشطة بناء قدرات لموظفي الانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية.
- المدافعة عن إصلاحات قانونية وإدارية وتنفيذها.
- تحديث تسجيل الناخبين، إذا دعت الحاجة.
- مراجعة الاستراتيجية طويلة الأجل لهيئة إدارة الانتخابات.
- مراجعة منهج التثقيف المدني.
- مراجعة معايير الاختيار للمفوضين الجدد.
- وضع خطة متابعة لضمان مساءلة المسؤولين المنتخبين عن أدائهم المتعلق بالقضايا التي تمثل أهمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

رجل يتحقّق من مدى تجهيز مراكز الاقتراع في زيمبابوي بمنشآت تسمح بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

مراجعات اللجان الانتخابية

في الكثير من الأحيان تتوافر قوانين موضوعة بالفعل لضمان وجود لجان انتخابية يسهل الوصول إليها، إلا أن عملية اختيار الموقع غالبًا ما لا تلتزم بهذه القوانين. وبالتالي ينبغي أن يكون هناك جهة حكومية مسؤولة عن مراقبة إمكانية الوصول في اليوم الانتخابي ولديها سلطة توقيع عقوبات في حالة عدم اتباع هذه المعايير، فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تراقب وزارة العدل الالتزام بالقوانين الوطنية المتاحة وتقاضي السلطات الحكومية التي لا تلتزم بهذه القوانين. وتساعد هذه الممارسة على ضمان تنفيذ هذه القوانين فعليًا.

تحديد الدروس المستفادة

ينبغي إجراء مراجعة من منظور هيئة إدارة الانتخابات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمراقبين، وينبغي على هذه المراجعة أن تقيم أثر الخطوات المتخذة لزيادة إمكانية الوصول. هل كانت هناك تطورات من الانتخابات الأخيرة؟ ما الذي كان في استطاعة أصحاب المصالح القيام به من أجل انتخابات أكثر شمولاً في المستقبل؟ ينبغي على هيئات إدارة الانتخابات تقييم فاعلية الأدوات كأدلة الأوراق الانتخابية الملموسة التي تم وضعها في مرحلة مبكرة من الدورة الانتخابية. وينبغي على الأحزاب السياسية أن تستغل هذا الوقت لكي تحدد ما إذا كانت جهودها للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة كافية وتضع استراتيجيات للمستقبل. وينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تقيم ما إذا كان من الممكن تحسين طرق المراقبة والتثقيف المدني الخاصة بهم لزيادة إمكانية الوصول ولإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أكبر.

وينبغي على منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة استغلال الفرصة المتاحة خلال فترة ما بعد الانتخابات للتوصل إلى توصيات لإصلاح السياسة للتعامل مع التحديات. وينبغي أن تتضمن هذه المراجعة تحليلاً للإصلاحات التي يمكن تنفيذها على المدى القصير والطويل. كما ينبغي إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في أي جهود لإصلاح القانون الانتخابي قد تتم بعد الانتخابات. وينبغي على منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الحفاظ على العلاقات التي تشكلت مع الأطراف السياسية خلال فترة الانتخابات. فإذا راقبت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة في الانتخابات، ففترة ما بعد الانتخابات هي الوقت المناسب لتقديم التوصيات إلى هيئة إدارة الانتخابات بناء على النتائج التي توصلوا إليها. فإذا قامت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالمدافعة لدى الأحزاب السياسية وتمكنت من الحصول على موافقتهم لتنفيذ سياسات إشراكية، ففترة ما بعد الانتخابات هي الوقت المناسب للمتابعة مع المرشحين الفائزين لضمان تنفيذ هذه السياسات.

ممارسة سليمة

قدّم المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة إلى جمعية «بوراكا» المقدونية التي تمثّل الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية، فأعانها في صياغة وتعزيز تعهّد للأحزاب بالمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال ١٠٠ يوم من تشكّل الحكومة الجديدة. استعانت «بوراكا» بالتعهّد الموقّع لتأمين تغطية صحفية واسعة تبيّن مدى الحاجة للمصادقة على الاتفاقية المذكورة. إثر هذه الحملة، صادقت الجمعية التشريعية المقدونية، بالإجماع، على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ساهمت هذه الحملة الناجحة في تحسين صورة الجمعية كجهة فاعلة في المجتمع المدني، مما رسم صورةً إيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقات بصفتهم مواطنين متمكّنين.

إمكانية الوصول إلى المؤسسات الحكومية

حتى إذا كان من الممكن تجنب كل العوائق وإذا تم انتخاب أحد الأشخاص ذوي الإعاقة ممثلاً محليًا أو إقليميًا أو وطنيًا أو تشغيله في منصب مسؤول لدى هيئة إدارة الانتخابات، قد تبقى التحديات. فغالبًا ما يصعب الدخول إلى المباني التي يعمل بها السياسيون وموظفو الحكومة أو يصعب استخدام المواصلات العامة الضرورية للانتقال إلى العمل. كما أن المعلومات المتعلقة بالقوانين والسياسات المطروحة للنقاش حاليًا في الحكومة قد لا تصدر بأساليب سهلة. ويمكن لمسئولي الانتخابات إلقاء الضوء على إمكانية الوصول في أثناء وجودهم في مناصبهم، كما يمكنهم الإسهام في جهود المدافعة التي تؤثر على التمويل وأولويات الحكومة.

بناء قدرات المنظمات المعنية بذوي الإعاقة

كما هو مذكور، غالبًا ما تكون قدرة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أقل من قدرة منظمات المجتمع المدني الأخرى، وتختلف الأسباب في ذلك، لكنها غالبًا ما تتضمن مستويات أقل من التعليم نظرًا لصعوبة الوصول إلى المدارس والموارد، ولهذا السبب، فقد يكون هناك ضرورة للمزيد من التدريب على إدارة المشروعات ووضع الميزانيات، وبالتالي ينبغي على المنظمات المنفذة الشريكة مع منظمات أشخاص ذوي إعاقة أن تخطط للالتزام بتوفير المزيد من وقت الموظفين والموارد. ويمكن عقد التدريب خلال أي فترة من الدورة الانتخابية، لكنها من المفترض أن يتم تنفيذها قبل الانتخابات.

وبالإضافة إلى مهارات إدارة المشروعات الأساسية، تفتقر منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام إلى القدرة فيما يتعلق بالانتخابات والموضوعات المشتركة بين العمليات السياسية والإعاقة، إلا أن إندونيسيا تعد استثناء لهذا التوجه، حيث يدافع مركز

مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات، وهو أحد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، عن الحقوق السياسية والانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تأسست منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة المذكورة بعد سقوط ديكتاتور لأن مجتمع الإعاقة لم يرد أن يتم استبعاده من الدفعة الجديدة لتحقيق الديمقراطية، فغالبية منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تتطلب تدريبًا على العملية الانتخابية، وعلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقوانين المحلية ذات الصلة قبل أن يتمكنوا من تنفيذ برامج الديمقراطية والحوكمة ومن أن يصيروا مدافعين فاعلين.

وغالبًا ما يكون من الضروري تدريب منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على المدافعة القائمة على الحقوق، إذ تركز الكثير من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تقديم الخدمات وحدها، ويمكنها الاستفادة من تدريب المدافعة القائم على الحقوق. وبالإضافة إلى الروابط المباشرة بهيئة إدارة الانتخابات، تساعد المدافعة التي تستهدف أعضاء البرلمان واللجان التشريعية المسؤولين عن الإشراف على أنشطة هيئة إدارة الانتخابات على ضمان التنفيذ الملائم للقواعد المطبقة، فهي لا توفر فقط مساحة إضافية للمدافعة عن إمكانية الوصول بالتساوي، بل تضمن أيضًا أن المجلس التشريعي لا يعيق المكاسب التي تم تحقيقها مع هيئة إدارة الانتخابات ويوسع شبكة صناع القرار الذين على دراية بالعوائق التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال عمليات الإشراف التشريعي في مهدها في الكثير من الديمقراطيات النامية مما يوفر فرصة أخرى لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كي تصنع سابقة إيجابية. ويمكن لبرامج المساعدة الموجهة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن مبادرات المدافعة أن تستفيد من بناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للتفاعل مع هيئات إدارة الانتخابات، والمجالس التشريعية، وهيئات حقوق الإنسان الوطنية.

ممارسة سليمة

قام طلاب من صفّ التربية المدنية في جورجيا بتسجيل نسخة سمعية عن كتابهم المدرسي الذي حمل عنوان «الديمقراطية والجنسية». وسرعان ما دافعوا عن تسهيل وصول الطلاب ذوي الإعاقات البصرية إلى صفوف التربية المدنية في الجامعة، وقاموا بتوزيع أقراص مدمجة عن الكتاب على الشباب المكفوفين.

معايير اختيار مفوضية الانتخابات

يجب أن يفي الأعضاء المحتملين في مفوضية الانتخابات بمجموعة من المعايير، لكن المعرفة بسياسات وإجراءات إشراك الإعاقة نادرًا ما يتم تقييمها. إلا أن بعض هيئات إدارة الانتخابات، مثل لجنة الانتخابات في الفلبين، تعين مفوض محدد مسؤول عن حقوق الإعاقة، لكن هؤلاء المفوضين لا يتمتعون دائمًا بخلفية عن حقوق الإعاقة.

التثقيف المدني الشامل

ينبغي أن يتم التثقيف المدني في جميع مراحل الدورة الانتخابية، لكن قسم ما بعد الانتخابات من هذا الدليل يغطيها حيث تعتبر هذه الفترة وقتًا مفيدًا لدراسة الانتخابات الأخيرة وأي فجوات في معرفة جمهور الناخبين. ويوضح التثقيف المدني حقوق وواجبات المواطنة، ويمكن لمعرفة دور الحكومة والمواطنين والقوانين ذات الصلة أن تمكن الأفراد من لعب دورًا أكثر نشاطًا في تشكيل المجتمع.

في جورجيا، ألقى منهج تثقيف مدني أعدته أيفس الضوء على حقوق كل المواطنين، من بينهم أولئك ذوي الإعاقة. وخلال مراجعة الدورة، قال أحد الطلبة «نحن لا نرى الأشخاص ذوي الإعاقة. ولم نفكر في هؤلاء الناس من قبل، لكننا نرى الآن أنهم يستحقون نفس الحقوق الاجتماعية، والحقوق في التعليم والعملية الانتخابية. لا ينبغي أن يكون لدينا مجتمع يتم الفصل فيه بين الناس.»

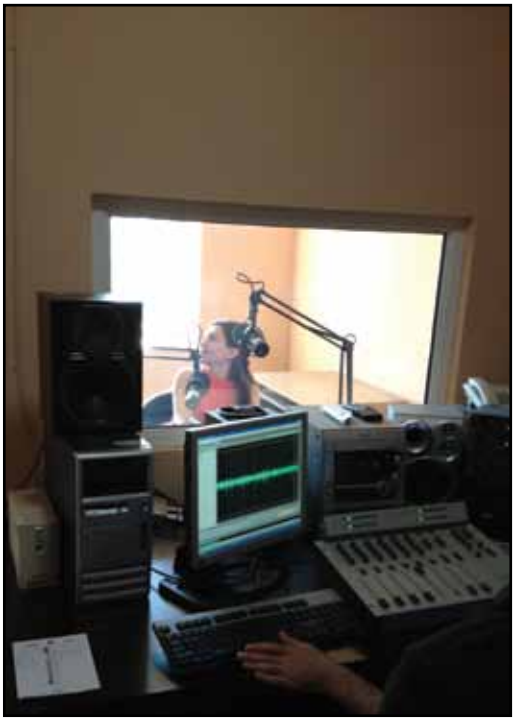

طلاب جامعيون في جورجيا يسجّلون كتاب التربية المدنية على أقراص مدمجة.

امرأة ترفع إصبعها المغمّس بالحبر الثابت بعد الإدلاء بصوتها في أندونيسيا.

القسم ٥: التحديات

هناك الكثير من التحديات التي تواجه تنفيذ برامج الديمقراطية والحوكمة الشاملة، لكن لا يوجد إجماع على أفضل الطرق لتجنب هذه التحديات، فالموقف قد يختلف في مختلف البلدان.

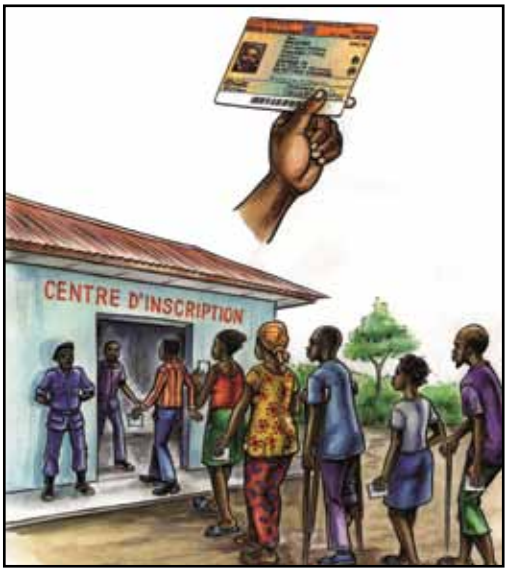

هذا المربّع كان جزءاً من سلسلة استخدمت في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوعية الشعب تجاه أهمية عملية التصويت.

نقص البيانات

يفتقر أصحاب المصالح إلى بيانات موثوق بها وشاملة حول عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدان منفردة، فالدول التي لا تحصى عدد ذوي الإعاقة في تعداداتها الوطنية تستخدم تعريفات مختلفة وغالبًا ما تكون تقديراتها للأعداد أقل بكثير من تقدير منظمة الصحة العالمية الذي يبلغ ١٥٪حول العالم، وهو ما يمكن أن يصعب من إقناع السلطات المحلية والجهات المانحة الدولية بأن استثمار موارد في إشراك الإعاقة ينبغي أن يكون أولوية. كما تصعب التعريفات المختلفة للإعاقة في كل بلد من وضع معيار لمتابعة وتقييم البرامج.

التمييز

تتسم الافتراضات التي يقوم المسؤولون الحكوميون وحتى أفراد الأسرة بعملها عن قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة بعدم الدقة، حيث وجد تقرير أعده مركز هانوي للمعيشة المستقلة أنه من إجمالي ٥٠ أسرة من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تم مقابلتها، لا يرى نصفهم أن الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون إلى التصويت لأنهم «ليس عليهم أن يقلقوا بشأن القضايا السياسية»[٤٩]، فالناس غالبًا ما يفترضون أن المواطنين ذوي الإعاقة لا يمكنهم أن يكونوا مرشحين أو موظفي لجان وأنهم غير مهتمين بالسياسة أو أنها لا تؤثر على حياتهم. ومن بين الأسباب الشائعة لعدم امتلاك الأشخاص ذوي الإعاقة لبطاقة إثبات شخصية أو شهادة ميلاد هو أن أسرهم لم تر ضرورة لذلك. كما أن أفراد الأسرة في بعض الأحيان لا يرغبون في اصطحاب أفراد أسرتهم الذين قد يحتاجون إلى المساعدة إلى اللجنة الانتخابية أو ليس لديهم مواصلات يسهل استخدامها. لكن يمكن لتثقيف الناخبين الذي يعرف الناس بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن يقضي على هذه الصور النمطية.

> «لم أصوت لأن أسرتي لم تشعر بالارتياح حيال السماح لي بالذهاب نظرًا لوقوع إطلاق نار بذلك المكان واحتمالية تعرض شخص أصم لخطر أكبر.»
>
> جانريس، شابة ذات إعاقة، جمهورية الدومينيكان.

٤٩ إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات في فيتنام. مركز هانوي للمعيشة المستقلة، أجندة، ٢٠١٣.

بيئة العمل

في بعض البلدان، هناك خوف حقيقي من الانتقام من جانب الحكومة بسبب الحديث عن الحقوق السياسية، لكن هذه القضية لا يجب أن تقتصر على حقوق الإعاقة وحدها، ويمكنها أن تنطبق على الحقوق السياسية بمعناها الأوسع، وبالرغم من أن تصميم برامج حقوق الإعاقة أمرًا حياديًا، فإن الجهات المانحة الدولية والمنظمات المنفذة ينبغي أن تمنح وقتًا إضافيًا لاجتذاب الشركاء في البلدان التي يواجه فيها النقاش حول حقوق الإنسان تحديات أكبر.

التصويت الإجباري

لدى بعض البلدان تشريعات تشترط التصويت الإجباري لكل المواطنين. لكن نظرًا لصعوبة استعمال المواصلات، وصعوبة الوصول إلى مواقع الاقتراع، وصعوبة الاطلاع على المعلومات، تعفي بعض البلدان ذات نظام التصويت الإجباري المواطنين ذوي الإعاقة أو كبار السن أو كليهما من هذا الشرط.

في ٢٠١١، حذفت هيئة إدارة الانتخابات في بيرو ما يزيد على ٢٠،٠٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية من قوائم الناخبين، إذ افترضت هيئة إدارة الانتخابات أنهم لن يصوتوا بسبب إعاقتهم، وقد رأت الهيئة أن هذه خطوة مفيدة، حيث إن حذفهم من قوائم الناخبين يعني أنه ليس عليهم دفع الغرامة إذا لم يدلوا بأصواتهم. لكن هذه العملية جرت دون التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة ولم يتم الإعلان عن السياسة، مما نتج عنه خروج الناخبين في اليوم الانتخابي ليكتشفوا أنهم لا يستطيعون التصويت بسبب حذف أسمائهم من القوائم.

ينبغي على هيئات إدارة الانتخابات غير القادرة على الوفاء بالتزامات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة أو كبار السن أو كليهما من غير القادرين على الوصول إلى اللجان الانتخابية من شروط التصويت الإجباري والعقوبات المطبقة في تلك الحالات، لكن ينبغي ألا تعتبر أي سياسة تسمح بالإعفاء من العقوبات بديلاً عن تيسير المشاركة في العملية الانتخابية، إذ ينبغي على منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من أطراف المجتمع المدني أن يتابعوا باستمرار ما تتخذه هيئة إدارة الانتخابات من خطوات لتيسير المشاركة في الانتخابات والمدافعة من أجل الإشراك الكامل لكل المواطنين.

القيادة

ينبغي ألا يكون الأشخاص ذوي الإعاقة مجرد موضوع لبرامج المساعدة، بل ينبغي أن يكونوا أيضًا مشاركين وقادة نشطين في حكوماتهم، فمن الصعب إقناع هيئات إدارة الانتخابات، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، لكن أحيانًا يصعب أيضًا العثور على أشخاص ذوي إعاقة، وتحديدًا سيدات، يتمتعون بالثقة والمعرفة المطلوبين لتولي مناصب قيادية. لكن يمكن للدعم الإضافي الذي توفره برامج التدريب على القيادة كبناء الموارد في الديمقراطية، والحوكمة، والانتخابات[٥٠] (بريدج) أن يساعد على تجنب هذا التحدي وصنع قيادات قوية من ذوي الإعاقة.

نساء مع وبدون إعاقات يشاركن في تدريب على القيادة في كمبوديا.

٥٠ بناء موارد في الديمقراطية، والحوكمة، والانتخابات. <http://bridge-project.org/>

تكنولوجيا سهلة الاستخدام

غالبًا ما يتم اقتراح استخدام تكنولوجيات الانتخابات مثل ماكينات التصويت الإليكتروني كطريقة سهلة لتيسير عملية التصويت على الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هيئات إدارة الانتخابات ينبغي أن تفكر جيدًا في كل الاعتبارات الفنية واللوجيستية قبل دعم خيارات التكنولوجيا المتقدمة في بلدان قد تفتقر إلى القدرة على الحفاظ على حلول تكنولوجية معقدة. وفي هذه الحالات، يمكن لبعض أشكال التكنولوجيا البسيطة أن تجعل العملية أكثر سهولة بمخاطر أقل، فعلى سبيل المثال في أستراليا يستطيع الناخبين المصابين بالعمى أو ضعاف البصر أن يصوتوا من خلال التليفون.

أما التصويت من خلال الإنترنت فهو حل آخر تم اقتراحه لتيسير العملية بشكل أكبر على الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تسمح بعض البلدان الأوروبية مثل أستونيا بالتصويت من خلال الإنترنت وتصف هذه العملية بأنها أيسر، لكن التصويت من خلال الإنترنت يتطلب ثقة في النظام بالإضافة إلى موارد وقدرات تكنولوجية متقدمة قد لا تكون متوافرة في الكثير من البلدان.

المتابعة والتقييم

عند تصميم وصف برنامج أو إعلان لتلقي المقترحات، ينبغي على الجهات المانحة أن تحدد أن كل مؤشرات البرامج ينبغي أن يتم تصنيفها تبعًا للإعاقة، وينبغي أيضًا جمع بيانات كيفية حول إشراك ذوي الإعاقة.

ويمكن أن تتسم متابعة وتقييم برامج تقييم الإعاقة بالصعوبة، وكما هو مذكور مسبقًا، فإن تعريف الإعاقة يختلف من بلد إلى بلد. وهناك أربعة أنواع مختلفة من التعريفات التي يمكن استخدامها: البلد المضيف، أو البلد الشريك المنفذ، أو البلد المانح، أو منظمة الصحة العالمية. ويمكن أن يسفر الافتقار العالمي إلى تعريف مقبول بشكل عام عن غياب الإتساق عند مقارنة المعلومات.

وغالبًا ما لا تستخدم الجهات المانحة مؤشرات تخص كل إعاقة، وبالتالي يقوم بعض الشركاء المنفذين بعمل مؤشرات خاصة بهم. وبينما يعتبر هذا الأمر مفيدًا للمشروع، فإنه يصعب على الجهات المانحة والمنظمات المنفذة عملية تتبع أثر كل البرامج.

وعلاوة على المتابعة والتقييم الأساسيين، ينبغي على الجهات المانحة تشجيع إجراء تقييمات الأثر، فهذه التقييمات تحدد أثر البرامج على الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يمكن أن يساعد أيضًا في تحديد ما إذا كانت برامج إشراك ذوي الإعاقة قد تركت أثرًا أكبر على المجتمع مثل أي تغييرات في السلوك الاجتماعي، أو انفتاح الحكومة للأشخاص ذوي الإعاقة، أو عملية سياسية أكثر انفتاحًا.

ممارسة سليمة

تشترط برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة أن تكون الأهداف والمحصّلات والمؤشّرات مفصّلة حسب أهداف البرنامج. تُعرف مؤشّرات الوكالة بـ«المؤشرات المعيارية للمساعدات الأجنبية» ويمكن الاطلاع في ما يلي على مثال من مشروع للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في ليبيا:

الهدف: زيادة المشاركة المدنية، خاصة بين المجموعات المهمّشة وغير الممثّلة بما فيه الكفاية، من خلال تعزيز الفهم في أوساط العامة للعمليات المتعلّقة بالانتقال السياسي في ليبيا.

النتيجة المرحلية: تحسين مستوى الوعي بين أوساط هيئة إدارة الانتخابات وأصحاب المصلحة في المجال الانتخابي، تجاه القضايا والاحتياجات الأساسية فضلاً عن العراقيل التي يصادفها الأشخاص ذوي الإعاقات عند المشاركة في العملية الانتخابية.

مؤشّر المحصّلة (معدّل حسب المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية): يُصاغ عدد من التوصيات حول كيفية تكييف إجراءات التصويت لمعالجة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقات، ويُرفع إلى هيئة إدارة الانتخابات وأصحاب المصلحة في المجال الانتخابي.

مؤشّر المحصّلة («المؤشرات المعيارية للمساعدات الأجنبية»): يتلقى بعض منظمات المجتمع المدني مساعدات أميركية للمشاركة في مبادرات المدافعة.

تبادل الدروس المستفادة

تطالب المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتعاون دولي من خلال تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات والتشارك فيها، وهو ما يشمل ضمان أن برامج المساعدة الدولية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وتشملهم وأن الدروس المستفادة يتم جمعها ونشرها. وهناك أمثلة جيدة على تصميم برامج انتخابات وعمليات سياسية شاملة حول العالم، لكن لا تزال منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والحكومات تبدأ من الصفر في الغالب. وللتعامل مع هذه الفجوة، يعمل موقع أيفس ElectionAccess.org [٥١] كأداة مدافعة وتعليم سهلة الاستخدام بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة ويلقي الضوء على أمثلة لمواد تثقيف الناخبين الشاملة والأجهزة المساعدة مثل أدلة أوراق الاقتراع الملموسة.

٥١ Election Access.org المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية < http://www.electionaccess.org/ >

طالب يخضع لتدريب ليشارك في مراقبة الانتخابات في الجمهورية الدومينيكية.

ناخب يحدّث المعلومات الخاصة به في السجلّ في الجمهورية الدومينيكية.

القسم ٦: دراسة حالة جمهورية الدومينيكان

أصحاب المصالح الرئيسيين:

- منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- هيئات إدارة الانتخابات.
- أيفس.
- المنظمات المحلية لمراقبة الانتخابات.
- الأحزاب السياسية والمرشحين.
- المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة.

نظرة عامة

طبقًا لمنظمة الصحة العالمية، هناك ما يزيد على ١،٥ مليون مواطن دومينيكاني يندر إشراكهم في الانتخابات والعمليات السياسية. عملت أيفس مع منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة التي تمثل شريكها الرئيسي لاريد من أجل رفع الوعي بشأن الحقوق السياسية للدومينيكانيين ذوي الإعاقة. وقد سعى البرنامج الذي استهدف مجموعة من أصحاب المصالح (من بينهم مجتمع ذوي الإعاقة، والأحزاب السياسية، والمرشحين) إلى التعامل مع هذه القضية وألقى الضوء على الالتزامات التي إتخذتها جمهورية الدومينيكان عندما صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٠٠٩.

عملت أيفس ولاريد على برنامج امتد لما يزيد على سنتين قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو ٢٠١٢ وبعدها لتشجيع التصويت وإشراك المواطنين ذوي الإعاقة إشراكًا عميقًا، وتوضح دراسة الحالة الأثر الإيجابي للتعاون بين المجتمع المدني والحكومة والأحزاب السياسية.

> ((أنا مقتنع أننا سنرى الأشخاص ذوي الإعاقة يشاركون كمرشحين، بالإضافة إلى ناخبين ذوي إعاقة أكثر بكثير، بما أن هذا هو القدر السياسي لهذه البلاد. وأعتقد أن ما نقوم به من عمل يمهد الطريق لكل الناس كي يشاركوا في العملية الانتخابية.))
>
> كريستينا فرانسيسكو، مؤسس دائرة السيدات ذوات الإعاقة، جمهورية الدومينيكان

كيف شمل المشروع الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والحياة السياسية؟

الإدارة – عينت أيفس سيدة ذات إعاقة لإدارة المشروع وقدمت منحة فرعية لمنظمة محلية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة شكلت بدورها فريقًا نسائيًا لقيادة المشروع. وقد تم تصميم كل الأنشطة بالتعاون مع هذا الفريق.

مذكرة التفاهم – يسرت أيفس توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس المركزي للانتخابات و١٨ منظمة محلية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قد عززت هذه الاتفاقية من التعاون بين هذه المنظمات بشأن الطرق المناسبة لتحسين إشراك ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات. وتعد هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي يوقعها المجلس المركزي مع منظمات أشخاص ذوي إعاقة.

« كنت متشوق جدًا للإنضمام إلى هذا الجهد لأنه تضمن مراقبة العوائق التي يواجهها من هم مثلي من الأشخاص ذوي الإعاقة. »

ماريا ديل كارمن جوريرو جرمان، طالبة عمرها ٢٣ سنة تدربت كمراقبة انتخابات، جمهورية الدومينيكان

تدريب الحقوق السياسية – عقدت أيفس ولا ريد ورش عمل على المستويين الإقليمي والبلدي حول العملية الانتخابية وأهمية التصويت بحضور ٢٢٧٩ شخصًا من ذوي الإعاقة. كما تدرب عشرون من قيادات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كي يصبحوا ميسرين لرفع الوعي بشأن الحقوق الانتخابية، وبالإضافة إلى ذلك، تم رفع الوعي من خلال توزيع ١٠٠٠ ملصق ومطويات عن تثقيف الناخبين.

البرنامج والمنتدى السياسي – شكلت ١٨ منظمة محلية معنية بالأشخاص ذوي إعاقة مجموعة عمل لوضع برنامج سياسي حول القضايا الهامة، من بينها المباني التي يصعب دخولها والتعليم الشامل، وهو البرنامج الذي تم تقديمه إلى المرشحين الرئاسيين في منتدى حضره أربعة أحزاب، وقد وقع كل مرشح على البرنامج ملزمين أنفسهم بموجبه بتنفيذ نصوصه إذا تم انتخابه. وقد نفذت حكومة المرشح الفائز التوصيات المدرجة في الوثيقة التي تتضمن قانونًا وطنيًا للإعاقة، وبناء منحدرات على الأرصفة، ووضع خطة عمل للقضاء على الأمية للبلاد.

تسجيل الناخبين – عملت أيفس ولاريد مع المجلس الانتخابي لتنسيق الجهود لإشراك ست سيدات ذوات إعاقة في أدوار قيادية بحملة «التحقق» الخاصة بالمجلس الانتخابي التي حثت الناس على التحقق من تسجيلهم على قوائم الناخبين ومن المعلومات الخاصة باللجان الانتخابية. ومن أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص ذوي الإعاقة، حددت أيفس منظمات مثل الجمعية الدومينيكانية لإعادة التأهيل لكي تعمل كمراكز لأنشطة حملة «التحقق». ونتيجة لهذه الاستراتيجية، حصل ما يزيد على ١٠٠٠شخص من ذوي الإعاقة على فرصة التأكيد على تفاصيل التسجيل الخاصة بهم.

تدريب موظفي اللجان الانتخابية – دعم المجلس الانتخابي بالتعاون مع لاريد والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة تدريب مدربين ل١٥٤ مسؤول تركز على كيفية تقديم المساعدة عند تصويت الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تغطية مجموعة متنوعة من الأساليب من بينها وحدة عن لغة الإشارة الأساسية، ثم نقل المدربون هذه المعلومات لموظفي اللجان الانتخابية على المستوى المحلي في سلسلة من التدريبات، وتم وضع مطوية مرجعية ليستخدمها موظفو اللجان الانتخابية في اليوم الانتخابي.

تمّ توزيع ملصقات ومطويات حول أهمية التصويت في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك على الجامعات، ومراكز التأهيل، ومراكز المجتمعات المحلية.

ناخبون يدخلون ملعب بايسبول تمّ تحويله إلى مركز انتخابي في يوم الانتخابات.

تثقيف الناخبين – دعمت أيفس جهود المجلس الانتخابي في استهداف مجتمع ذوي الإعاقة من خلال إنتاج إعلان تليفزيوني[٥٢] يظهر به أشخاص من ذوي الإعاقة يشاركون في مجتمعاتهم. وللمرة الأولى، وفرت هيئة إدارة الانتخابات أيضًا ترجمة لغة إشارة في الفيديو. وتم إذاعة إعلان تثقيف الناخبين على نطاق واسع يمتد إلى ٨ قنوات تليفزيونية والمواقع الإليكترونية الخاصة بالمجلس الانتخابي. وقد قام المجلس الانتخابي بالفعل بتوفير ترجمة لغة الإشارة في كل مقاطع الفيديو الرسمية والبرامج التي يتم بثها على قناته التليفزيونية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها ذلك أيضًا.

مراقبة الانتخابات العامة – عممت أيفس إشراك ذوي الإعاقة في جهود المراقبة من خلال صياغة سبعة أسئلة تركز على تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة، وقد عملت أيفس مع منظمة محلية معنية بمراقبة الانتخابات تحت اسم بارتيسيباسيون سيودادانا (المشاركة الشعبية) لإضافة هذه الأسئلة لاستماراتهم عند نشرهم ل٣٠٠٠ مراقب في جميع أنحاء البلاد.

مراقبة المشاركة في الانتخابات – دربت أيفس ٢٢ شخصًا من ذوي الإعاقة أغلبهم من الشابات لكي يصبحوا مراقبين على المشاركة في الانتخابات. وقد تعلم المراقبون كيفية استخدام استمارات مصممة خصيصًا تركز على قضايا المشاركة دون غيرها. وقد تم تعيين مراقبين على المشاركة في الانتخابات في اللجان الانتخابية في جميع أنحاء البلاد في اليوم الانتخابي.

توصيات موجهة إلى المجلس المركزي الانتخابي – بناء على المعايير التي حددتها تقارير مراقبة المشاركة في الانتخابات، أعدت أيفس ولاريد توصيات موجهة إلى المجلس الانتخابي حول كيفية توسيع نطاق المشاركة في الانتخابات المستقبلية. وقد سعى المجلس الانتخابي بنشاط للاستماع إلى آراء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة حول كيفية تحسين العملية.

تدريب هيئة إدارة الانتخابات – أوفد المجلس الانتخابي ١٥٥ من موظفيه من جميع أنحاء البلاد لحضور تدريب مدته يوم كامل حول الإشراك الانتخابي تنظمه أيفس ولا ريد. قد وضع أعضاء كل مكتب إقليمي خطط عمل لوضع ما تعلموه موضع التنفيذ.

٥٢ Tu derecho a elegir!." YouTube. juntacentral, 12 May 2012. <http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=ZojfAqP8K_U>.

تدريب الشباب ذوي الإعاقة – لا يشارك الشباب ذوي الإعاقة بنشاط في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أو في الحياة السياسية لمجتمعاتهم . ومن أجل مساعدة هؤلاء الشباب على تطوير مهاراتهم لكي يصبحوا قيادات مستقبلية، نفذت أيفس ولاريد تدريب حول بناء المهارات القيادية لمدة يومين استهدف ١٦ من أعضاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الناشئة من جميع أنحاء البلاد. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها المشاركين لتدريب يسمح لهم بأن يكتسبوا مهارات قيادة وتواصل، ونتيجة لهذا التدريب، حصل ٨ من المشاركين المميزين على تدريب إضافي وتدريب عملي على أساليب التواصل حتى يتمكنوا من التحدث إلى مجتمعاتهم عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأن يشرحوا لهم قانون الإعاقة الوطني الجديد.

في نهاية اليوم التدريبي، عرض المسؤولون الانتخابيون خطة عملهم حول كيفية تيسير العملية الانتخابية ضمن منطقتهم.

التشارك في الدروس المستفادة – أصدرت لاريد كتيب[٥٣] عن الدروس المستفادة أثناء تعاملاتهم مع أصحاب المصالح من الحكومة والمجتمع المدني، وقد تشاركوا في هذا المنتج مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وهيئات إدارة الانتخابات في جميع أنحاء المنطقة.

التحديات والدروس المستفادة

انقسم مجتمع الإعاقة إلى جانبين: مجموعات تمثل أنوع مختلف من الإعاقات من ناحية والمجتمع المدني والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية أخرى، وقد ساعد جمع مجتمع ذوي الإعاقة مع بعضهم البعض لصياغة برنامج سياسي على توحيد المجتمع حول القضايا التي تمثل أهمية لهم وعلى إضافة هذه القضايا بالقوة على الأجندة السياسية للحكومة. ونتيجة لذلك، شهد مجتمع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تمرير قانون وطني للإعاقة بالإضافة إلى طرح برنامج «للحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة»، الذي تضمن إجراءات لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- كان هناك عددًا محدودًا من موظفي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين لتنفيذ أنشطة الانتخابات والعمليات السياسية.
- لم تكن هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من المسؤولين الحكوميين على دراية بتأثير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على عملهم.
- كانت الأحزاب السياسية منفتحة للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، لكنهم مترددين في إشراكهم كقادة أو مرشحي حزب.
- جعلت التوترات بين الحكومة والمجتمع الهايتي في جمهورية الدومينيكان[٥٤] بعض نواحي المشروع مثل تسجيل الناخبين قضايا حساسة سياسيًا.

٥٣ المشروع: «الحق في الاختيار» دليل بأفضل الممارسات والدروس المستفادة. المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. شبكة لاريد إيبرو أمريكا لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في جمهورية الدومينيكان، ١٢ مايو ٢٠١٢. <http://www.ifes.org/~/media/FBD32B2B184542CDA3D753431C4331C3.pdf>.

٥٤ «نظرة عامة على جمهورية الدومينيكان» الدليل العالمي للأقليات والشعوب الأصلية. المجموعة الدولية لحقوق الأقليات. <http://www.minorityrights.org/2565/dominican-republic/dominican-republic-overview.html>.

الأثر

- أدت مذكرة التفاهم الموقعة بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس الانتخابي إلى إنشاء منتدى تتم فيه مناقشة قضايا المشاركة.

- للمرة الأولى، تمكن الصم الدومينيكانيين من التعرف على العملية الانتخابية من خلال البرنامج التليفزيوني اليومي للمجلس الانتخابي بفضل توفير ترجمة لغة إشارة في كل بث.

- إضافة أسئلة عن الإعاقة تحديدًا في قائمة المراقبين المحليين المستخدمة في جميع أنحاء البلاد.

- تم تمرير قانون محلي للإعاقة في فبراير ٢٠١٣، وكان البرنامج والمنتدى السياسي الذين تم وضعهما وإجرائهما من خلال المشروع من العوامل التي أسهمت من العوامل التي أسهمت في تمريره. ويعترف القانون الجديد بالتزامات جمهورية الدومينيكان في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويدعم المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تأسيس مكاتب إقليمية ومحلية.

- لدى المجلس الانتخابي الآن شخصًا مسؤولاً عن إشراك ذوي الإعاقة وهو نائب الانتخابات.

بعد استخدام قالب معيّن، تمكّن رجلٌ من الإدلاء بصوته.

التوصيات

وجد منفذو المشروع أن النواحي التالية ضرورية لنجاح الأنشطة:

- إشراك أشخاص ذوي إعاقات مختلفة في تصميم وتنفيذ المشروع.

- اجتذاب أشخاص ذوي إعاقة لمناصب قيادية مثل مديري المشاريع، ومراقبي الانتخابات، والموظفين المؤقتين لدى هيئة إدارة الانتخابات، والمدربين.

- بناء شراكات بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وهيئات إدارة الانتخابات، والأحزاب السياسية، ومنظمات مراقبة الانتخابات.

- توفير إرشادات محددة للسلطات الحكومية والمجتمع المجني حول كيفية جعلهم أكثر شمولاً.

- تحديد مدافعًا في هيئة إدارة الانتخابات لديه الإرادة والنفوذ السياسي لدعم إشراك الإعاقة والمشاركة. .

ناخب من الفيليبين في يوم الانتخابات

ملحق: محطات هامة في مشوار المشاركة في الانتخابات

مدرج أدناه مقتطفات من أهم المحطات الدولية والإقليمية على الطريق لتحقيق إشراك كامل للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية. للإطلاع على النص الكامل، يرجى زيارة الروابط.

ديسمبر ١٩٤٨ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٥٥] – مادة ٢١

١. لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

٢. لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

٣. إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

مارس ١٩٧٦ – العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٥٦] – مادة ٢٥

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة ٢، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

أ. أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

ب. أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

ج. أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

٥٥ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة <http://www.un.org/en/documents/udhr/>.
٥٦ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية «http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx».

سبتمبر ٢٠٠١ – الاتفاقية الأمريكية بشأن إزالة كل أشكال التمييز ضد الأشخاص المعاقين[٥٧] – مادة ٣

لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية – تتعهد الدول الأطراف بما يلي:

١. اتخاذ الإجراءات التشريعية والاجتماعية والتربوية، وتلك التي تتعلق بالعمل، أو أي إجراءات أخرى لازمة لإزالة التمييز ضد الأشخاص المعاقين، وتشجيع اندماجهم الكامل في المجتمع بما في ذلك – ودون أن يقتصر على ذلك:

أ. الإجراءات اللازمة لإزالة التمييز تدريجياً، وتشجيع التكامل بين الجهات الحكومية والهيئات الخاصة في توفير السلع والخدمات والتسهيلات والبرامج والأنشطة مثل التوظيف والنقل والاتصالات والإسكان والترفيه والتعليم والرياضات وتنفيذ القانون وتطبيق العدالة والأنشطة السياسية والإدارية.

مايو ٢٠٠٨ – اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٥٨] – مادة ٢٩

تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على أساس المساواة مع الآخرين، وتتعهد بما يلي:

أ. أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنتَخبوا، وذلك بعدة سبل منها:

(i) كفالة أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال؛
(ii) حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب، وفي الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، وتسهيل استخدام التكنولوجيا المُعينة والجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك.
(iii) كفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين، والسماح لهم، عند الاقتضاء، تحقيقا لهذه الغاية، باختيار شخص يساعدهم على التصويت؛

ب. أن تعمل على نحو فعال من أجل تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وأن تشجع مشاركتهم في الشؤون العامة، بما في ذلك ما يلي:

(i) المشاركة في المنظمات والرابطات غير الحكومية المعنية بحياة البلد العامة والسياسية، بما في ذلك أنشطة الأحزاب السياسية وإدارة شؤونها؛
(ii) إنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والانضمام إليها كي تتولى تمثيلهم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛

٥٧ الاتفاقية الأمريكية لإزالة كل أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة» منظمة الدول الأمريكية http://www.oas.org/juridico/english/sigs/a-65.html
٥٨ اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري. المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ٢٠١٢. http://www.ifes.org/~/media/Files/Publica-> <tions/Books/2012/CRPD Final.pdf.

مايو ٢٠١٠ – المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان – كيس ضد المجر[٥٩]

(ii) التناسب

٣٩. لاحظت المحكمة أن القيد محل السؤال لا يفرق بين الخاضعين إلى الوصاية الكاملة والخاضعين إلى الوصاية الجزئية (أنظر الفقرة ١١ أعلاه) وإنه يتم رفعه بمجرد سقوط الوصاية (أنظر الطلبات المقدمة من الحكومة في الفقرة ٢٧ أعلاه التي لم يختصم فيها مقدم الشكوى)، إلا أنها لاحظت تأكيد مقدم الشكوى في الفقرة ٢٩ أعلاه، الذي لم تنفه الحكومة، بأن ٠,٧٥٪ من السكان المجريون في سن التصويت قلقون بشأن الحرمان من ذلك الحق بسبب الوصاية دون تمييز. وقد وجدت أن ذلك يشكل عددًا كبيرًا وإنه لا يمكن الإدعاء بأن هذا المنع يترك آثارًا لا تذكر.

٤٠. غيرأن الحكومة دفعت بوجوب أن يكون من المسموح للمجالس التشريعية أن تضع قواعد لضمان أن أولئك القادرين على تقييم تبعات قراراتهم وإتخاذ قرارات واعية وعاقلة هم وحدهم من ينبغي أن يشاركوا في الشؤون العامة، وذلك بناء على هامش التقدير.

٤١. وافقت المحكمة على أن هذا مجالاً ينبغي منح التشريع الوطني فيه هامشًا واسعًا من التقدير بشكل عام لتحديد ما إذا كان من الممكن تبرير القيود المفروضة على الحق في التصويت في الزمن الحديث، وإذا كان الوضع كذلك، كيف يمكن تحقيق توازنًا عادلاً. وينبغي على وجه التحديد ترك القرار للمجالس التشريعية لتختار أي إجراء ينبغي تصميمه لتقييم أهلية الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية للتصويت. ولاحظت المحكمة غياب أدلة تثبت أن المجلس التشريعي المجري سعى من قبل إلى تقييم المصالح المتنافسة أو إلى تقييم تناسب القيد كما بوضعه الحالي.

٤٢. لكن المحكمة لم تستطع الموافقة على أن المنع الكامل لأي شخص خاضع إلى وصاية جزئية من التصويت بغض النظر عن قدراته أو قدراتها الفعلية يندرج تحت بند هامش مقبول من التقدير، وبالفعل بينما تؤكد المحكمة على اتساع هامش التقدير، فهو ليس شاملاً (هيرست ضد المملكة المتحدة (رقم ٢) [GC], op. cit. §٨٢، وعلاوة على ذلك، إذا كان أحد القيود المفروضة على الحقوق الأساسية ينطبق على فئة ضعيفة جدًا في المجتمع عانت من تمييز كبير في الماضي كالمعاقين ذهنيًا، يصير هامش التقدير الخاص بالدولة أضيق ويجب أن يكون هناك أسباب قوية جدًا للقيود محل النقاش (راجع أيضًا مثال من يعانون من معاملة مختلفة على أساس النوع الاجتماعي – عبدالعزيز، كابالاس، وبالكاندالي ضد المملكة المتحدة، ٢٨ مايو ١٩٨٥، § ٧٨، سلسلة (أ) رقم ٩٤، سباق– دي إتش وآخرين ضد جمهورية التشيك [GC]، رقم ٥٧٣٢٥/٠٠، § ١٨، المحكمة الأوروبية ٢٠٠٧ – ...، أو التوجه الجنسي – إي بي ضد فرنسا [GC]، رقم ٤٣٥٤٦\٠٢، §٩٤، المحكمة الأوروبية ٢٠٠٨– ...) ويتمثل السبب في اختيار هذا المنهج الذي يشكك في تصنيفات معنية في أن تلك الفئات تعرضت تاريخيًا إلى التحيز ذو التبعات الدائمة مما تسبب في استبعادهم اجتماعيًا، وقد يستتبع هذا النوع من التحيز تشكيل صور نمطية تشريعية تمنع التقييم الفردي لقدراتهم واحتياجاتهم(شتوكاتوروف ضد روسيا، رقم ٤٤٠٠٩/٠٥، § ٩٥، ٢٧ مارس ٢٠٠٨).

٤٣. فقد صاحب البلاغ في هذه القضية حقه في التصويت نتيجة لفرض قيد تلقائي وكامل على حق الخاضعين إلى وصاية جزئية، وبالتالي يجوز له الإدعاء بأنه ضحية الإجراء. ولا يمكن للمحكمة أن تخمن ما إذا كان لا يزال مقدم البلاغ محرومًا من حقه في التصويت حتى في حالة فرض قيد أكثر محدودية على حقوق المعاقين ذهنيًا بما يتفق وشروط المادة ٣ من بروتوكول رقم (أنظر ما يلزم من التعديل والتبديل، هيرست ضد المملكة المتحدة (رقم ٢)، العمل المقتبس § § ٤٨ إلى ٥٢).

٤٤. وتعتبر المحكمة معاملة ذوي الإعاقات الفكرية أو الذهنية باعتبارهم فئة منفردة تصنيفًا محل شك وأن تقليص حقوقهم يجب أن يخضع لرقابة لصيقة. وينعكس هذا المنهج في وثائق أخرى من القانون الدولي مشار إليها أعلاه (الفقرات ١٤–١٧)، وبالتالي توصلت المحكمة إلى أن إسقاط حقوق التصويت دون تمييز ودون تقييم قضائي فردي وبناء على إعاقة ذهنية تستلزم فرض وصاية جزئية دون أي شيء آخر لا يمكن اعتباره أمرًا متسقًا مع الأسباب الشرعية لتقييد الحق في التصويت.
وعليه، كان هناك انتهاكًا للمادة ٣ من بروتكول رقم ١ من الاتفاقية.

٥٩ ألاجوس كيس ضد المجر، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ٢٠ مايو ٢٠١٢. قضية ألاجوس كيس ضد المجر. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. <http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/pages/search.aspx?i=001-98800>.

نوفمبر ٢٠١١ – إعلان بالي بشأن تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان)[٦٠]

نقر، نحن الدول الأعضاء في إتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، يمثلنا رؤساء دول أو حكومات بروناي دار السلام، ومملكة كمبوديا، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وإتحاد ماينامار، وجمهورية الفلبين، وجمهورية سنغافورة، ومملكة تايلاند، وجمهورية فيتنام الاشتراكية، بموجب هذه الاتفاقية ب:

٧. تشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في كل نواحي التنمية من بينها مشاركتهم في الأنشطة السياسية من خلال منحهم حقوق سياسية مساوية في انتخابات القيادات والبرلمانيين على المستويين المحلي والوطني.

نوفمبر ٢٠١١ – توصية لحنة وزراء الدول الأعضاء في مجلس أوروبا (٢٠١١) ١٤ بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة[٦١]

٤,٢ إجراءات التصويت والأوراق الانتخابية والمباني

ينبغي على الدول الأعضاء إيلاء إنتباه كافي لأهمية قواعد وإجراءات إمكانية المشاركة قبل الانتخابات على كل المستويات وأثنائها، وفي المناسبات الأخرى التي يتم فيها دعوة المواطنين للمشاركة في إجراء الشؤون العامة. وينبغي أن تتوافر أوراق اقتراع سهلة الاستعمال ومباني يسهل دخولها في وقت التصويت. كما ينبغي نشر معلومات حول سهولة إجراءات التصويت وسهولة استخدام أوراق الاقتراع والمباني من خلال توصيلها بأساليب سهلة القراءة والفهم على نطاق واسع وبشكل مسبق من أحل تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

وينبغي أن تساعد مبادئ التصميم العالمي العام على ضمان إزالة العوائق الحالية التي تعيق الوصول إلى البيئة المادية والحصول على البضائع والخدمات والمعلومات والاتصالات خاصة فيما يتعلق بإجراءات التصويت والأوراق الانتخابية وضمان عدم نشوء عوائق جديدة. أما الأهداف والخطوات المحددة المنصوص عليها في البنود رقم ٦ «البيئة المتوافرة»، ورقم ٧ «الانتقال»، ورقم ٣ «المعلومات والاتصالات»، أحكام المواد ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كلما كان ذلك مناسبًا وتحديدًا ٩ «سهولة الوصول»، و٢١ «حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات»، و١٣ «إمكانية اللجوء إلى القضاء» فينبغي استخدامها كإرشادات للتدابير التي يتم إتخاذها لتحقيق أهداف إمكانية الوصول الكاملة كما هو موضح أعلاه.

٣. عدم التمييز في ممارسة الأهلية القانونية

ينبغي على الدول الأعضاء أن تضمن أن تشريعاتها ككل لا تتضمن تمييزًا ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، آخذين في الاعتبار أحكام البند ١٢ «الحماية القانونية» من خطة عمل مجلس أوروبا للإعاقة ٢٠٠٦ – ٢٠١٥، وكلما تطلب الأمر المادة ١٢ «اعتراف القانون بشكل متساوي». وينبغي عليهم توفير الدعم لمن قد يحتاجون إلى المساعدة في ممارسة قدراتهم القانونية في نواحي متنوعة من نواحي الحياة وخاصة عند ممارسة الحق في التصويت الذي يعد حقًا عامًا وخاصة بموجب المادة ٢٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص

٦٠ «مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمع الآسيان». إعلان بالي بشأن تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمع الآسيان. إتحاد دول جنوب شرق آسيا. <http://www.asean.org/archive/documents/19th summit/Bali_Declaration_on_Disabled_Person.pdf>.

٦١ «توصية رقم ١٤ (٢٠١١) الصادرةعن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة.» مجلس أوروبا. <https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=1871285&Site=CM>.

ذوي الإعاقة كما تنص الوثائق القانونية الدولية الأخرى التي وقعت عليها الدول الأعضاء كأطراف فيها. وينبغي على الدول الأعضاء ضمان خلو تشريعاتهم على كل المستويات من أي نصوص تحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في التصويت أو الترشح في الانتخابات.

لكل الأشخاص ذوي الإعاقة سواء ذوي العاهات البدنية أو الحسية أو الفكرية، أو من يعانون من مشكلات تتعلق بالصحة العقلية أو من مرض مزمن الحق في التصويت على نفس الأساس كالمواطنين الآخرين، وينبغي ألا يتعرضوا إلى الحرمان من حقهم بسبب أي قانون يحد أهليتهم القانونية أو أي قرار قضائي أو قرار من نوع آخر أو أي إجراء آخر قائم على إعاقتهم أو قدراتهم الإدراكية أو قدرة محسوسة. كما يحق لكل الأشخاص ذوي الإعاقة الترشح للمناصب على قدم المساواة مع الآخرين وينبغي ألا يتعرضوا للحرمان من هذا الحق بسبب أي قانون يقيد أهليتهم القانونية أو اي قرار قضائي أو قرار آخر يقوم على إعاقتهم أو قدراتهم الإدراكية أو قدراتهم المحسوسة أو بأي وسيلة أخرى.

ينبغي على الدول الأعضاء ضمان حظر التمييز القائم على الإعاقة في كل مجالات الحياة السياسية والعامة خاصة كلما تعلق الأمر بالتصويت، أو الترشح في الانتخابات، أو ممارسة سلطات، أو العمل في الأحزاب السياسية أو المنظمات غير الحكومية، أو ممارسة الواجبات العامة أو جميعهم. وتتضمن هذه الأفعال التمييزية عدم التمكن من الوفاء بالالتزام باتوفير ترتيبات معقولة (أنظر النقطة ٢ أعلاه، «إمكانية الوصول» للأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من التمتع بحقوقهم السياسية بالكامل.

ديسمبر ٢٠١١ – إعلان لجنة فينيسيا التفسيري المراجع بشأن مدونة الممارسة الجيدة في شؤون الانتخابات المتعلقة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة[٦٢]

أ. **مدونة الممارسة الجيدة في شؤون الانتخابات**، كما أقرتها اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال قانون (لجنة فنيسيا) في أكتوبر ٢٠٠٢، تنص على أن «المبادئ الخمسة التي يتضمنها تراث أوروبا الانتخابي شاملة هي اقتراع شامل، ومساوي، وحر، وسري، ومباشر» (بند ١)، كما تنص المدونة في البند ١، ١,١ على أن «الاقتراع العام يعني أن كل البشر لديهم الحق في التصويت والترشح في الانتخابات من حيث المبدأ».

١. وبالتالي ينبغي أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على ممارسة حقهم في التصويت وعلى المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية كمرشحين منتخبين على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين. وتعد مشاركة كل المواطنين في الحياة السياسية والعامة وفي العملية الديمقراطية ضرورية لبناء مجتمعات ديمقراطية.

ب. يكمل التالي المبادئ المنصوص عليها في المدونة:

١. الاقتراع العام.

٢. يعد الاقتراع العام مبدأ أساسي في التراث الانتخابي الأوروبي، فلا يجوز التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الصدد طبقًا للمادة ٢٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٦٣] وقانون القضية الخاص بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[٦٤]

٦٢ مجلس أوروبا ولجنة فينسيا. «الإعلان المراجع والتفسيري بشأن مدونة الممارسة الجيدة في الشؤون الانتخابية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات». الإعلان المراجع والتفسيري بشأن مدونة الممارسة الجيدة في الشؤون الانتخابية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات. ١٩ ديسمبر ٢٠١١. <http://www.venice.coe.int/webforms/documents/CDL-AD(2011)045.aspx>

٦٣ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها الأمم المتحدة في نيويورك في ١٣ ديسمبر، ٢٠٠٦.

٦٤ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية كيس ضد المجر، طلب رقم ٣٨٨٣٢\٠٦، حكم ٢٠ مايو، ٢٠١٠. أنظر الفقرة ٤٣–٤٤ تحديدًا، مع الرجوع إلى المادة ٢٩ من اتفاقية الأمم المتحدة.

٣. ينبغي أن تكون إجراءات التصويت بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وأن يكون من السهل عليهم الوصول إلى المباني بحيث يتمكنوا من ممارسة حقوقهم الديمقراطية، والسماح كلما اقتضت الضرورة بتوفير المساعدة في التصويت مع الالتفات إلى المبدأ الذي ينص على أن التصويت يجب أن يكون فردي (المدونة، بند ١–٤–ب).

٤. يعد تطبيق مبادئ التصميم العام[٦٥] والمشاركة المباشرة أو غير المباشرة أو كليهما للمستخدم في جميع مراحل التصميم وسيلة فعالة لتحسين إمكانية الوصول إلى اللجان الانتخابية وإمكانية فهم إجراءات الانتخابات لكي يقوم الفرد بالإدلاء بصوته والحصول على معلومات بشأن الانتخابات.

٢. الاقتراع المتساوي

٥. مبدأ «تكافؤ الفرص يجب ضمانه لكل الأحزاب والمرشحين على حد سواء» (المدونة، البند ١–٢–٣–أ)، وينبغي مد تطبيق هذا المبدأ لكي يتضمن تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة المرشحين في الانتخابات.

٣. الاقتراع الحر

٦. لكي تقوم السلطات العامة «بتمكين الناخبين من معرفة القوائم والمرشحين المتنافسين في الانتخابات (البند ١–٣–١–ب–٢)، يجب عليها ضمان توفير وتبسيط المعلومات المذكورة أعلاه لأقصى درجة ممكنة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ الترتيب المعقول[٦٦] بكل الأساليب البديلة الضرورية بموجب قيد إمكانية المقارنة بمعيار شائع، والقواعد القانونية، والجدوى المعقولة. ويجب أن تكون المعلومات المقدمة سهلة القراءة والفهم.

٤. الاقتراع السري

٧. ينبغي حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت باستخدام ورقة اقتراع سرية من خلال «ضمان حرية التعبير عن الإرادة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم ناخبين والسماح لهم إذا اقتضت الحاجة وبناء على طلبهم بالحصول على مساعدة التكنولوجيا أو مساعدة أي شخص يختارونه أو كليهما في التصويت»[٦٧] في ظروف تضمن أن الشخص المختار لا يمارس أي تأثير غير ملائم، وذلك ضمن أمور أخرى.

---

٦٥ توصية رقم (٢٠٠٩) ٨ الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن تحقيق المشاركة الكاملة من خلال التصميم الشامل: التصميم الشامل استراتيجية تهدف إلى تيسير الحصول على تصميم وتشكيل مختلف البيئات، والمنتجات، والتواصل، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات وجعلها مفهومة وقابلة للاستخدام لأقصى درجة ممكنة بالنسبة للجميع بأكثر طريقة مستقلة وطبيعية ممكنة، ومن المفضل أن يكون ذلك دون الحاجة إلى حلول تكييف أو متخصصة. وتعد مصطلحات «التصميم للجميع»، و«إمكانية الوصول مكملة»، و«تصميم خالي من العوائق»، و«تصميم عابر للأجيال»، و«الوصول للجميع»مقابلة لمصطلح «التصميم الشامل» المستخدم في النص.

٦٦ المادة ٢ – تعريفات اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، «الترتيبات التيسيرية المعقولة» تعني التعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئًا غير مناسب أو غير ضروري، والتي تكون هناك حاجة إليها في حالة محددة، لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارسته.

٦٧ المادة ٢٩ (٣) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة ، البند ٢,٢ أعلاه، والمدونة، البند ١,٤.ب.

ديسمبر ٢٠١١ – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي – جلسة تشاور أصحاب المصالح الإقليمية للاجتماع الحكومي عالي المستوى بشأن المراجعة النهائية لتنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادي للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٣– ٢٠١٣ (الجلسة الثانية)[٦٨]

الهدف ٢: تعزيز المشاركة في العمليات السياسية وصناعة القرار

تم تقديم الاقتراحات التالية للدراسة:

أ. هدف جديد بشأن «زيادة مشاركة منظمات المساعدة الذاتية ومنظمات المدافعة الأسرية في منظمات المدافعة الوطنية، والوطنية الفرعية، والمحلية.

ب. إشراك «الشباب ذوي الإعاقة»، و«الأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية»، و«الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية»، و«الترتيب المعقول وبناء القدرات للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة لممارسة حقهم في التصويت»، ومنظمات تمثيلية للأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم».

ج. دراسة «مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهات التشريعية المحلية وفي العملية القضائية»، و«جهات صناعة القرار في قطاعات التنمية الأخرى»، وإشراك «مجموعات إعاقة متنوعة ليس في آلية التنسيق الوطنية وحدها، بل في آليات التنسيق الوطنية الفرعية أيضًا (على مستوى الدوائر\على مستوى الدولة\ومحليًا).

د. الإشارة إلى الحاجة إلى مواد معلوماتية حول الانتخابات، وإلى وضع إجراءات سهلة وميسرة بالنسبة للأشخاصذوي الإعاقة، من بينها تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة كناخبين.

هـ. إضافة «إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في لجنة الانتخابات الوطنية أو جهة مساوية».

٦٨ «جلسة تشاور أصحاب المصالح الإقليميين للاجتماع الحكومي عالي المستوى بشأن المراجعة النهائية لتنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادي للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٣ – ٢٠١٢». التنمية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادي. قسم التنمية الاجتماعية بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي. <http://www.unescapsdd.org/disability/event/regional>.

ديسمبر٢٠١١ – دراسة مواضيعية أجراها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة[٦٩]

٦٨. تبشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعصر جديد للمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، إذ تشترط المادة ٢٩ على الدول الأعضاء أن تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، لكن النص لا يتوقع أي قيد معقول ولا تسمح بأي استثناء، وبالمثل فالمادة ١٢ التي تعترف بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالأهلية القانونية على قدم المساواة مع الأخرين، لا تنص على أي استثناء من المبدأ، وتشترط على الدول الأعضاء إتخاذ التدابير المناسبة «لمنح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة الحصول على الدعم الذي قد يحتاجونه لمباشرة أهليتهم القانونية».

٦٩. ويمكن استنتاج أنه طبقًا للاتفاقية، فاستثناء أو تقييد الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الإعاقة قد يشكل «تمييزًا على أساس الإعاقة» ضمن معنى المادة ٢ من الاتفاقية وهو ما يتناقض مع الاتفاقية.

٧٠. في غالبية البلدان التي أجابت على استبيان مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا يزال الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية والفكرية يعانون من الحرمان من حقهم في التصويت ومن الانتخاب على أساس نصوص دستورية أو قانونية تربط حقوقهم السياسية بأهليتهم القانونية. وقد لا تتسق هذه القيود مع الالتزامات التي إتخذتها الدول الأعضاء بموجب المادة ٢، و١٢، و٢٩ من الاتفاقية، وينبغي أن يكون حذفها من التشريع والممارسات الوطنية أولوية طبقًا للمادة ٤، الفقرة ١(أ) و(ب) من الاتفاقية. ومن أجل ضمان مباشرة الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية أو الفكرية لحقهم في التصويت والانتخاب على قدم المساواة مع الآخرين، ينبغي على الدول الأعضاء إقرار كل التدابير المناسبة بما يتماشى والمادة ١٢، الفقرة ٣ و٢٩ (أ) (٢) لمد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم الذي قد يحتاجونه من بينه مساعدة الشخص الذي يختارونه في مباشرة حقوقهم السياسية.

٧١. المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينبغي تفسيرها وتطبيقها مع الالتفات إلى التطورات في مجالات حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وفي ضوء هذه التطورات، ينبغي على لجنة حقوق الإنسان دراسة مراجعة تعليقها العام رقم ٢٥ (١٩٩٦) بشأن الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحقوق التصويت، والحق في الحصول على الخدمة العامة بالتساوي بحيث يعكس التطور التقدمي لقانون حقوق الإنسان الدولي في هذا المجال.

٧٢. وقد قدمت الردود على الاستبيان عددًا من الأمثلة الإيجابية للجهود التي بذلتها الدول لضمان تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم في التصويت على قدم المساواة مع الآخرين، إلا أنها كشفت أيضًا أن الأشخاص ذوي الإعاقة في الكثير من البلدان لا يزالون يعانون من عددًا من العوائق المادية والتواصلية التي تبدأ من اللجان الانتخابية التي يصعب دخلوها إلى نقص المعلومات المتوافرة بأساليب بسيطة مما يمنع أو يحد من مشاركتهم على نحو مساو وفعال في تولي الشؤون العامة، إلا أنه هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من أجل ضمان تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق السياسية على نحو متساوى وفعال.

٧٣. تشترط المادة ٢٩ (أ) (٣) على الدول الأعضاء إقرار تدابير مناسبة للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يستطيعون ممارسة حقهم في التصويت بشكل مستقل بالحصول على مساعدة شخصًا يختارونه في التصويت، وقد قدمت الدول في إجاباتها العديد من الأمثلة على المساعدة التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول عليها من أجل ممارسة حقهم في التصويت، وللتحديد قدمت عددًا من الطرق البديلة للتصويت مثل التصويت بالبريد أو التصويت في لجان انتخابية مخصوصة،وهي طرق تم وضعها وتنفيذها لتيسير المشاركة السياسية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٩ مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. «دراسة مواضيعية أجراها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة.» الأمم المتحدة، ٢١ ديسمبر ٢٠١١.
<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Disability/SubmissionThematicStudy/A.HRC.19.36_en.doc>.

٧٤. وينبغي أن تخضع ملائمة هذه التدابير دومًا للتقييم على أساس الالتزام العام بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في كل نواحي المجتمع ولتعزيز استقلالهم وكرامتهم. وينبغي ألا تستخدم الطرق البديلة للتصويت إلا في الحالات التي لا يمكن فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أو يصعب عليهم جدًا فيها التصويت في اللجان الانتخابية كالآخرين، كما أن الاعتماد العام على المساعدة في التصويت والتصويت البديل كطريقة لضمان المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة لن يتسق وما إتخذته الدول الأعضاء من التزامات عامة بموجب المواد ٤ و٢٩ من الاتفاقية.

نوفمبر ٢٠١٢ – التزامات بالي بشأن إمكانية الوصول بالتساوي إلى الانتخابات[٧٠]

نحن، أعضاء هيئات إدارة الانتخابات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع الدولي، والمنظمات والمؤسسات الدولية، وممثلي أستاذة الجامعات نعترف بتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للاستبعاد المتكرر من الحياة السياسية في بلدانهم ونلتزم بإتخاذ خطوات لجعل العملية الانتخابية تتسم بالمزيد من الإشراك وسهولة الوصول.

ونؤكد على الحقوق والمبادئ التي تم الإعلان عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ونطالب بالحق في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة يسهل الوصول إليها وبالتصويت باستخدام أوراق اقتراع سرية، وهو الحق الذي ينطبق على جميع المواطنين بالتساوي من بينهم أولئك ذوي الإعاقات البدنية، أو الحسية، أو الفكرية، أو النفسية الاجتماعية.

كما نعترف بأن كل بلد في جنوب شرق آسيا قد شهدت عوائق فريدة، ونؤكد على الالتزام الذي إتخذته الدول الأعضاء في إتحاد دول جنوب شرق آسيا في المادة ٧ من إعلان بالي بشأن تعزيز دور ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في إتحاد جنوب شرق آسيا.

وقد قرر كلا منا القضاء على كل أشكال التمييز تجاه المشاركة السياسية الكاملة والمساوية للأشخاص ذوي الإعاقة. واعترافًا بهذه الالتزامات، نتفق بموجب هذه الوثيقة على العمل معًا لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرصة مساوية ل:

١. الحصول على بطاقات هوية وطنية والتسجيل للانتخاب×.

٢. اعتراف مساوي في القانون الانتخابي.

٣. الحصول على تثقيف مدني وتثقيف ناخبين وبرامج أحزاب سياسية بطرق بسيطة مثل لغة الإشارة، وطريقة برايل، والصوت، والطباعة بحروف كبيرة، والصور، والنصوص سهلة القراءة.

٤. توفير ترتيبات معقولة مثل المساعدة في كابينة التصويت، وأدلة أوراق الاقتراع الملموسة، والعدسات المكبرة، والأقلام كبيرة الحجم.

٥. مباني يسهل دخولها مثل السلالم المتنقلة وتصميمات المباني التي تسمح لمن يستخدمون أجهزة بدخولها بسهولة.

٧٠ «التزامات بالي بشأن إمكانية المشاركة المساوية في الانتخابات» المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.
http://www.ifes.org/Content/Publications/Articles/2012/~/media/Files/Publications/International Standards/2012/Bali Com-> <mitments on Equal Access to Elections_Nov 2012.pdf.

ملحق

٦. إجراء الفرز والإعلان عن نتائج الانتخابات بأساليب سهلة.

٧. تقديم شكاوى والمشاركة في عملية حل النزاعات.

٨. العمل في أدوار قيادية كالمرشحين، ومسؤولي هيئات إدارة الانتخابات، وموظفي اللجان الانتخابية، والمراقبين.

سنعود إلى بلادنا ونتشارك في خبرات ونتائج هذا المؤتمر مع حكوماتنا، ومنظماتنا المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمعنا المدني، وإعلامنا، وأصحاب المصالح لدينا. ونؤكد على رغبتنا في الاستمرار في التعاون والتشارك في أفضل الممارسات التي تعلمناها مع بعضنا البعض.

×يشجع المشاركون هيئات إدارة الانتخابات على جمع معلومات عن نوع الإعاقة خلال عملية التسجيل.

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE